جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة في مقياس:

النظم الانتخابية
و
النظم الحزبية

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

تحت إشراف:**د / عمروش أحسن**

لطلبة السنة الثانية ماستر، السداسي الثالث
تخصص:**قانون إدارة وتسيير الجماعات المحلية**

السنة الجامعية 2019 / 2020

مقدمة

اذا كانت الانتخابات هي الوسيلة الأساسية التي توصلت إليها التجربة السياسية المتراكمة عبر الأجيال لتحديد شرعية أو عدم شرعية السلطة القائمة ، فهي وليست بهذا المعنى هدفاً بحد ذاته، وإنما هي وسيلة تهدف إلى تعزيز بناء المجتمع الديمقراطي، وهى طريقة يمكن بواسطتها معرفة إرادة الشعب ، وحتى تكون كذلك فإنه لا بد من توفر عدد من الأسس والمتطلبات والشروط اهمها اختيار النظام الانتخابي المناسب ، والنظام الانتخابي هو الطريقة التي يرسمها القانون لتعبير المواطنين عن ارادتهم الحرة لاختيار ممثليهم في اداره شئونهم ويوجد في العالم عدة نظم انتخابيه وتختلف هذه من دوله الي اخري وعلي المشرعين ان يصمموا النظم الانتخابية وفق ظروف كل مجتمع ولكن المشرع الدولي وضع عده معايير يلتزم بها المشرع المحلي عند تصميم النظام الانتخابي المحلي

كما هو معلوم بأن الانتخابات ليست غاية بحد ذاتها و أنما هي وسيلة من وسائل الاختيار لممثلي الشعب عبر الطرق الديمقراطية، والتي أصبحت تقليدا ومنهجا للأنظمة وحكوماتها كي تكون هذه الانتخابات تمثل الغالبية العظمى من الشعب ومكوناته في مجالسه النيابية، ولكل من هذه الطرق التي توصل أليها العقل البشري حتى يومنا هذا ، محاسنه وبنفس الوقت له مساوئه وقصوره ، وهي شيء نسبي قد يختلف فيه البعض وقد يتفق.

شهدت اواخر القرن الماضي ولادة الديمقراطيات الناشئة في العديد من الدول العالم مما احدث الكثير من المستجدات والتطورات في العديد من المجالات ومن ضمنها النظم الانتخابية اذ قامت كثير من الدول بتغيير نظمها الانتخابية لمعرفتها بمدى العلاقة الوثيقة بين النظم الانتخابية والنظم الحزبية وكذلك بين هذه النظم والاطار الاوسع للمؤسسات الديمقراطية خاصةً في الديمقراطيات الناشئة وتبعا لذلك فان تغير النظم الانتخابية و الحزبية هي في الأساس مسألة سياسية مرتيطة بنوع النظام السياسي و الذي تحتاج الى نقاشات عامة ومعمقة يشترك فيها كافة القوى السياسية والمؤسسات المجتمع المدني والجماعات المرجعية يفضي الى اجماع كل الشركاء حولها حتى تتحول هذه النظم الى اداة حيوية تساهم في وضع الاسس المتينة للديمقراطية المستدامة [1] ، و على هذا الأساس ما المقصود بالنظم الانتخابية و الحزبية ؟ و ما هي الأسس و المعايير الدولية المحددة لهما ؟ و كيف يؤثر أحدهما في الأخر؟ ، و للاجابة على هذه الاشكالية استخدمنا المنهج التحليلي ، المقارن الذي يلائم أهداف و نتائج الدراسة ، و في هذا الإطار قسمنا الموضوع لقسمين أساسيين ، حيث يتناول القسم الأول النظام الانتخابي ، أما القسم الثاني فتناولنا فيه النظام الحزبي و هذا من خلال الخطة التالية :

الفصل الأول: النظم الانتخابية

المبحث الأول: مفهوم الانتخابات

المبحث الثاني: مفهوم النظم الانتخابية

المبحث الثالث: النظام الانتخابي والمنظمات الدولية

الفصل الثاني: النظم الحزبية

المبحث الاول: مفهوم النظم الحزبية

المبحث الثاني: تصنيفات النظم الحزبية

المبحث الثالث: وظائف التعددية الحزبية

[1] النظم الانتخابية في العالم ، مركز المجتمع المدني و الديموقراطية ، 6 فبراير 2013 ، موقع الانترنيت : https://www.ccsd.ngo/ar ، ص 1

الفصل الأول: النظم الانتخابية

سنتحدث في إطار بيان ماهية النظم الانتخابية لمفهوم الانتخابات في المبحث الاول وكذا مفهوم النظم الانتخابية في مبحث ثان اضافة الى علاقة النظام الانتخابي بالمنظمات الدولية في مبحث ثالث

المبحث الأول: مفهوم الانتخابات

من أجل بيان مفهوم الانتخابات سنتناول تعريف الانتخابات وتطورها التاريخي في مطلب أول و في المطلب الثاني نتناول طبيعة الانتخابات وخصائصها، و في المطلب الثالث الى معايير نزاهة الانتخابات ومستوياتها ثم أسس الانتخابات في مطلب رابع

المطلب الأول: تعريف الانتخابات وتطورها التاريخي

الفرع الأول: تعريف الانتخابات

هناك العديد من التعاريف القانونية، والسياسية المختلفة للانتخابات نذكر من بينها ما يلي:

في لسان العرب لابن منظور، الانتخاب من فعل نخب، "ونخب: أي أنتخب الشيء أختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم، والنخب النزع والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة.

أما اصطلاحاً فيعرف الانتخاب بأنه اختيار شخص من بين عدد من المرشحين أو أكثر لتمثيلهم في حكم البلاد [1] ليكون نائباً يُمَثِّل الجماعة التي ينتمي إليها عن طريق مجموعة اجراءات و تصرفات قانونية متعددة [2]، وكثيراً ما يطلق على الانتخاب اسم (اقتراع) أي الاقتراع على اسم معين، ويعد الانتخاب حقاً عاماً للمواطنين وليس لسلطة من السلطات أن تحرم المواطن من ممارسته ما دام مستوفياً شروط السن والعقل واعتبارات الشرف "ليس مجرما محكوماً عليه"، فضلاً عن شرط الجنسية [3]

كما عرف الدكتور **صلاح الدين فوزي** الانتخاب بأنه: "الإجراء الذي به يعبر المواطنين عن إراداتهم ورغبتهم في اختيار حكامهم ونوابهم البرلمانين من بين عدة مرشحين" ، و بذلك فالانتخابات هي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين.

---

[1] اياد البرغوثي ، حسان العاني ، خيري عبد الرزاق ، عبد السلام البغدادي ، منى حسين عبيد ، نغم نذير شكر ، جميل مصعب ، خلود محمد خميس ، ستار الدليمي ، قحطان الحمداني ، نظام بركات ، ياسين العيثاوي ، النظم الانتخابية في العالم ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 116

[2] سعد مظلوم العبدلي ، الانتخابات ضمانات حريتها و نزاعاتها (دراسة مقارنة) ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 26

[3] مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020، ص 1

الفرع الثاني: التطور التاريخي للانتخابات

أولا : الانتخابات في الديمقراطيات القديمة

لم يكن للانتخاب في الديمقراطيات الإغريقية والرومانية دوراً بارزاً لأن الحقوق المدنية والسياسية كانت محصورة في عدد قليل من السكان أما الباقون فهم عبيد ليست لهم أي حقوق. كانت الديمقراطية في ذلك الوقت مباشرة؛ حيث يجتمع معظم سكان الدولة في الساحة العامة ليعقدوا اجتماعاتهم ويتخذون قراراتهم الهامة ثم يتم التصويت مباشرة دون وساطة النواب، فكان الاعتقاد السائد لديهم أن القرعة تترك الأمر لإرادة الآلهة تختار من تشاء، وهذا يعكس الشعور بالمساواة بين المواطنين، وأسلوب القرعة يستعمل حتى في الديمقراطيات الحديثة إذ يتم اختيار القضاة الإقليميين في الولايات المتحدة الأمريكية بالقرعة كذلك في فرنسا يتم تعيين أعضاء المحاكم التجارية والمجالس التجارية، وفي انجلترا يتم تعيين هيئات المحلفين بواسطتها...

ثانيا : الانتخابات في القرون الوسطى

أدى انهيار الإمبراطورية الرومانية إلى تقلص فكرة السلطة العامة في أوروبا وانتشار نظام الإقطاع والطبقية فكانت الحياة الفردية جزء لا يتجزأ من الجماعات التي ينتظم فيها الفرد وتتولى حمايته، وكان الفرد لا يتمتع بحقوقه إلا عن طريقها "الجماعة" وكان دور الجماعة هو التمثيل؛ فعندما يشعر الملوك بأنهم بحاجة إلى تأييد المحكومين كانوا يدعون إلى مجالسهم ممثلين عن تلك الجماعات، فلم يكن الغرض الأساسي من التمثيل المشاركة في الحكم واقتصر دور الممثلين على إقرار الضرائب الجديدة المطلوب طرحها، بيان المخالفات التي يرتكبها الموظفين الملكيون، حماية الامتيازات الخاصة بالجماعة .وعليه لم يكن يساهم الشعب في ممارسة السلطة العامة بالرغم من أنه كثيرا ما يتم اختيار الممثلين عن طريق الانتخاب، فكانت سيطرة الملك على السلطة تحول دون مساهمة الممثلين فعليا في ممارسة السلطة [1]

ثالثا : الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة

تم الربط بين الديمقراطية والتمثيل في القرن الثامن عشر مع ظهور نظريات السيادة الشعبية عن طريق الانتخاب؛ وذلك لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة لعدم إمكانية جمع كل المواطنين في جمعية عامة في الدول الكبرى، فمن جهة تزايد عدد الناخبين ومن جهة أخرى تشعبت حاجات الشعب وتعقدت أمور الحكم، الأمر الذي يستدعي توفر الخبرة الفنية والدراية، ولم تكن الجمعيات العامة كافية لتناول أمور الدولة إضافة إلى إمكانية التأثير على المصوتين، لأن التصويت يتم علانية وكان يأخذ بعين الاعتبار تأثير رجال الدين عليهم.

وأمام هذه الانتقادات ظهر في أوروبا مفهوم جديد هو الديمقراطية التمثيلية التي تفترض بطبيعتها انتداب ممثلين من الشعب لتولي الحكم عنه، لأن الشعب لا يستطيع ممارسة الحكم مباشرة عن طريق الانتخاب، الذي كان الوسيلة الوحيدة للشعب لانتقاء من يثق بهم. وفي نفس السياق شهد القرن التاسع عشر الميلادي نضالًا في سبيل الديمقراطية والمطالبة بتوسيع الانتخابات للوصول إلى الاقتراع العام

[1] مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020، ص 2

فأصبح هناك تلازم بين الديمقراطية وحق التصويت وسائر الحقوق الفردية، إلى أن أصبحت الانتخابات الأداة الأساسية للحفاظ على انتقاء الحكام وتوليهم الحكم بطريقة شرعية [1]

المطلب الثاني: طبيعة الانتخابات وخصائصها

الفرع الأول: طبيعة الانتخابات

أولا : الانتخابات حق ذاتي و شخصي

يعتبر الانتخاب حق لكل فرد في المجتمع ويترتب على ذلك تطبيق مبدأ الاقتراع العام أي مساهمة جميع أفراد المجتمع البالغين سن الرشد في الانتخاب، و لكن بما أنه حق شخصي فلا يترتب عليه أي إلزام، أي أن للفرد حق في أن يمارس هذا الحق ويشترك في عملية الانتخابات ويدلي برأيه، أو من حقه أيضاً أن يمتنع عن ذلك [2]

ثانيا : الانتخابات وظيفة اجتماعية

خشية من تطبيق مبدأ الاقتراع العام ومشاركة جميع أفراد الجماعة في الحياة العامة وطمعاً في احتكار السلطة بين يديها فقد عمدت الطبقة البورجوازية بعد الثورة الفرنسية إلى المناداة بمبدأ سيادة الأمة بدلًا من مبدأ السيادة الشعبية، ومبدأ سيادة الأمة يقول بأن السيادة الشعبية لا تعود إلى أفراد الجماعة وإنما إلى شخصية معنوية مستقلة عن الأفراد الطبيعيين، وهذه الشخصية المعنوية هي الأمة، وإن الأفراد الذين يمارسون عملية الانتخاب والتصويت إنما يقومون بذلك نيابة عن الأمة ويؤدون وظيفة وهم لا يحصلون على هذا الحق إلا من الدستور ومن قوانين الدولة التي لا تعترف بهذا الحق لا لمن تراهم أهلا لذلك، أليس هناك حق للفرد ولا للجماعة بالانتخاب و إنما يحصل أفراد معنيون تتوفر فيهم شروط معينة على حق التصويت من خلال القوانين التي تصنعها الدولة.

ثالثا : سلطة قانونية

يرى بعض الكتاب أن الانتخاب ليس بحق ولا وظيفة اجتماعية وإنما هو سلطة قانونية مصدرها الأساسي هو الدستور الذي ينظمها من أجل إشراك المواطنين في اختيار الحكام [3]

الفرع الثاني : خصائص الانتخابات

هناك عدّة مميزات أو خصائص للانتخابات الديمقراطيّة، وهذه الميزات هي:

---

[1] مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020، ص 3

[2] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 30

[3] مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020، ص 4

أولا : الانتخابات عامّة

بمعنى أنّه يحقّ لكلّ مواطن أن يَنتخِب وأن يُنتخَب، وفي بعض الأحيان هناك تقييدات لهذا الحقّ (أن تَنتخِب وأن تُنتخَب)، لكنّ هذه التقييدات تكون قليلة بقدر الإمكان، مثل قيد السن وغيرها [1]

ثانيا : الانتخابات متساوية

ومعنى ذلك أنّ لكلّ ناخب صوتًا واحدًا. فصوت المثقّف يساوي صوت غير المثقّف، وصوت الغنيّ يساوي صوت الفقير.

ثالثا : الانتخابات دورية

بمعنى أن الانتخابات تعود وتتكرّر بعد مرور مدة معينة من الزمن وهذه المدة منصوص عليها في القانون، كذلك، هناك قواعد تتقرّر وفقها هذه الدوريّة بالنسبة للانتخابات.

رابعا : الانتخابات سرّيّة

هناك وسائل تهدف إلى ضمان وتأمين سرّيّة الانتخاب، بحيث لا تكون هناك إمكانيّة لممارسة ضغط غير لائق وغير عادل على الناخب وإقناعه بالتصويت لمرشّح معيّن عبر استخدام وسائل غير لائقة ومرفوضة ، فمثلاً، يتمّ وضع ورقة التصويت في مغلّف غير شفّاف ومغلق، ويكون هناك ستار يحجب المصوّت عن الأنظار ويحول دون إمكانيّة مشاهدة ورقة التصويت الّتي وضعها، وبالتالي معرفة المرشّح أو الحزب الّذي صوّت لصالحه ، و هذا كله من اجل تجديد الحياة السياسية و تطوير الحياة الديموقراطية و ضمان التوازن السياسي و تأمين التأمين الصحيح و تعزيز الوحدة الوطنية [2]

خامسا : الانتخابات نزيهة وعادلة

والمقصود بذلك أنّها تجري وفق قواعد متّفق عليها وحسب قوانين الدولة.

سادسا : الانتخابات تعبّر عن حرّيّات المواطن

حرّيّة التعبير والإدلاء بالرأي، إبداء التسامح وعدم التعصّب تجاه الآراء المختلفة، حرّيّة الانتظام (في حزب أو حركة) والتنظيم السياسيّ، حيث يشارك في الانتخابات حزبان على الأقلّ، أو مرشّحان على الأقلّ؛ ليتسنى للمواطن الاختيار من بين البدائل المعروضة أمامه [3]

---

[1] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 65

[2] حبيب صادق ، في وادي الوطن : مقاربات في شؤون لبنان و شجونه (1995 - 2005) ، الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص 420

[3] مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020، ص 5

المطلب الثالث: معايير نزاهة الانتخابات ومستوياتها

الفرع الأول: معايير نزاهة الانتخابات

سنتطرق فيما يلي إلى أبرز معايير أو مؤشرات الانتخابات النزيهة:

أولا : حق الاقتراع العام

ترتبط الانتخابات الديمقراطية التنافسية بحق الاقتراع العام، أي حق كل المواطنين البالغين المسجلين في الاقتراع في الانتخابات دون تمييز على أساس اللون أو الأصل أو العرق أو المكانة الاجتماعية أو النوع أو اللغة أو الدين أو المذهب. ويرتبط بحق الاقتراع العام قاعدة أن لكل ناخب صوت واحد.

ثانيا : تسجيل الناخبين بشفافية وحياد

على الرغم من أن تسجيل الناخبين في سجلات انتخابية ليس شرطاً ضرورياً للانتخابات الديمقراطية، إلا أنه يعمل على تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- فالتسجيل يُوفر آلية للنظر في المنازعات التي قد تُثار في شأن حق الفرد في التصويت، وذلك بشكل منتظم وقبل يوم الانتخابات ذاته، وهذا بالطبع يكتسب أهمية كبرى في الحالات التي يحاول شخص ما- لا يمتلك الحق في التصويت -أن يُدلي بصوته في الانتخابات، أو عندما يحاول شخص أن يمارس حقه مرتين.

- ومن ناحية أخرى فإن تسجيل أسماء الناخبين في سجلات انتخابية يُمكّن الهيئة المشرفة على إدارة الانتخابات من تنظيم أعمالها المتصلة بتحديد الدوائر الانتخابية وتوزيع القوة البشرية المشرفة على الدوائر المختلفة.

ثالثا : الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات

من أبرز معايير نزاهة الانتخابات الديمقراطية حياد القائمين على إدارتها في جميع مراحلها بدءاً من الإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين، ومروراً بإدارة يوم الانتخابات، وانتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية، والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم أو الطعن [1]

رابعا : قانون انتخابي عادل وفعّال

تستند نزاهة عملية إدارة الانتخابات، بشكل رئيسي، على القانون الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة، ويتيح لكل أطراف العملية الانتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين، الوقوف على الكيفية التي يتم من خلالها إدارة الانتخابات والإعلان عن نتائجها.

[1] مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020، ص 6

خامسا : دورية الانتخابات

وتعني سمة الدورية تطبيق القواعد والإجراءات الانتخابية ذاتها – والمحددة مسبقاً -على جميع الناخبين والمرشحين بشكل دوري ومنتظم وغير متحيز لفئة أو جماعة معينة، ويستند هذا المبدأ إلى سمة رئيسية من سمات الديمقراطية وهي أن تقلد المناصب السياسية تُحدد زمنياً بفترات محددة،

لذلك تعتبر الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي ومن أهم وسائل المشاركة في الحياة السياسية وتأصيل شرعية النظم السياسية الديمقراطية الدولية ، فسلامة الديمقراطية ونجاحها يتوقفان على سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها ومصداقيتها [1]

الفرع الثاني : مستويات الانتخابات

في المؤسسات والجمعيات والهيئات (على اختلاف أنواعها وأشكالها) التي تضم عدد محدد من الأفراد، فإن عملية الانتخاب تتم على مستوى المؤسسة كاملة، حيث يتم انتخاب (قائمة أو مجموعة من الأفراد) لإدارة هذه المؤسسة وتنظيم أمورها، أما على مستوى الدولة بشكل عام فإنه يمكن تقسيم عملية الانتخاب حسب المستوى الذي تتم فيه إلى 3 اقسام:

أولا : المستوى الوطني العام (القومي)

تهدف عملية الانتخاب هنا إلى اختيار هيئات ذات صبغة تمثيلية عامة للدولة ككل، مثل انتخاب رئيس للدولة أو انتخاب أعضاء البرلمان حسب الأكثرية أو حسب التمثيل النسبي، كذلك قد تجرى انتخابات عامة أو حسب الدوائر، وأيضا حسب قوائم انتخابية أو تنافس فردى.

ثانيا : المستوى المحلى

يتم فيه انتخاب هيئات وسلطات على المستوى المحلى داخل الدولة الواحدة، وعادة ما يكون التقسيم هنا على أساس مواقع جغرافية معينة مثل: انتخاب مجالس محلية لإدارة شؤون التجمعات السكانية المختلف، مدن، قرى ... الخ ، وتهدف هذه العملية إلى انتخاب سلطة ذات اختصاص محدد يتعلق بالموقع نفسه، وفى الغالب انتخاب هيئة لتقوم بتسيير الأمور ولمصالح اليومية للمواطنين في هذا التجمع، مثل انتخاب مجلس بلدي أو قروى .. وغيره [2]

ثالثا : المستوي المؤسسي للمنظمات

وهي للمنظمات والهيئات المدنية والمتخصصة التي تأخذ الانتخابات وسيله لتعيين من يديرها مثل الاحزاب والنقابات المهنية والعمالية والشركات والمؤسسات الرياضية والجمعيات الأهلية والاتحادات المختلفة وغيرها من الهيئات ، خاصة و أن الانتخابات ليست هدفا بحد ذاته، وإنما هي وسيلة من أجل ترسيخ علاقة ديمقراطية بين الأفراد والجماعات والسلطة في مختلف المستويات، إن الهدف الرئيسي من الانتخابات هو إتاحة الفرص أمام المواطنين في ممارسة حقهم في اختيار من يرونه مناسبا لتمثيلهم والنيابة عنهم في هيئة معينة، سواء كانت هذه الهيئة حزب أو جمعية أو نقابة أو سلطة تشريعية أو غيرها ، كما

[1] مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020، ص 7

[2] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 15

أن هذا الحق مرتبط أيضا بوجود حق لكل مواطن في ترشيح نفسه لأى منصب من المناصب المذكورة بشرط أن تنطبق عليه الشروط القانونية لذلك [1]

المطلب الرابع : أسس الانتخابات

الفرع الأول : مبادئ عملية الاقتراع و مبادئ عملية الفرز

أولا : مبادئ عملية الاقتراع

1 ـ يحق لكل من تتوافر فيه شروط الاقتراع المنصوص عليها في القانون أن يمارس حقه في الاقتراع.

2 ـ ورود الاسم في سجل الناخبين النهائي شرط لممارسة الحق في الاقتراع.

3 ـ عملية الاقتراع شخصية ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاقتراع بالإنابة.

4 ـ لا يجوز للناخب الاقتراع إلا في المركز الذي ورد اسمه في سجله النهائي، وتحديداً في المحطة الانتخابية التي ورد اسمه فيها.

5 ـ سرية الاقتراع حق لكل ناخب ولا يجوز لأحد الإخلال به أو التنازل عنه، كما ولا تجوز ممارسة الاقتراع العلني.

6 ـ تتم إجراءات الاقتراع بحيث يتمكن المراقبون المحليون والدوليون والصحفيون وممثلو وسائل الإعلام ووكلاء الأحزاب السياسية والمرشحين من مراقبتها والاطلاع عليها مع الالتزام بقواعد السلوك الخاصة بهم.

7 ـ للأميين وذوي الاحتياجات الخاصة إجراءات خاصة تضمن سرية اقتراعهم [2]

ثانيا : مبادئ عملية الفرز

1 ـ تتم عملية الفرز داخل المحطات.

2 ـ تبدأ عملية الفرز فور الانتهاء من عملية الاقتراع.

3 ـ تتولى لجنة المحطة القيام بإجراءات فرز صندوقي المحطة.

4 ـ تراقب عملية الفرز من قبل المراقبين المحليين والدوليين ووكلاء المرشحين ووكلاء الهيئات الحزبية والصحافة والإعلام.

---

[1] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 16

[2] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 8

الفرع الثاني : الدعاية الانتخابية و الترويج للبرامج الانتخابية للمرشحين

أولا : الدعاية الانتخابية

الدعاية الانتخابية: هي النشاطات والفعاليات الانتخابية القانونية التي تقوم بها الهيئات الحزبية المسجلة، والقوائم الانتخابية المعتمدة، والمرشحون لشرح برامجهم الانتخابية لجمهور الناخبين، لحثهم على التصويت لصالح أي من المرشحين أو أي من القوائم أو الأحزاب.

ثانيا : الترويج للبرامج الانتخابية للمرشحين

1 ـ لكل مرشح سواء كان في قائمة انتخابية أو مرشحاً مستقلاً تنظيم ما يراه من النشطات التي توضح برامجه الانتخابية بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة السارية.

2 ـ يلتزم الإعلام الرسمي موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية.

3 ـ تلتزم السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية [1]

الفرع الثالث : مصادر تمويل الدعاية الانتخابية و حقوق و واجبات المراقب والوكيل

أولا : مصادر تمويل الدعاية الانتخابية

1 ـ يحظر على أي قائمة أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير بشكل مباشر أو غير مباشر.

2 ـ على كل قائمة انتخابية أو مرشح اشترك في الانتخابات أن يقدم إلى لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية بيانات مفصلا بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقها أثناء الحملة الانتخابية.

ثانيا : حقوق و التزامات المراقب والوكيل

بانسبة لحقوق المراقب والوكيل هي كالأتي:

1 ـ مراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية.

2 ـ مراقبة سير العمل في كافة المقرات التابعة للجنة الانتخابية المركزية وفق الإجراءات والأنظمة، وتشمل هذه المقرات جميع المكاتب والمراكز التابعة للجنة الانتخابات المركزية.

3 ـ الاطلاع على إجراءات كافة مراحل العملية كالتسجيل والاقتراع والفرز.

4 ـ مرافقة صناديق الاقتراع في حال نقلها من مكان إلى آخر.

5 ـ التأكد من عدم حدوث أي خروقات أو مخالفات أثناء العملية.

6 ـ التأكد من حالة الصناديق عند لحظة فتحها وميعاد فتحها.

[1] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، العدد 2016 / 9 / 17 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 9

7 ـ تقديم الشكاوى والملاحظات حول سير العملية الانتخابية في المراكز والمحطات ومكاتب الدوائر الانتخابية ومكتب الانتخابات المركزي، ليتم نظرها والبت فيها وفق القانون [1]

أما بالنسبة لالتزامات المراقب والوكيل فهي:

1 ـ حمل بطاقات الاعتماد الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية أثناء المراقبة.

2 ـ عدم التدخل في عمل موظفي لجنة الانتخابات المركزية إلا في حدود ما تسمح به الأنظمة وقواعد السلوك.

3 ـ عدم التأثير على حرية اختيار الناخبين.

4 ـ عدم تواجد أكثر من وكيل واحد عن كل مرشح أو قائمة في محطة الاقتراع يوم الاقتراع.

5 ـ الالتزام بتعليمات مسئول المركز أو مسئول المحطة أثناء تواجدهم فيها.

6 ـ عدم تدوين أي معلومات تتعلق بالبيانات الشخصية للناخب.

7 ـ الامتناع عن إثارة الضجيج أو الإزعاج بشكل يؤثر على سير العملية الانتخابية.

8 ـ عدم القيام بأية نشاطات دعائية لصالح أي من المرشحين أو القوائم الانتخابية أثناء التواجد في مقرات لجنة الانتخابات المركزية.

9 ـ عدم مساعدة الأميين وذوي الاحتياجات الخاصة أثناء قيامهم بحقهم في الاقتراع .

المبحث الثاني : مفهوم النظم الانتخابية

قي اطار بيان مفهوم النظم الانتخابية نتناول في المطلب الأول لتعريف النظم الانتخابية و أهمية النظم الانتخابية و في المطلب الثاني الى عناصر النظم الانتخابي و معاييرها و كذا الى وظائف النظم الانتخابية و معايير نجاحها و أنواع الأنظمة الانتخابية في المطلب الثالث و الرابع على التوالي

المطلب الأول : تعريف النظم الانتخابية و أهميتها
الفرع الأول : تعريف النظم الانتخابية

هناك الكثير من التعريفات للنظم الانتخابية تشير إلى الكثير من التفاصيل، من التفاصيل الإدارية إلى المحتوى السياسي العريض. ولإلقاء الضوء على تأثيره المباشر على حجم التمثيل، فإننا إخترنا التعريف التالي للنظام الإنتخابي:

النظام الإنتخابي هو آلية ترجمة الأصوات الانتخابية إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة، و هو المساهم في بناء المؤسسات الديموقراطية [2] ، حيث يشمل ذلك التعريف ثلاثة عناصر أساسية:

ـ حجم الدائرة الانتخابية ، ويقصد به عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية

ـ الصيغة الانتخابية ، وتتعلق بكيفية تحديد الفائز بمقعد ما

[1] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 10

[2] د/ محمد عبد حمادي المساري ، النظام الانتخابي و بناء العملية الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2019 ، ص 27

ـ ورقة الإقتراع ، وتتعلق بالخيارات المتاحة للناخب من حيث إمكانية إختيار مرشحين أفرادا أو قوائم حزبية

حيث يمكن تصنيف النظم الانتخابية من حيث عملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد، إلى عدد من العائلات الرئيسية. ويصنف دليل أشكال النظم الانتخابية الصادرعن إنترناشونال إيديا هذه النظم في ثلاث عائلات رئيسية هي: نظم الأغلبية، والنظم النسبية، والنظم المختلطة، كما يحدد بعض النظم الانتخابية التي لا يمكن تصنيفها بسهولة في أي من العائلات الرئيسية الثلاث المذكورة. ويمكن التعرف إلى 12 شكلا مختلفا من النظم الانتخابية في إطار هذة العائلات الاربع [1]

كما يمكن تعريفها بأن النظام الانتخابي هو عبارة عن مجموعة اليات تتبع للتعبير عن ارادة الشعب [2] ، أو لترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحون المشتركون بها، ويتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها، فالنظام الانتخابي يسعل تعديل العمل على وضع فوانين جديدة دون الحاجة لتعديل دستوري، فالنظام الانتخابي هو أحد المؤسسات التي يسهل التلاعب بها، سواء إيجاباً أو سلباً، من خلال ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية [3]

كما يقصد بالنظم الانتخابية " مجموعة القواعد والأساليب التي يتم على أساسها إجراء الانتخابات لحساب الأصوات لصالح المرشحين لتحديد الفائز منهم"، وتتنوع هذه النظم من دولة إلى أخرى ، وعلى هذا الاساس لا يوجد نظام انتخابي معياري معتمد عالميًا، وحتى في الدول التي تنتظم في اتحاد (كالاتحاد الأوروبي)، ثمة عدة أنظمة انتخابية ، وأهم ما يميز أي نظام انتخابي هو قدرته على تمثيل الشرائح والطبقات والاتجاهات السياسية القائمة والعاملة في المجتمع المعني، فكلما كان تمثيله أوسع كان هذا النظام أكثر قوة وقدرة.

وتختلف الأنظمة الانتخابية المعتمدة في العالم، باختلاف الأنظمة السياسية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنظمة انتخابية أساسية هي: نظام الانتخاب الأكثري (في دورة واحدة أو في دورتين)، نظام الانتخاب النسبي، والنظام المختلط بين الأكثري والنسبي، أما الدوائر الانتخابية فتكون على أساس الدائرة الفردية أو الدائرة الموسَّعة [4]

كما يقصد بالأنظمة الانتخابية كذلك عند بعض الفقهاء بأنها الأنماط الانتخابية، و هي تشير إلى استعمال قواعد فنية قصد الترجيح بين المترشحين في الانتخاب .و عادة ما تعرف بالأساليب و الطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين فرز النتائج و تحديدها النظام الانتخابي، بالمعنى الواسع، يحول الأصوات المدلي بها في انتخاب عام إلى مقاعد مخصصة للأحزاب و المرشحين، إذ أن لديه تأثير كبير على النظام

---

[1] ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 5

[2] سعد مظلوم العبدلي ، الانتخابات ضمانات حريتها و نزاعاتها (دراسة مقارنة) ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 61

[3] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 1

[4] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 1

الحزبي القائم فعندما نحدد نظام انتخابي معين نكون قد حددنا أحد الاختيارين سواء إعطاء أفضلية لحكومة ائتلافية أو منح حزب معين سيطرة الأكثرية [1]

في مفهومها الأساسي تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء في الانتخابات الى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها، أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم التعددية / الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز)، وتركيبة ورقة الاقتراع (هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات)

بالإضافة الى حجم الدائرة الانتخابية (وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، انما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية) وعلى الرغم من عدم تركيز هذا الدليل على الجوانب الإدارية للعملية الانتخابية (كتوزيع مقرات الاقتراع، أو تسمية المرشحين، أو تسجيل الناخبين، أو الجهاز الإداري للعملية الانتخابية، ... الخ)، إلا أن هذه المسائل على درجة بالغة من الأهمية حيث يؤدي تجاهلها الى تقويض الفوائد المرجوة من أي نظام انتخابي يتم اختياره.

كما وأن تصميم النظام الانتخابي الأفضل هو الذي يعتمد على الحل الوسط بين بعض القوى السياسية الرئيسية [2]، خاصة و أنه يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات، فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة الى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية [3]

الفرع الثاني :أهمية النظم الانتخابية

يعمل النظام الانتخابي في مفهومه الأساسي على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات الى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب و المرشحين المشاركين فيها ، من هنا يعرف النظام الانتخابي بأنه هو مجموع القواعد و الأساليب الفنية القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخابات [4]

تعمل المؤسسات السياسية على صياغة قواعد اللعبة التي تتم بممارسة الديموقراطية بموجبها، و يمكن القول بأن النظام الانتخابي هو إحدى تلك المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها، إن إيجابيا أو سلباً، فمن خلال تربية الأصوات الى مقاعد في الهيئة التشريعية، يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد من هم المنتخبون وأي الأحزاب يحصل على السلطة

وبينما يتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها مما يزيد في صعوبة تعديلها، غالباً ما يسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال العمل على وضع قوانين جديدة فقط دون الحاجة لتعديل دستوري ، و حتى في تلك الحالات التي يعطى فيها لكل ناخب صوت واحد، وعندما يؤدي ذلك الى حصول كافة الأحزاب على نفس العدد من الأصوات،

---

[1] مصطفى أبو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، جامعة ميتشيغان ، 1984 ، ص 130

[2] د/ مايكل مير ، الانتخابات في العالم العربي ، وجهة نظر أروبية ، الانتخابات و التحولات الديموقراطية في العالم العربي خطوة للامام ام خطوة للوراء ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 24

[3] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 19

[4] زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية ـ دراسة مقارنة ـ ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 / 2015 ، ص 55

يمكن لنظام انتخابي ما أن يفضي الى تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة أقلية، بينما يفضي نظام آخر الى تمكين حزب واحد من الانفراد بالسلطة [1]

ولصوغ نظام انتخابي، وجب ضرورة تحقيق مقاصد الانتخابات الديموقراطية [2] ، و من المستحسن البدء بوضع لائحة بالمعايير التي تلخص ما يراد تحقيقه أو تجنبه، وبصورة عامة، نوع البرلمان والحكومة المنشودين ، و الحال أن التوفيق بين أهداف متضاربة هو أحد الجوانب الأساسية لمفهوم المؤسسات: مثلا، يمكن السعي في وقت واحد لمنح المرشحين المستقلين الفرصة لانتخابهم، وتشجيع انطلاق الأحزاب السياسية القوية ، أو أنه يمكن التصور بأن من الحكمة صوغ نظام يتيح للناخبين خيارا واسعا من المرشحين والأحزاب، إلا أن ذلك قد يجعل بطاقة الاقتراع اكثر تعقيدا ويسبب مشاكل للناخبين الأقل تعلما. فحين نختار (أو نعدل) نظاما انتخابيا معينا، لا بد من وضع لائحة بالأهداف الأساسية، بحسب أولويتها. ثم نقدر أي نظام انتخابي أو أي تركيبة من الأنظمة هو الذي يخدم هذه الأهداف على الوجه الأفضل.

إن صوغ النظام الانتخابي يجب أن يأخذ في الحسبان الأهداف التالية:

- ضمان قيام برلمان شرعي ذي صفة تمثيلية واسعة [3]

- التأكد من أن الانتخابات هي في متناول الناخب العادي وأنها صحيحة.

- تشجيع التوافق بين أحزاب متناقضة من قبل.

- تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

- تشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة.

- تنمية حس المسؤولية إلى أعلى درجة لدى الحكومة والنواب المنتخبين

- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسية.

- بلورة معارضة برلمانية.

- مراعاة طاقات البلد الإدارية والمالية.

---

[1] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 20

[2] كواري علي خليفة ، ديين أحمد ، النتخابات الديموقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2009 ، ص 24

[3] Wilma ruls , joseph f. zimmerman , electoral systems in comparative perspective , their impact on women and minorities , greenwood publishing group , usa , 1994 , P 11

ـ تشجيع المواطنين على المشاركة المكثفة [1]ولذلك لا بد من تسهيل الإجراءات على المواطنين وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية.

ـ تشجيع التنمية السياسية والتعددية الحزبية [2]

المطلب الثاني : عناصر النظم الانتخابي و معاييرها

الفرع الأول : عناصر النظام الانتخابي

أولا : القواعد

هي مجموعة القوانين التي تمثل جوهر النظام الانتخابي، التي تتحدد في : قواعد الترشيح والتصويت بما فيها قواعد تقسيم الدوائر الانتخابية، وقواعد توزيع المقاعد وتحديد الفائزين.

ثانيا: الإجراءات

هي مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم سير العملية الانـتخابية من الناحـية الإجرائـية (إجراءات الترشيح والتصويت، تنظيم الإشراف على العملية الانتخابية من بداية إعداد الجداول الانتخابية وحتى تمام الفرز، تنظيم الدعاية الانتخابية، الطعون والشكاوى والمخالفات....الخ)

ثالثا: السياق العام

يتمثل في مجموعة الخصائص والسمات والممارسات التي تحيط بالعملية الانتخابية وترتبط بها وتؤثر فيها، مثال ذلك المناخ السياسي الذي تجري فيه الانتخابات، الثقافة السائدة، طبيعة النظام السياسي، طبيعة العلاقات بين القوى السياسية و الحزبية [3]

الفرع الثاني : معايير النظم الانتخابية

عند اختيار نظام انتخابي في دولة معينة يجب الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي و السياسي القائم على الصعيد الأيديولوجي، الديني، العرقي، اللغوي، نمط الديمقراطية ، التركيز الجغرافي للناخبين للتقسيم الفعال للدوائر الانتخابية [4] ، بالاضافة الى عدة عوامل أخرى :

اولا: السهولة واليسر

فيجب ان يكون النظام سهل للمواطنين ويراعي مستويات التعليم في كل دوله فالدول التي بها نسبة أمية لا ينفع معها نظام مركب او معقد بخلاف الدول المرتفع فيها نسبه التعليم كذلك يراعي الاوضاع الاجتماعية

---

[1] Wilma ruls , joseph f. zimmerman , electoral systems in comparative perspective , their impact on women and minorities , greenwood publishing group , usa , 1994 , P 10

[2] د/ احمد عبد عباس مغير الجبوري ، محاضرات في مقياس النظم الانتخابية ، كلية الاداب ، القسم قسم اللغة العربية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011 ، ص 1

[3] عبد المومن عبد الوهاب ، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية ، الطبعة الأولى ، دار الالمعية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2011 ، ص 144

[4] .د/ أحمد سليم البرصان ، علم السياسة ، زهران للنشر ، بدون بلد النشر ، 2015 ، ص 49

ثانيا: الدوام

ان يكون نظام دائم ولا يتم تغيره من انتخابات الي اخري حسب هوا الحكومة او الحزب الحاكم او أطراف اخري في الانتخابات [1]

ثالثا: يحفز على المشاركة

اي تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات ولذلك لا بد من تسهيل الإجراءات على المواطنين وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية اقتراعا وترشيحا كما بعمل علي تشجيع الشباب والنساء على المشاركة الفاعلة في الانتخابات [2]

رابعا: تشجيع التعددية

من خلال تشجيع التوافق بين أحزاب متناقضة من قبل، وتشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسية. وبلورة معارضة قوبه ، وتشجيع التنمية السياسية والتعددية الحزبية ، وتعد عمليه تصميم أي نظام انتخابي عواقب طويلة الأمد بالنسبة للحكم الديمقراطي، وهكذا فإن عملية اختيار النظام الانتخابي هي من أهم القرارات السياسية لأي بلد، يعتبر النظام الانتخابي الوسيلة الأساسية التي تمارس الشعوب حرية الاختيار ويعبّر المواطن عن رأيه من خلالها، فإن شكل النظام الانتخابي يمكن أن يؤثر على جوانب أخرى من النظام السياسي، كإنشاء أحزاب سياسية، كما له تأثير هام على مسألة مدى وثاقة ارتباط المواطنين بزعمائهم السياسيين وهل هذا الارتباط كافٍ لهم لمطالبتهم بالمساءلة والنيابية والاستجابة الحقيقية ، فللأنظمة الانتخابية آثار مترتبة بالغة على الفقراء والجماعات الهامشية الأخرى، إذ تساعد على تحديد إلى أي مدى ستُسمع أصواتهم وتُعزز قوتهم [3]

و للعمل على تصميم النظام الانتخابي ، الانطلاق من وضع قائمة من المعايير لتلخيص ما يراد تحقيقه ، وما يراد تفاديه، والشكل الذي يراد لكل من السلطتين التشريعية والنفيذية أن تكونا عليه بشكل عام ، وتغطي قائمة المعايير المدرجة أدناه كثيراً من القضايا، إلا انها ليست شاملة حيث يمكن للقارئ إضافة معايير أخرى قد لا تقل أهمية عما ورد هنا ، وقد نجد أن بعض المعايير المطروحة تتقاطع مع بعضها البعض وقد تبدو متناقضة فيما بينها، وذلك يعود لكنها متناقضة في حقيقة الأمر: حيث أن المقايضة بين مجموعة ما تدخل في صلب أية عملية من هذا القبيل ، من الرغبات والأهداف المتضاربة عادة .

فعلى سبيل المثال ، قد يطمح البعض الى تمكين المرشحين المستقلين من الانتخاب، في الوقت الذي يصبو فيه الى الدفع باتجاه قيام أحزاب سياسية قوية ، أو قد يرى البعض الآخر حكمة في تصميم نظام يفسح المجال أمام الناخبين لخيارات أوسع بين المرشحين والأحزاب، إلا أن ذلك قد يؤدي الى زيادة في تعقيد [4] ورقة الاقتراع و التي تشكل صعوبة زائدة في التعامل معها من قبل الناخبين ذوي المستوى الثقافي المحدود ، وعليه فإن الأساس في تصميم النظام الانتخابي أو تعديله يقوم على تصنيف المعاييروالأهداف

---

[1] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 1

[2] أ.د/ أحمد سليم البرصان ، علم السياسة ، زهران للنشر ، بدون بلد النشر ، 2015 ، ص 50

[3] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 2

[4] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 23

في قائمة أولويات، حسب أهمية كل منها، والبحث بعد ذلك عن النظام أو التركيبة التي تمكننا من تحقيق أكبر قدر من تلك المعاييروالأهداف [1]

خامسا : تحقيق مستويات التمثيل المختلفة

يمكن للتمثيل أن يأخذ أربعة أشكال على الأقل :

1 - الشكل الأول: التمثيل الجغرافي

و يعني حصول كل منطقة، سواء كانت بلدة أو مدينة، أو محافظة أو دائرة انتخابية، على ممثلين لها في الهيئة التشريعية، يتم انتخابهم من قبل تلك المنطقة ليكونوا مسؤولون في نهاية المطاف أمامها.

2 - الشكل الثاني : التوزيع الأيديولوجي

التوزيع الأيديولوجي لمجتمع ما والذي قد يتمثل في الهيئة التشريعية، من خلال ممثلين عن الأحزاب السياسية أو مستقلين أو خليط منهما.

3 - الشكل الثالث: انعكاس الواقع الحزبي و السياسي القائم في بلد ما داخل تركيبة هيئته التشريعية

انعكاس الواقع الحزبي و السياسي القائم في بلد ما داخل تركيبة هيئته التشريعية ، حتى وإن لم تقم الأحزاب السياسية على أساس أيديولوجي ، فلو اقترع نصف الناخبين لحزب ما و لو لم يؤد ذلك الى فوز ممثليين عنه، أو الى فوز أعداد ضئيلة منهم، لا يمكن اعتبار ذلك النظام الانتخابي على أنه يمثل الإرادة العام للناخبين .

4 - الشكل الرابع : التمثيل الوصفي أو التصويري

حيث يجب أن تقوم تركيبة الهيئة التشريعية على شاكلة التركيبة الكلية لأمة ما، كمرآة لها تعكس ذات الشكل، تشعر وتفكر وتفعل بطرق تنطبق مع ما يشعر ويفكر ويعمل به عامة الشعب ، فتركيبة البرلمان التصويري تتكون من نساء ومن كافة الأعمار ، كهلة وشباب ، وأغنياء ، رجالا وفقراء، وأن تعكس التوزيع الديني واللغوي والعرقي أو القبلي للمجتمع [2]

سادسا: جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى

الانتخابات أياً كانت جيدة و إيجابية ، إلا انها قد تعي القليل للناخبين إذا تعذرت عليهم المشاركة أو إذا ما شعروا بأن لا قيمة لأصواتهم في التأثير في طريقة إدارة الشأن العام في بلدهم، وسهولة الاقتراع تستند الى عوامل مختلفة مثل بساطة ورقة الاقتراع ومدى وضوحها، وسهولة الوصول الى أماكن الاقتراع، ودقة جداول الناخبين وحداثتها، ومدى قناعة الناخب بسرية الاقتراع

ترتفع مستويات المشاركة في الانتخابات عندما يتمخض عن نتائج الانتخابات، سواء على المستوى العام أو المحلي ، تأثير فعلي في إدارة الحكم ، فلو علم الناخب مسبقاً بأن لا حظوظ لممثله المفضل بالفوز فما الذي سيحفزه على المشاركة ، و في بعض النظم الانتخابية قد يمثل عدد الأصوات المهدورة أو هي الأصوات الصحيحة التي لا تفضي الى فوز أي مرشح، على العكس من الأصوات ًالضائعة هباء هامة من مجموع الأصوات على المستوى الوطني [3]

سابعا : توفير المحفزات لتحقيق المصالحة

بالإضافة الى كونها الوسيلة التي يتم من خلالها انتخاب مؤسسات الحكم ، يمكن اعتبار النظم الانتخابية كأداة لإدارة الصراعات الدائرة في مجتمع ما ، فقد تدفع بعض النظم الانتخابية، في ظروف معينة، الأحزاب السياسية الى التوجه نحو قواعد أوسع من المؤيدين خارج نطاق الإطار الأضيق لمؤيديهم الاعتياديين ، وللمثال على ذلك، فقد يحفز نظام انتخابي معين حزباً سياسياً ما على العمل لكسب تأييد الناخبين البيض أو غيرهم ، حتى ولوكانت قاعدته الأساسية ترتكز الى مؤيديه من الناخبين السود ، و يمكن لمحفزات أخرى ً أو استثنائيةً و بهذه الطريقة يصبح برنامج ذلك الحزب أكثر شمولية وأقل فئوية

---

[1] أ.د/ أحمد سليم البرصان ، علم السياسة ، زهران للنشر ، بدون بلد النشر ، 2015 ، ص 51

[2] أ.د/ أحمد سليم البرصان ، علم السياسة ، زهران للنشر ، بدون بلد النشر ، 2015 ، ص 51

[3] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 24

للنظم الانتخابية أن تحد من تقوقع الأحزاب السياسية ضمن أطر قبلية، أو عرقية، أو محلية ، أو لغوية أو أيديولوجية [1]

وعلى الجانب الآخر من المعادلة ، يمكن للنظم الانتخابية أن تحدوا بالناخبين الى الخروج من دوائر التأييد التقليدية التي اعتادوا عليها و التفكير في الاقتراع لصالح أحزاب أخرى تعتبر أنها تمثل مجموعات وفئات أخرى غير تلك التي ينتمون إليها، مما يولد مزيداً من التعايش والتوافق ، وكذلك الأمر بالنسبة للنظم الانتخابية التي تعطي الناخب أكثر من صوت واحد أو تفسح له المجال لترتيب المرشحين حسب الأفضلية التي يرتأيها، فهي توفر الفرصة له لتخطي الحواجز الاجتماعية الراسخة في ذهنيته ، ففي الانتخابات التي أعقبت الاتفاق المعروف باتفاق الجمعة الفضيلة في أيرلندا الشمالية في العام 1998 ، استفادت القوى السياسية السلمية المؤيدة للاتفاق من تحويل الأصوات الناتج عن استخدام نظام الصوت الواحد المتحول ، في نفس الوقت الذي نتج عنه تمثيل نسبي واسع لكاف المشاركين ، لكن التحول الحاصل في الخيار الأول للأصوات نحو أحزاب أكثر تشدداً في انتخابات العام 2003 أظهر تراجعاً لتلك النتائج الإيجابية للانتخابات السابقة [2]

ثامنا: تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة و تحقيق الحوكمة الدائمة [3]

لا يمكن القول بأن النظام الانتخابي وحده يضمن استقرار الحكومات وعملها بكفاءة ، إلا أن نتائجه للشك، في تحقيق الاستقرار في أوجه عدة ، حيث تختلف الانطباعات حول عدالة النتائج الانتخابية كثيرا من بلد الى آخر ، ففي بريطانيا مثلا نتيجة الانتخابات في عمليتين انتخابيتين (سنة 1951 وسنة 1984) عندما حصل الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات على المستوى الوطني على عدد أقل من مقاعد البرلمان من أنداده من الأحزاب، إلا أن ذلك اعتبر أنه كبوة لنظام انتخابي جيد ، وليس عيباً في عدالته يستدعي التغيير ، وعلى العكس من ذلك، فلقد اعتبرت نتائج الانتخابات في نيوزيلندا في انتخابات العامين 1978 1981 ، حيث حافظ الحزب الوطني الحاكم على مكانته في سدة الحكم على الرغم من حصوله على عدد أقل من أصوات الناخبين التي حصل عليها حزب العمال المعارض ، الأمر الذي أدى في النهاية الى تغييره

وعلى الرغم من ذلك، فان النظم النسبية قد تفضي كذلك الى أغلبية الحزب الواحد، بينما يمكن أن ينتج عن نظم التعددية / الأغلبية عدم حصول أي حزب على تلك الأغلبية ، وذلك يعتمد الى حد كبيرعلى تركيبة النظام الحزبي وطبيعة المجتمع ككل ، لذلك يجب أن يعمل النظام الانتخابي بشكل حيادي وبعيداً عن التفضيل أو الانحياز لأي حزب أو جماعة أو فرد ، الى أبعد حد ممكن ، حيث لا يجب أن يقع النظام في فخ التمييز ضد أية مجموعة سياسية ، و يمكن اعتبار انتخابات العام 1998 في ليسوتو كمثال حي على ذلك، حيث فاز حزب المؤتمر الديموقراطي بكافة مقاعد البرلمان ، على الرغم من حصوله على 6 % من أصوات الناخبين فقط ، من خلال نظام الفائز الأول ، ولقد برهنت الاحتجاجات الشعبية التي أعقبت الانتخابات، و التي انتهت الى تدخل عسكري من عن عدم عدالتها [4]

تاسعا: اخضاع الحكومات للمسائلة

تعتبر المسائلة إحدى الدعائم الأساسية للحكومة التمثيلية ، ما من شأنه أن يؤدي الى زعزعة الاستقرار على المدى الطويل ، ويقوم النظام السياسي المسؤول على قاعدة مسؤولية الحكومة أمام الناخبين بأكبر قد ممكن ، إذ يجب أن يتمكن الناخبون من التأثير في شكل الحكومة ومضمونها، وذلك إما من خلال تغيير الائتلافات الحزبية الحاكمة أو من

---

[1] أ.د/ أحمد سليم البرصان ، علم السياسة ، زهران للنشر ، بدون بلد النشر ، 2015 ، ص 52

[2] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 25

[3] Larry diamond, marc f.plattner , electoral systems and democracy , the johns hopkins university press , beltemore , usa , 2006 , p 5

[4] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 26

خلال حجب تاييدهم عن الحزب الحاكم عندما يفشل في إدارة الحكم بشكل سليم ، و يمكن للنظم الانتخابية المصممة بشكل ملائم أن تسهم في تحقيق ذلك.

عادة ما يسود اعتقاد مبسط حول هذه المسألة ، مفاده أن نظم التعددية / الأغلبية، مثل نظام الفائز الأول، تؤدي الى استيلاء الحزب الواحد على السلطة، بينما ترتبط النظم النسبية بالائتلافات متعددة الأحزاب ، مما يثير بعض الشكوك حول فرضية أن كل نوع من النظم الانتخابية تنتج شكلا محددا من أشكال الحكم بالضرورة ، وذلك لكل من النظامين الرئاسي و البرلماني .

عاشرا: إخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة

و هي قدرة الناخبين على مراقبة أولئك الممثلين الذين لا يفون بالوعود التي قدموها أثناء الحملة الانتخابية بعد انتخابهم أو يظهرون عجزهم وعدم كفاءتهم لتبوء المناصب وإقصائهم بشكل فعلي ، ومن المتعارف عليه أن النظم التعددية / الأغلبية على أنها تزيد من قدرة الناخبين على إقصاء الممثلين الأفراد الذين لا يحققون لهم الرضى ، وهذا العرف ما زال صحيحاً الى حد ما، إلا أن صحته تتزعزع في الحالات التي يتمحور فيها دعم الناخبين حول الأحزاب السياسية وليس حول المرشحين الأفراد، كما هي الحال في بريطانيا ، و في نفس الوقت، تصمم نظم القائمة الحرة أو المفتوحة ونظام الصوت الواحد المتحول بشكل يسمح للناخبين ممارسة اختيارهم بين مختلف المرشحين ، وذلك على الرغم من كونها نظماً نسبية [1]

احدى عشر: أخذ المعاييرالدولية بالحسبان

في أيامنا هذه يتم تصميم النظم الانتخابية ضمن إطار العديد من الاتفاقيات و المعاهدات و القوانين الدولية الأخرى المتعلقة بالقضايا السياسية ، و في الوقت الذي لا يمكن فيه القول بأن هناك قائمة موحدة لمعايير الانتخابات المتفق عليها دولياً، إلا أن هناك توافقاً على أن تلك المعاييرتشتمل على مبادئ الانتخابات الحرة ، و النزيهة والدورية و التي تضمن حق الاقتراع العام دون استثناءات، بالإضافة الى ضمانها لسرية الاقتراع و ممارساته بعيداً عن الإكراه أو القسر، والتزام مبدأ الصوت الواحد لكل فرد ، بمعنى أن تتساوى قوة الصوت المخول لكل ناخب مع باقي الناخبين وليس بمفهومه كنظام انتخابي محدد ، وبينما لا توجد أية اشتراطات قانونية لتفضيل نوع ما من النظم الانتخابية على غيرها .

حيث هناك اعتراف متزايد بأهمية القضايا المتأثرة بالنظم الانتخابية، مثل قضايا التمثيل العادل لكافة المواطنين ، وحقوق المرأة في المساواة مع الرجل، وصيانة حقوق الأقليات، وضرورة الأخذ بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة ، .... ، لذلك يجب التأكيد على ضرورة الالتزام بها من خلال العديد من المعاهدات و القوانيين الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، و المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية للعام 1966، و العديد من الوثائق والاتفاقيات المتعلقة بالانتخابات الديموقراطية الصادرة من قبل المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الاروبي ، و المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون [2]

المطلب الثالث : وظائف النظم الانتخابية و معايير نجاحها

الفرع الأول : وظائف النظم الانتخابية

يُصمم النظام الانتخابي لأداء ثلاث وظائف رئيسية:

أولا: والأكثر جوهرية إنه يترجم أصوات الناخبين إلى الفوز بمقاعد في الهيئة التشريعية أو المنصب أو المناصب التي يشغلها شخص واحد.

ثانيا: يعمل كقناة وصل يستطيع الشعب من خلالها محاسبة ممثليه المنتخبين.

---

[1] Larry diamond, marc f.plattner , electoral systems and democracy , the johns hopkins university press , beltemore , usa , 2006 , p 6

[2] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 29

ثالثا: يحدد الحوافز التي تدفع المتنافسين على السلطة إلى إيجاد طريقة واضحة ومميزة للتعبير عن نداءاتهم إلى دوائرهم الانتخابية ، فعلى سبيل المثال في المجتمعات المنقسمة، حيث تشكل اللغة أو الدين أو العنصر أو أي شكل آخر من أشكال العرقية شقوقا سياسية جوهرية، تستطيع بعض الأنظمة الانتخابية مكافئة المرشحين والأحزاب الذين يتصرفون بأسلوب يتسم بالتعاونية والتوصل إلى حلول وسط مع الجماعات المتخاصمة، أو تستطيع معاقبة هؤلاء المرشحين وفي المقابل مكافئة أولئك الذين يوجّهون نداءاتهم فقط إلى الجماعات التي ينتمون إليها [1]

الفرع الثاني : معايير نجاح النظام الانتخابي و اجراءات نجاحها

أولا : معايير نجاح النظام الانتخابي

معايير تميز نجاح نظام انتخابي على آخر، تكمن في أن يكون هذا النظام بعد تطبيقه مفرزاً لبرلمان يعكس:

1 ـ التمثيل الجغرافي للدولة بأكملها.

2 ـ التمثيل السياسي لكافة الأطر السياسية الموجودة في الدولة، بالإضافة لتمثيل المستقلين.

3 ـ تمثيل الأيديولوجيات المختلفة الموجودة داخل المجتمع بشكل منطقي ومناسب.

4 ـ تمثيل النوع الاجتماعي والتمثيل الطبقي للمجتمع [2]

5 ـ دستور الدولة هو من يحدد النظام الانتخابي الذي تتبناه الدولة في إجراء انتخاباتها العامة وتشكيل برلمانها.

6 ـ يجب أن يعكس قانون الانتخابات العامة بآلياته وإجراءاته شكل النظام الانتخابي الذي تبناه دستور الدولة

ثانيا : اجراءات نجاح النظام الانتخابي

و في هذا الاطار لا بد من اتباع الاجراءات التالية :

ـ عند النظر إلى عملية تصميم نظام انتخابي بطريقة أكثر تقييدا وتحديداً، فإنها لا تشير إلى ممارسات الأنظمة البرلمانية فحسب، ولكنها تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بكل من النظام الرئاسي ونظام المـَلَكِيّات الدستورية ، وفيما يتعلق بانتخاب الموظفين العموميين، فإن اختيار النظام الانتخابي يعتبر بالغ الأهمية ، وإذا كان النظام الانتخابي يتبع مبدأ الأغلبية، فإن المرشحين الذين يحصلون على أكثرية الأصوات، فإنه يجري الإعلان عن فوزهم في الانتخاب [3] ، وعلى النقيض من ذلك، فإنه إذا تم انتخاب الفائز في جولة ثانية بدلاً من الفائز الأول والوصيف بالجولة الأولى، أو إذا كان انتخاب الفائز يتم إجراؤه بطريقة غير مباشرة (كما يحصل في الولايات المتحدة) ، فإن النتائج قد تكون مختلفة كلياً.

---

[1] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 32

[2] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 6

[3] النظام الانتخابي ، شبكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت:-http://aceproject.org/ace-ar/topics/lf/lfb/lfb01، ص 1

ـ إن النظم الانتخابية لا تقتصر على الطريقة التي يتم بها تحويل الأصوات الانتخابية إلى مقاعد نيابية في مجلس النواب فحسب، بل إنها قد تؤثر أيضاً على العناصر الأخرى المكونة للنظام السياسي (مثل وضع نظام للأحزاب السياسية ، والفصل بين الأيديولوجيات السياسية ، وتمثيل مختلف المصالح الاجتماعية ، والملامح الرئيسية للحملات الانتخابية ، وقدرة الأنظمة السياسية على تزويد الأفراد بمؤسسات سياسية فاعلة ، وشرعنه النظام السياسي.

ـ تبرز أهمية الأنظمة الانتخابية بفعل ربط المواطنين مع زعمائهم (من خلال بعض الآليات مثل التمثيل والمسؤولية والمساءلة السياسية)، وفي الحقيقة، فإن النظم الانتخابية تعمل على توليد نتائج وإحداث تأثيرات هائلة في الحكم الديموقراطي على المدى البعيد [1] ، لذلك لا بد من تقديم حوافز لمساعدة المتنافسين في الانتخاب لدعوة الناخبين بطرق مختلفة، وفقا للواقع الاجتماعي -السياسي (في المجتمعات المنقسمة على نفسها بشدة بفعل عوامل اللغات والمعتقدات الدينية، والاعتبارات العرقية أو الإثنية).

ـ يمكن للنظام الانتخابي تعزيز التعاون والثناء على المواقف التصالحية من المرشحين والأحزاب السياسية، في حين يعمل على معاقبة غير المتعاونين والرافضين للمصالحة [2]

ـ إن النظم الانتخابية يجب أن تُـبنى على أساس القانون الدستوري والتشريعات الأخرى. وكما قلنا، فإن تصميم النظم الانتخابية "يحدد الطرق التي تُحـَوِّل الأصوات إلى مناصب تمثيلية عامة ، وبعبارة أخرى، فإن مثل هذا التصميم يحدد كيفية ومدى تأثير التصويت الانتخابي على عملية التمثيل السياسي، وهذا هو السبب في أن ترتيب النظام الانتخابي يبدأ على المستوى الدستوري، ولكنه يستمر على المستوى التشريعي [3]

ـ هناك صفتان تمتاز بهما المكونات الأساسية للنظام الانتخابي، فمن ناحية، فإنها تؤثر على الطريقة التي يتم بها تحويل الأصوات إلى تمثيل سياسي، كما يمكن تمييزها عن غيرها وفقا للقرارات السياسية التي تحدد كل واحد منها، ومع وضع ذلك في الأذهان، فإنه يمكن القول إن المكونات الأساسية للنظام الانتخابي التي يتعين إدراجها في التشريعات الانتخابية هي على النحو التالي:

ـ التقسيم الإقليمي للأغراض الانتخابية، والذي يشير إلى الإقليم الجغرافي المستخدم لتحويل الأصوات إلى مقاعد نيابية في مجلس الكونغرس أي النواب.

ـ النظام الانتخابي (الذي يعتمد الفوز باستخدام نظام الأغلبية النسبية سواء أكانت بسيطة أم مطلقة أم تأهيلية، أو باعتماد نظام التمثيل النسبي) [4]

ـ الإجراء الرياضي أو الحسابي الذي يجب تطبيقه لتحويل الأصوات إلى مقاعد نيابية.

---

[1] النظام الانتخابي ، شبكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت:-http://aceproject.org/ace ar/topics/lf/lfb/lfb01، ص 2

[2] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 30

[3] اشرف عبد الفتاح أبو المجد ، ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ لبدستورية العامة ، : دراسة تحليلية للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للدراسات القانونية ، القاهرة ، مصر ، 2015 ، ص 203

[4] النظام الانتخابي ، شبكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت:-http://aceproject.org/ace ar/topics/lf/lfb/lfb01، ص 3

ـ "العتبات" أو المداخل الانتخابية أو أدنى الحدود اللازمة للتأهل، والتي تمثل الحد الأدنى من نسبة الأصوات التي يجب الحصول عليها من قبل المرشحين من أجل إدراجهم في توزيعات المقاعد في مجلس النواب .

ـ الطريقة التي يتم بها إجراء عملية الانتخاب (مباشرة أم غير مباشرة)، والتي تشير إلى قدرة كل من الناخب والأحزاب السياسية على تحديد من سيتولى شغل المناصب العامة.

ـ إن اختيار أي نظام انتخابي يجب أن يتم إدراجه ضمن إطار قانوني ينظم الهياكل الاجتماعية والفوارق السياسية بطريقة ملائمة. كما أن تطبيق نظام انتخابي معين في أي دولة سيكون له تأثير نسبي في طرق أداء المتنافسين السياسيين. كما أن تقييم النظام الانتخابي في أي بلد يمكن إجراؤه على أساس النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات السابقة. وفي حالة القيام بمثل هذا التقييم، فإن من شأنه إلقاء بعض الضوء على القضايا الهامة مثل الفوائد المتحققة من الحزب السياسي الذي يتولى زمام أمور الحكم في البلاد بالمقارنة مع الأحزاب السياسية الأخرى. كما يمكن إلقاء الضوء على مكونات النظام التي قد يُـنظر إليها باعتبارها مشوهة ومسيئة للأنظمة العالمية أو لنتائج الانتخابات [1]

ـ أن اختيار أي نظام انتخابي هو قرار نسبي للغاية من وجهة نظر مؤسسية. كما أن مثل هذا القرار في غاية الأهمية لتحقيق الأداء بشكل مُرضٍ لأي نظام ديمقراطي، كما تستطيع النظم الانتخابية توفير المساعدة لتحقيق نتائج محددة، بالإضافة لمقدرتها على تعزيز التعاون والمصالحة في المجتمعات المنقسمة على ذاتها، ولا يمكن أن يكون هناك نظام انتخابي يمكن تطبيقه على نحو شامل لجميع الحالات. كما لا يمكن تطبيق معيار عالمي لجميع الحالات أيضاً.

ـ إن اختيار نظام انتخابي يجب أن يتطلع إلى تحقيق أهداف واضحة المعالم ومحددة، كما يجب أن ينظر إليه باعتباره قراراً ذا صلة وثيقة. كما تعتبر الآثار الناجمة عن عملية النظم الانتخابية سياقية ، وتستند إلى الخصوصيات السياسية والإقليمية، فضلا عن الحقائق الاجتماعية المختلفة، والصراعات المحددة التي تختلف من بلد إلى آخر، كما أن الآثار العامة لكل نظام انتخابي واحد تعتمد على الظروف السياقية التي تميز كل حالة عن غيرها.

ـ إن إعادة النظر في النظام الانتخابي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هناك انقسام عميق في البلد أم لا من النواحي السياسية والجغرافية والدينية والعرقية ، كما يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار فيما إذا كان يجري هناك تمثيل للأقليات السياسية بصورة عادلة في النظام السياسي، كما أن إعادة النظر في النظام الانتخابي التي تهدف إلى تحسين النظام الانتخابي في بلد ما يتعين عليها أن تضع في اعتبارها مختلف التوصيات المستمدة من تجارب البلدان الأخرى التي اضطلعت بها لمواجهة التفاوتات وانعدام المساواة بين أفراد الشعب الواحد وأساليب حلها[2].

المطلب الرابع : أنواع الأنظمة الانتخابية

لقد تطورت عملية الانتخابات وتعددت أنظمتها وقوانينها تبعا لتطور مفاهيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان, واختلف النظام الانتخابي من دولة لأخرى, ويرجع ذلك الي عدة اعتبارات تتعلق بالدولة والنظام السياسي والدستوري فيها ومجموعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها كل دولة

---

[1] النظام الانتخابي ، شبكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت:-http://aceproject.org/ace ar/topics/lf/lfb/lfb01، ص 4

[2] النظام الانتخابي ، شبكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت:-http://aceproject.org/ace ar/topics/lf/lfb/lfb01، ص 5

من الدول, وما زالت عملية التطور هذه مستمرة إلى وقتنا الحاضر، وكثيرا ما تُصنّف الأنظمة الانتخابية على أساس مدى تناسبية عملها فيما يتعلق لذا يبرز تقسيم هذه الأنظمة إلى أنظمة التمثيل القائمة على الأكثرية-الأغلبية، وشبه-النسبية، والنسبية [1]

يعد اختيارالنظام الانتخابي واحدا من أهم القرارات الخاصة بالمؤسسات في الدول الديموقراطية، و الحقيقة أنه لا يوجد سوى أسلوبين رئيسيين للتمثيل الانتخابي هما التمثيل بالأعلبية و التمثيل النسبي أو الخلط بينهما ، و لكن قبل البحث في تحديد النظام الانتخابي لا بد من تحديد أساليب انشاء الدوائر الانتخابية [2] ، ورغم ذلك فنادرا ما يتم هذا الاختيار بطريقة واعية ومتأنية، وغالبا ما يجري اختيارالنظام الانتخابي بصورة عرضية، نتيجة مجموعة من الظروف الاستثنائية، أو ظهور اتجاه مؤقت، أوانعطاف تاريخي وهذا ما يؤثرعلى مستقبل حياة البلاد السياسية تأثيرا عميقا في كل الحالات تقريبا [3]

وفي العادة يكون التركيز الذي تسلّطه الأنظمة القائمة على الأكثرية أو الأغلبية على التمثيل عبر استخدام الدوائر الانتخابية الصغيرة ومن بينها أنظمة الانتخاب القائمة على الأكثرية والانتخاب النهائي أو الحاسم الذي ينتخب فيه مرشح واحد بأغلبية الأصوات، ونظام الكتلة القائم على التصويت الجماعي داخل الحزب، ونظام الانتخاب الخياري وهو نظام يتيح الفرصة لانتخاب المرشح المرغوب ليس على أساس التوزيع السكاني

وفي هذا الإطار توجد عدة نماذج دولية و وطنية و فقهية و قانونية تحدد أهم أنواع و تقسيمات النظم الانتخابية في العالم ، و هذا كله حسب مبادئ و أهداف و سياسة كل نظام سياسي حاكم

الفرع الأول: نظام الانتخاب المباشر و نظام الانتخاب غير المباشر

أولا : نظام الانتخاب المباشر

1 ـ تعريف نظام الانتخاب المباشر

يقوم الناخبون باختيار ممثليهم بصورة مباشرة دون وساطة أحد، كالأحزاب أو المندوبين

يقصد بنظام الانتخاب المباشر قيام الناخبين باختيار النواب أو الحكام (البرلمان-رئاسة الدولة) من بين المرشحين مباشرة و دون وساطة وفق الأصول و الإجراءات التي يحددها القانون [4]

يعد نظام الانتخاب المباشر نتيجة منطقية للأخذ بنظرية السيادة الشعبية، إذ يتيح لغالبية الأفراد انتخاب الحكام بأنفسهم فانه يزيد من اهتمام الشعب بالأمور العامة و يشعره بمسؤوليته و يرفع مداركه، لذلك يعد نظام الانتخاب المباشر الأقرب إلى الديموقراطية [5]

---

[1] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 3

[2] غندور ضاهر ، النظم الانتخابية : مقارنة لأهم القوانين الانتخابية في العالم : الحياة النيابية و التشريعات الانتخابية في لبنان، المركز الوطني للمعلومات و الدراسات ، جامعة ميتشيغان ، 1992 ، ص 252

[3] منير الماوري - منيزاحسين –عقيلعباس– تانيا كيلي ، أوراق ديموقراطية ، العددالرابع ، اغسطس/ آب 2005 ، مركزالعراق للمعلومات الديموقراطية ، العراق ، 2005 ، ص 18

[4] Andrew reeve , alan ware , electoral systems a comparative and theoretical introduction , routledge ,usa , 1992 , P 76

[5] اياد البرغوثي ، حسان العاني ، خيري عبد الرزاق ، عبد السلام البغدادي ، منى حسين عبيد ، نغم نذير شكر ، جميل مصعب ، خلود محمد خميس ، ستار الدليمي ، قحطان الحمداني ، نظام بركات ، ياسين العيثاوي ، النظم الانتخابية في العالم ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ص 116

2 - تقدير نظام الانتخاب المباشر

الحقيقة أن نظام الانتخاب المباشر هو الأكثر انسجاما مع النظم الديموقراطية [1]، فهو يضمن حرية الناخبين في اختيار حكامهم و نوابهم لأنه يصعب التأثير على هيئة الناخبين لكثرتهم العددية مع ذلك يجب أن لا يتوارى عن الذهن انه للحصول على الفائدة المرجوة من إتباع نظام الانتخاب المباشر أن يكون الناخبين على درجة معينة من الوعي و التربية السياسية و أن يكونوا على قدر من الثقافة التي تمكنهم من حسن اختيار ممثليهم في السلطة [2]

ثانيا : نظام الانتخاب غير المباشر

1 - تعريف نظام الانتخاب غير المباشر

فيقوم الناخبون باختيار مندوبين عنهم ويقوم هؤلاء باختيار رئيس الجمهورية، أو أعضاء البرلمان، ويرى أنصار هذه الطريقة إن عملية الانتخابات تجعل الاختيار بيد فئة مميزة أكثر قدرة على الاختيار أما معارضوها فيرون إنها تحد من قدرة الناخبين على اختيار من يرغبون [3]

ومن الناحية العملية، يتفق معظم الخبراء على أنه لا يوجد نظام انتخابي واحد يمكن القول بأنه هو "الأفضل"، وأن اختيار النظام يجب أن يتم مع الأخذ في الاعتبار الأهداف المراد تحقيقها [4] ، حيث أن الانتخاب غير المباشر هو الانتخاب الذي يتم على درجتين أو ثلاث، يقتصر دور الناخب العادي أو كما يدعى أيضا ناخب الدرجة الأولى اختيار الناخب المندوب أو ناخب الدرجة الثانية الذي بدوره يقوم بانتخاب ، بمعنى آخر :في نظام الانتخاب الغير مباشر لا يقوم الناخب باختيار ممثليه بصورة الحاكم أو النائب مباشرة و لكن بواسطة هيئة منتخبة، فاختيار الحاكم أو النائب يتم عبر درجات ووسائط .

حيث يأخذ بهذا النمط من الأنظمة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية، الأنظمة البرلمانية ذات الغرفتين فنجد المادة 101 / 2 من دستور 1996 (ينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية المجلس الشعبي الولائي)[5] ، و في هذا الاطار أخذت فرنسا بنظام الانتخاب غير المباشر ثم انتهجت نظام الانتخاب المباشر، باستثناء انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الذي يتم عن طريق الانتخاب غير المباشر

2 - تقدير نظام الانتخاب الغير مباشر

إذا كان نظام الانتخاب المباشر هو الأقرب إلى الديموقراطية - لان الشعب يتولى اختيار الحكام بنفسه- فان نظام الانتخاب الغير مباشر يقوم الشعب و يتوقف عند حد اختيار مندوبين عنه يتولون اختيار حكامه أي ينتهي دور الشعب في الدرجة الأولى.

---

[1] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 38

[2] منير الماوري - منيزاحسين –عقيلعباس– تانيا كيلي ، أوراق ديموقراطية ، العددالرابع ، اغسطس/ آب 2005 ، مركزالعراق للمعلومات الديموقراطية ، العراق ، 2005 ، ص 19

[3] اياد البرغوثي ، حسان العاني ، خيري عبد الرزاق ، عبد السلام البغدادي ، منى حسين عبيد ، نغم نذير شكر ، جميل مصعب ، خلود محمد خميس ، ستار الدليمي ، قحطان الحمداني ، نظام بركات ، ياسين العيثاوي ، النظم الانتخابية في العالم ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ص 169

[4] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 4

[5] محمد عبد حمادي ، النظام الانتخابي و بناء العملية الانتخابية ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر، 2019 ، ص 33

يصلح نظام الانتخاب الغير مباشر في الدول المتخلفة سياسيا و ثقافيا واجتماعيا أو المتواضعة في مجال التقدم الثقافي و الاجتماعي [1] ، و ذلك نتيجة ضعف الوعي السياسي لدى أغلبية أفراد الشعب غير أن الواقع يثبت عدم جدوى الانتخاب غير المباشر فالمجالس النيابية التي تم انتخابها على درجتين لم تكن دائما أكثر كفاءة من تلك التي تم انتخابها بالطريق المباشر أي على درجة واحدة كما أن القول بان الانتخاب غير المباشر يقلل من التأثر بالأهواء السياسية و الدعاية الحزبية المغرضة فهو قول مردود عليه حيث أثبت الواقع أن قلة عدد المندوبين تؤدي إلى سهولة التأثير عليهم و الضغط عليهم من جانب الحكومة و المرشحين نظرا لعيوب نظام الانتخاب الغير مباشر

اعتنقت أغلب الدساتير المعاصرة نظام الانتخاب المباشر لأنه النظام الأقرب للديموقراطية ، أما الفقه الإسلامي فيفضل أسلوب الانتخاب الغير مباشر ,ويعود ذلك لما للعلماء من وزن ومكانة هامة في المجتمع فهم موضع ثقة الناس جميعا ,فضلا عن هذا ففي المجتمع الإسلامي تتميز الروابط بين أفراده بالثبات و الاستقرار لان المسلمين إخوة و قد درج المسلمون على إسناد مهمة اختيار الحكام إلى أهل الحل و العقد في الدرجة الأولى ثم يأتي دور المواطنين للمصادقة على اختيار العلماء، أي المبايعة [2]

الفرع الثاني : نظام الانتخاب الشامل ونظام الدوائر

أولا : نظام الانتخاب الشامل

يطبق الانتخاب الشامل في انتخاب رئيس الجمهورية في الدول الرئاسية التي تكون البلاد كلها دائرة واحدة

ثانيا : نظام الدوائر

يستخدم نظام الدوائر في انتخابات المجالس التشريعية إذ تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة أو كبيرة يتنافس في كل دائرة عدد من المرشحين، ويكون للدائرة الواحدة نائب واحد أو أكثر ، اما بالنسبة للنظام الخاص بالدوائر الانتخابية و تقسيمها فيعتبر الاختيار بين الدائرة الانتخابية الفردية او الصغيرة والدائرة الموسَّعة او الكبيرة ، وتقسيم الدوائر الانتخابية، من المسائل السياسية البالغة الأهمية والتي تثير خلافات حادة بين الأحزاب والقوى السياسية لما لها من تأثير مباشر في نتائج الانتخابات وفي تحديد الأقلية والأكثرية في البرلمان [3]

1 - الانتخاب على أساس الدائرة الفردية

يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية متساوية تسمح للناخبين باختيار مرشح واحد فرد من بين جميع المرشحين في الدائرة الواحدة، وهذا يفرض إعادة النظر بصورة دورية بتقسيم الدوائر نتيجة عوامل حركة السكان بين الدوائر، إضافة إلى مراعاة الاعتبارات السياسية والحزبية، ويتم عادة تقسيم الدوائر الفردية من خلال اعتماد التقسيمات الإدارية أو إعطاء صلاحية التقسيم إلى لجنة مؤلفة من أشخاص حياديين أو ممثلين لمختلف الأحزاب السياسية أو إلى لجنة قضائية مستقلة.

---

[1] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 39

[2] محمد عبد حمادي ، النظام الانتخابي و بناء العملية الانتخابية ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر، 2019 ، ص 34

[3] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 9

ومن حسنات الدائرة الفردية، السماح للناخبين بمعرفة المرشحين وإقامة علاقات إنسانية واجتماعية وخدماتية مباشرة بين النائب وناخبيه، بالإضافة إلى الحد من نفوذ الجماعات والأحزاب وسيطرتها. أما سيئاتها فتتمثل في تغليب الاعتبارات والمصالح الشخصية على الاعتبارات والمصالح العامة وإضعاف دور الأحزاب.

2 ـ الانتخاب على أساس الدائرة الموسَّعة

فيتم من خلال تقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر الكبيرة، وتكون كل دائرة ممثَّلة بعدد من النواب يوازي نسبة عدد سكانها ، ومن إيجابيات الدائرة الموسَّعة، تشجيع الحوار والتفاعل بين مختلف الأحزاب الديمقراطي بينها، والقضاء على الإقطاعيات الانتخابية، أما أهم سلبياتها فتتمثل في إحداث هوة بين النائب وناخبيه، بحيث أن عددًا كبيرًا من الناخبين يجهلون هوية ممثلهم، نتيجة عدم وجود علاقات مباشرة في ما بينهم [1]

الفرع الرابع : نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

ابرزت الادبيات السياسية طرائق مختلفة لتصنيف النظم الانتخابية ، فمن التصنيفات ما يعتمد على طريقة طرح المترشحين ، فردي و بقائمة [2] ، يقوم هذا النوع من أنظمة الانتخاب على أساس الشخص أو الأشخاص الذين يراد انتخابهم في كل دائرة انتخابية، و إتباع الدول لأحد النظامين لا يتوقف على مدى مزايا النظام المختار و إنما يتوقف على مدى ملائمة المناخ للتطبيق ,من حيث موقف القوى السياسية و الاجتماعية منه ، هناك بعض الدول تأخذ بالنظامين معا)نظام مختلط (لأنها ترى أن تطبيق أحد النظامين لا يعني الانصراف عن النظام الآخر [3]

أولا : نظام الانتخاب الفردي

1 ـ تعريف نظام الانتخاب الفردي

نظام الانتخاب الفردي أو النظام المناطقي [4] هو النظام الأكثر شيوعا وإتباعا في العالم ، حيث الأساس في الانتخاب الفردي هو وجود دوائر صغيرة يخصص لكل دائرة مرشح واحد او اثنان , ويفوز بمقعد الدائرة النائب الذي يحصل على أعلى الأصوات من بين المرشحين, وقد ادخل تعديل على هذه الأسلوب في بعض الدول [5] وهو اشتراط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات (50% +1)فان لم

---

[1] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 10

[2] مجموعة مؤلفين (أحمد بلعبكي ... و أخرون) ، جدليات الاندماج الاجتماعي و بناء الدولة و الامة في الوطن العربي ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، بيروت ، لبنان ، 2014 ، ص 45

[3] اياد البرغوثي ، حسان العاني ، خيري عبد الرزاق ، عبد السلام البغدادي ، منى حسين عبيد ، نغم نذير شكر ، جميل مصعب ، خلود محمد خميس ، ستار الدليمي ، قحطان الحمداني ، نظام بركات ، ياسين العيثاوي ، النظم الانتخابية في العالم ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ص 116

[4] مهند مصطفى ، النظم الانتخابي وأثرها في الاندماج الاجتماعي و السياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي : حالتا مصر و تونس ، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعي و الإنسانية 30 - 31 مارس 2013 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر ، 2013 ، ص 11

[5] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 34

يحصل أي من المرشحين على هذه النسبة أو حصل أكثر من مرشح على هذه النسبة نكون أمام جولة ثانية من الانتخابات يخوض غمارها المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات في الجولة الأولى [1]

حيث تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر الصغيرة نسبيا يتساوى مع عدد النواب في البرلمان، ويصوت الناخب لصالح مرشح واحد، ويمثل الدائرة نائب واحد في البرلمان [2]، أو اثنين كما الحال في مصر، حيث كان يمثل كل دائرة نائب عن العمال والفلاحين ونائب عن الفئات [3] ، وفي هذا النظام فان المرشح الحاصل على أغلبية الأصوات يفوز بالمقعد، بينما يتم استبعاد كل الأسماء الأخرى المرشحة على نفس المقعد [4] ، و على هذا الأساس فإن نظام الانتخاب الفردي هو النظام الذي يتم فيه تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبيا و متساوية على قدر الإمكان بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها، فلا يصوت الناخب إلا لمرشح واحد مهما كان عدد المرشحين [5]

فمثلا دائرة انتخابية رقم (1) ، خصص لها مقعد نيابي واحد ، تنافس عليها (3) ثلاث مرشحين ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا . وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

-المرشح (أ) قد حصل على (8000) صوت .

-المرشح (ب) قد حصل على (7000) صوت .

-المرشح (ج) قد حصل على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، يعلن فوز المرشح (أ) بالمقعد النيابي الوحيد ، لأنه حصل على أكثرية الأصوات الصحيحة التي أدلى بها الناخبين والبالغة (8000) صوت ، على الرغم من إن مجموع عدد أصوات المرشحين (ب) و (ج) البالغة (12000) صوتا ، هي أكثر عددا مما حصل عليها المرشح (أ) الفائز بالمقعد النيابي الوحيد.

أما إذا كان الانتخاب الفردي لا يتم إلا وفق النظام الأغلبية فانه يجرى إما على دور واحد و إما على دورين يكتفي في النظام الأول بالأغلبية البسيطة أو النسبية بينما يتطلب في النظام الثاني بالأغلبية المطلقة [6]، و في هذا الصدد يمكن أن نأخذ النموذج البريطاني كمثال لنظام الانتخاب الفردي على دور واحد و بالنسبة للانتخاب الفردي على دورين فسنتناول النموذج الفرنسي.

---

[1] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 5

[2] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 40

[3] إيهاب سلام ، الديموقراطية في الميزان ، دار كتاب للنشر و التوزيع ، كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011 ، ص 10

[4] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 9 / 17 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 11

[5] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 53

[6] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 41

2 ـ نماذج نظام الانتخاب الفردي

أ ـ النموذج البريطاني كنموذج لنظام الانتخاب الفردي على دور واحد

كما سبق الذكر أن الانتخاب الفردي على دور واحد يتم على أساس الأغلبية النسبية أو البسيطة ,فتعرف النتيجة الانتخابية من الدور الأول لان مرشحا واحدا سيتحصل على نسبة من الأصوات تفوق ما يحصل عليه كل مرشح من المرشحين الباقين ، أي بأكثرية الأصوات [1]

و يقوم النظام الانتخابي البريطاني على ثلاثة نقاط:

ـ أن الاقتراع في إنجلترا يجري في دوائر صغيرة و يخصص لكل دائرة انتخابية منها مقعد نيابي كان قدر هذا العدد أي " واحد.

ـ المرشح يفوز في المعركة الانتخابية بحصوله على أغلبية الأصوات أيا دون اشتراط حصول المرشح على أغلبية من الأصوات تفوق ما حصل عليه بقية المرشحين مجتمعين في الدائرة [2]

ـ يفوز المرشح بالتزكية في الحالة التي لا يتقدم فيها مرشحون آخرون في ذات الدائرة الانتخابية و دون حاجة لإجراء انتخابات فيها.

حيث أدى نظام الانتخاب الفردي في بريطانيا إلى نظام الحزبين السياسيين (ثنائية حزبية) يتزاحم كل منهما للوصول إلى السلطة.وبجوارهما تتعايش أحزاب صغيرة تشارك في العمل السياسي دون أن يتسنى لها الوصول إلى الحكم لان اللعبة السياسية في يد الحزبين الكبيرين .

فالانتخابات في حد ذاتها لها دور نسبي في تشكيل التنظيمات السياسية على المستوى الداخلي ذلك لان رئيس الدولة لا ينتخب لكونه عاهل يؤول إليه الحكم بالوراثة، أما بالنسبة للمجالس النيابية نجد هناك مجلس اللوردات المتكون من أعضاء توارثوا العضوية و أعضاء معينين لمدى الحياة ، و ينحصر دور هيئة الناخبين –باستثناء المحليات – في اختيار أعضاء مجلس العموم

ب ـ النموذج الفرنسي كنموذج لنظام الانتخاب الفردي على دورين

يؤدي الانتخاب الفردي على دور واحد إلى نظام الحزبين السياسيين أما نظام الانتخاب الفردي على دورين فانه يؤدي إلى نظام التعددية الحزبية، و ما تجدر الإشارة إليه الخلاف بين الأحزاب السياسية حول اختيار الأسلوب الأمثل للانتخاب أثناء وضع دستور الجمهورية الخامسة، فكان هناك اتجاهان :

ـ الاتجاه الأول ، الذي كان يدعو إلى العدول عن نظام الانتخاب الفردي على دورين و إتباع نظام الانتخاب على دور واحد أو نظام التمثيل النسبي

ـ الاتجاه الثاني ، الذي يمثله الجنرال "ديغول "وبعض القادة السياسيين أصروا على الاحتفاظ بنظام الانتخاب على دورين و في الأخير حسم الخلاف لصالح الجنرال "ديغول "و تم تنظيم النظام الانتخابي الفرنسي بأسلوب الانتخاب الفردي كما يلي :

ـ الدور الأول ، الذي يشترط أن يحصل المرشح لانتخابات الجمعية الوطنية و بعض أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة الأغلبية المطلقة فضلاً عن حصوله على نسبة لا تقل عن 25 % من أصوات الناخبين في الدائرة (المادة 126 من قانون الانتخابات الفرنسي لعام 1966)

---

[1] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 41

[2] سامي الحمداني ، الإدارة المحلية و تطبيقها و الرقابة عليها ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، مصر ، 2014 ، ص 193

ـ الدور الثاني ، الذي يشترط لكي يفوز المتر شح الذي حصل في الدور الأول على الأغلبية المطلقة يجب عليه أن يحصل في الدور الثاني على الأغلبية النسبية فقط و عندما يتساوى المترشحان في الدور الثاني، يعتبر فائز المرشح الأكبر سناً

3 ـ تقدير نظام الانتخاب الفردي

إن الانتخاب الفردي يسمح لناخبي الدائرة الانتخابية معرفة المترشحين واختيار الأنسب و الأكفأ منهم .لهذا السبب يتميز نظام الانتخاب الفردي بالسهولة و البساطة في إجراءاته [1] ، كما يستطيع الناخب الاختيار بكل حرية دون ضغط من الأحزاب السياسية التي تقوده إلى التصويت على الأشخاص الذين تريدهم ، كما يوفر نظام الانتخاب الفردي للأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على مقاعد نيابية في بعض الدوائر لانتخابية ، إضافة الى انه يركز نظام الانتخاب الفردي على القضايا المحلية و يهمل القضايا الوطنية الكبرى أثناء حملاتهم الانتخابية يعملون جاهدين على أن تكون برامجهم السياسية منصبة على الشؤون المحلية لينالوا رضا المنتخبين و بالمقابل تتقيد آفاق الناخبين و تنصرف أذهانهم عن المصالح العامة الوطنية.

أ ـ حسنات نظام الانتخاب الفردي

1ـ باعتبار إن المر شحين معروفين لدى الناخبين فان هذا النظام يتيح التعرف على قدراتهم وصفاتهم وبالتالي المفاضلة بينهم [2]

2ـ يخلق صلة وثيقة بين المرشح والناخبين, مما يجعله أكثر وفاءا لالتزاماته ليضمن أصوات المرشحين في الدورات القادمة.

3ـ يساعد المرشحين للوقوف على مطالب الناخبين واحتياجات دوائرهم

4 ـ يساعد في استمرار محاسبة المرشحين ومراقبة مدى إيفائهم لوعودهم

5 ـ كون هذه الانتخابات تتم في دوائر صغيرة فإنها تتميز بسهولة الإجراءات الانتخابية وسرعة الوصول إلى النتائج وتكون النفقات الانتخابية أقل مما هو عليه الحال في النظم الأخرى [3]

6 ـ يساعد في ظهور نظام الحزبين وتوزع الأصوات بين حزب الأغلبية والمعارضة ويحد من ظهور الأحزاب الصغيرة والحكومات الائتلافية مما يساعد في استقرار الأوضاع السياسية بتماسك كل من المعارضة والحكومة [4]

---

[1] محمود مصطفى عبد الجواد ، الأحزاب السياسية في النظام السياسي و للدستوري الحديث و النظام الإسلامي ، دار الفكر العربي للطباعة و النشر ، 2003 ، ص 145

[2] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 ـ 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 42

[3] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 35

[4] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 6

ب ـ مساوئ نظام الانتخاب الفردي

1ـ تكون العلاقات الشخصية والولاءات العائلية والطائفية والعرقية أساسا في عملية الانتخاب على حساب البرامج والمبادئ التي تقدمها الأحزاب والقوائم [1]

2ـ إن ارتباط المرشح بدائرته يجعله أسيرا لها لضمان أصواتها في الدورات اللاحقة مما يؤدي إلى ظهور قيادات محلية ذات أفق ضيق على حساب ممثلي الأمة والاهتمام بالمصالح العامة.

3ـ يسهل هذا النظام من عملية التدخل في العملية الانتخابية وخاصة من قبل أصحاب النفوذ والضغط على المرشحين والناخبين.

4ـ يحد من تبلور الظاهرة الحزبية لان الانتخاب يكون على أساس شخصي [2]

ثانيا : نظام الانتخاب بالقائمة

1 ـ تعريف نظام الانتخاب بالقائمة

نظام القائمة أو التعددي يعتمد في الدوائر الكبيرة التي تمثل بعدد من المرشحين الذين يجتمعون في قائمة ، إما أن تكون مفتوحة و التي يطلق عليها التصويت بالافضلية [3]بحيث يستطيع الناخب إن يختار عدد من المرشحين يساوي العدد المخصص للدائرة وقد تكون مغلقة يجبر الناخب على اختيار القائمة بمجملها دون أن يكون له حرية المفاضلة أو تشكيل قائمة ممن يرغب من المرشحين [4]

و يقتضي نظام الانتخاب بالقائمة تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة وواسعة النطاق ، حيث يعطي لكل دائرة انتخابية عدد من المقاعد بقدر ما تضم من سكان كما يقوم الناخبون في كل دائرة بالتصويت لعدد معين من المترشحين [5]، فكل ناخب يقدم قائمة بأسماء المطلوب انتخابهم من – النواب - بعدد المناصب التي تحددها القوانين الانتخابية التعدد المرشحين المطلوب ، و يدعى هذا النظام أيضا بنظام الانتخاب المتعدد الأعضاء [6]

دائرة انتخابية رقم (1) ، خصص لها ثلاث مقاعد نيابية ، تنافست عليها (3) ثلاث قوائم ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا ، وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

- القائمة (أ) قد حصلت على (8000) صوت .
- القائمة (ب) قد حصلت على (7000) صوت .

---

[1] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 43

[2] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 36

[3] محمد كمال قاضي ، الدعاية الانتخابية و النظام البرلماني المصري ، جامعة ميتشغان ، 1987 ، ص 69

[4] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 7

[5] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 36

[6] زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية ـ دراسة مقارنة ـ ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 / 2015 ، ص 64

- القائمة (ج) قد حصلت على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، يعلن فوز القائمة (أ) بالمقاعد النيابية الثلاث ، لأنها حصلت على أكثرية الأصوات الصحيحة التي أدلى بها الناخبين والبالغة (8000) صوت ، على الرغم من إن مجموع عدد أصوات القائمتين (ب) و (ج) البالغة (12000) صوتا ، هي أكثر عددا مما حصل عليها القائمة (أ) الفائزة بالمقاعد النيابية الثلاث [1]

دائرة انتخابية رقم (2) ، خصص لها ثلاث مقاعد نيابية ، تنافست عليها (3) ثلاث قوائم ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا ، وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

- القائمة (أ) قد حصل على (10001) صوت .

- القائمة (ب) قد حصل على (6999) صوت .

- القائمة (ج) قد حصل على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، يعلن فوز القائمة (أ) بالمقاعد النيابية الثلاث ، لأنها حصلت على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة + صوت واحد (50 % + 1) والبالغة (10001) صوت ، من أصل مجموع عدد الأصوات البالغة (20000) صوتا .

أما إذا لم يحصل أي مرشح أو قائمة على الأغلبية المطلوبة ، وهي الحصول على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة + صوت واحد (50 % + 1) ، فيجرى دور ثاني من الانتخابات على وفق هذا النظام بين اثنين من المرشحين وهم الذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول ، أو بين قائمتين حصلتا على أعلى عدد من أصوات الناخبين ، ومن ثم تحسم نتيجة الفوز بالمقعد النيابي أو بالمقاعد النيابية وفق تطبيق آليات نظام الأغلبية البسيطة أو ذو الدور الواحد ، بأن يعلن الفائز هو المرشح الذي سيحصل على أكثرية أصوات الناخبين على حساب المرشح الآخر ، ونفس الأمر ينسحب على القائمة.

وعلى سبيل المثال في حالة الانتخاب الفردي :

دائرة انتخابية رقم (1) ، خصص لها مقعد نيابي واحد ، تنافس عليها (3) ثلاث مرشحين ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا ، وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

-المرشح (أ) قد حصل على (10000) صوت .

-المرشح (ب) قد حصل على (7000) صوت .

-المرشح (ج) قد حصل على (5000) صوت .

[1] أ.د/ علي هادي حميدي الشكراوي ، محاضرات في مادة النظم السياسية ، كلية القانون ، قسم القانون العام ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011-2012 ، ص 2

ومن خلال ما تقدم ، فان المرشح (أ) الذي حصل على (10000) صوت ، لايعد فائزا بالمقعد النيابي الوحيد ، لأنه لم يحصل على أكثر من نصف أصوات الناخبين الصحيحة التي أدلى بها الناخبين + صوت واحد (50 % + 1) ، والمفترض أن تكون (10001) صوت ، من أصل مجموع عدد الأصوات البالغة (20000) صوتا [1]

وعلى أساس ذلك ، تعاد الانتخابات من خلال إجراء دور ثاني بين المرشحين (أ و ب) لأنهما حصلا على أكبر عدد من أصوات الناخبين ، ومن ثم يفوز بالمقعد النيابي الوحيد كل من يحصل على أكثرية أصوات الناخبين الصحيحة في انتخابات الدور الثاني .

وعلى سبيل المثال في حالة الانتخاب بالقائمة:

دائرة انتخابية رقم (1) ، خصص لها ثلاث مقاعد نيابية ، تنافست عليها (3) ثلاث قوائم ، وكان مجموع عدد الأصوات الصحيحة قد بلغت (20000) صوتا ، وبعد إجراء العد والفرز ، تبين ما يأتي :

- القائمة (أ) قد حصلت على (10000) صوت .
- القائمة (ب) قد حصلت على (7000) صوت .
- القائمة (ج) قد حصلت على (5000) صوت .

ومن خلال ما تقدم ، فان القائمة (أ) التي حصلت على (10000) صوت ، لاتعد فائزة بالمقاعد النيابية الثلاث ، لأنها لم تحصل على أكثر من نصف أصوات الناخبين الصحيحة التي أدلى بها الناخبين + صوت واحد (50 % + 1) ، والمفترض أن تكون (10001) صوت ، من أصل مجموع عدد الأصوات البالغة (20000) صوتا .

وعلى أساس ذلك ، تعاد الانتخابات من خلال إجراء دور ثاني بين القائمتين (أ و ب) لأنهما حصلتا على أكبر عدد من أصوات الناخبين ، ومن ثم تفوز بالمقاعد النيابية الثلاث أية قائمة تحصل على أكثرية أصوات الناخبين الصحيحة في انتخابات الدور الثاني [2]

[1] أ.د/ علي هادي حميدي الشكراوي ، محاضرات في مادة النظم السياسية ، كلية القانون ، قسم القانون العام ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011-2012 ، ص 4

[2] أ.د/ علي هادي حميدي الشكراوي ، محاضرات في مادة النظم السياسية ، كلية القانون ، قسم القانون العام ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011-2012 ، ص 5

2 ـ صور نظام الانتخاب بالقائمة

يطبق نظام الانتخاب بالقائمة في صورعدة، فقد يؤخذ بصورة القائمة المغلقة أو بنظام القائمة مع التفضيل أو بنظام قوائم مع المزج

أ ـ القوائم المغلقة

هي قوائم لا يستطيع الناخب أن يعدل فيها شيئا سواء في ترتيب المترشحين أو الزيادة أو حذف أسمائهم، فيختار القائمة المقدمة بأكملها [1] ، و هذا النوع من القوائم يسلب حرية الناخب إذ نجده مقيد بالترتيب الذي وضعه الحزب الذي يفضله [2]

ب ـ القوائم المغلقة مع التفضيل

تعتبر هذه صورة أخرى لنظام القوائم المغلقة إلا أن الناخب يمكنه أن يختار قائمة واحدة مع إمكانية إعادة ترتيب الأسماء الواردة بها دون إضافة أو حذف [3]

ج ـ نظام القوائم مع المزج

من خلال نظام القوائم مع المزج يمكن للناخب أن يقدم قائمة من عنده مكونة بأسماء المرشحين الذين يختارهم من مجموعة القوائم المقدمة [4]

رغم أن هذا النظام يعطي للناخب الحرية التامة في التعبير عن إرادته إلا أن تطبيقه على ارض الواقع يتطلب إمكانيات ووسائل لا تتوفر في جميع الدول ذلك لصعوبة فرز الأصوات، و تحديد النتائج الانتخابية [5]

3 ـ تقدير نظام الانتخاب بالقائمة

في صورة حسنات ومساوئ و هي :

أ ـ حسنات نظام القائمة

1ـ تكون الأهمية للبرامج الحزبية والانتخابية وليس للاعتبارات الشخصية في عملية المفاضلة بين المرشحين.

2ـ يساعد في تغليب الصالح العام على الخاص ويضعف التأثير على الناخبين والمرشحين على السواء.

---

[1] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 ـ 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 44

[2] زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية ـ دراسة مقارنة ـ ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 / 2015 ، ص 64

[3] زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية ـ دراسة مقارنة ـ ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 / 2015 ، ص 66

[4] صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 ـ 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 45

[5] محمد عبد حمادي المساري ، النظام الانتخابي و بناء العملية الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2019 ، ص 38

3- يساعد في ظهور وتبلور التعددية السياسية وقيام الديمقراطية [1]

4- يشجع على التقارب والائتلاف بين الجماعات وتكوين الكتل السياسية لتشكيل القوائم عن طريق البرامج المشتركة.

كما يتمتع نظام القائمة مقارنة بالنظام الفردي بعدد من المزايا يمكن بيانها على النحو التالي:

1 - يكون اختيار الناخب للقائمة بناء على البرامج والسياسات التي يطرحها كل حزب، وليس على أسس شخصية كما في النظام الفردي ، و ينبغي تقسيم الدولة إلى دوائر صغيرة يمثل كل دائرة في هذا المجلس رابح واحد (أي أن عدد الدوائر يساوي عدد المقاعد) [2]

2 - نظام القائمة يؤدي إلى تدعيم التعددية الحزبية ويساهم في تقوية الأحزاب، من خلال حرص قيادات هذه الأحزاب على طرح رؤى وسياسات متماسكة تمكنها من اجتذاب أصوات الناخبين لها [3]

3 - يؤدى هذا النظام إلى تدعيم التماسك الحزبي بمعني ولاء النائب في البرلمان يكون للحزب، الذي ساعده على الوصول إلى هذا المقعد في البرلمان.

4 - نظام القائمة يقوى من دور الأحزاب في النظام السياسي، حيث يصبح من الملزم للأحزاب صياغة برامج وسياسات عامة محكمة، تضمن لهم قواعد جماهيرية كبيرة، أيضا فان الأحزاب ذات التوجهات المتشابهة يمكن أن يتكتلوا لضمان أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، ويختلف تطبيق التمثيل النسبي باختلاف النظام الانتخابي المطبق في الدول التي تتبع التمثيل النسبي.

5 - على عكس الانتخاب الفردي ، الانتخاب بالقائمة يسمح للناخبين أن يصوتوا على برامج و أفكار و ليس على أشخاص هذا من جهة ,من جهة أخرى الحملات الانتخابية تكون أكثر موضوعية إذ يوجه الاهتمام إلى الشؤون العامة، و كلما اتسعت الدوائر الانتخابية ازداد اهتمام واضعي القوائم بتوسيع برامجهم السياسية لتغطية اكبر المناطق و تلبية مصالحها

6 - يقلل الانتخاب بالقائمة من انتشار ظاهرة الرشوة و هيمنة الإدارة على العملية الانتخابية المتفشية في نظام الانتخاب الفردي نتيجة صغر الدائرة الانتخابية و إمكانية التأثير على ناخبيها، فكلما اتسعت الدائرة الانتخابية صعب تدخل الإدارة و قلت إمكانية الرشوة.

فهو إما أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب السياسية فقط، أو أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق، أو تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق والهيئات العامة كالنقابات. والتمثيل النسبي يعني أن نسبة التمثيل في البرلمان تعتمد على النسبة التي يحصل عليها الحزب أو التجمع في الانتخابات.

وأغلب أنظمة التمثيل النسبي تعتمد نظام الدائرة الواحدة وانتخاب القائمة لا الأشخاص وبالتالي تكون المفاضلة بين برامج انتخابية وخطط وسياسات وليس على أساس العلاقات الشخصية ، فمثلا لنفترض ترشيح أربع قوائم لمجلس مكون من خمسين مقعد والقائمة الأولى حصلت على 40% تحصل بالتالي على 20 مقعد والثانية حصلت على 30% فتحصل على 15 مقعد والثالثة 20% فتحصل على 10 مقاعد

---

[1] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 39

[2] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 45

[3] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 9 / 17 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 11

والرابعة 10% فتحصل على خمس مقاعد). إن أهم ما يميز هذا النظام، هو أنه يتفق مع العدالة، ويحقق تمثيلاً صحيحاً للاتجاهات المختلفة في الرأي العام [1]

ب ـ مساوئ نظام القائمة

1ـ تحكم الأحزاب في عملية اختيار المرشحين وتشكيل القوائم على حساب الكفاءة والقدرات الشخصية [2]

2ـ يحد من قدرة الناخبين و حريتهم في اختيار من يرغبون من المرشحين الذين ربما يكونوا الأكفأ [3]

3ـ من خلال هذا النظام تستطيع العديد من الأحزاب حتى الصغيرة من التمثيل في البرلمان مما يؤدي إلى تشرذمها [4]

4ـ يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية ضعيفة وغير مستقرة تنهار عند وجود أبسط خلاف بينها مما يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد

5ـ يضعف من عملية المحاسبة والمراقبة للمرشحين وعدم اكتراث هؤلاء بما يوجه إليهم من انتقادات لوقوف الأحزاب خلفهم [5]

6 ـ حقيقة أن نظام الانتخاب بالقائمة له عدة مزايا لكن من المنطقي عدم المبالغة في مدح هذا النظام فهناك عيوب لا يمكن تجاوزها فمثلا القول بان طريقة القائمة توسع الاهتمام بالمسائل العامة و تخفف اثر الاعتبارات الشخصية قول مبالغ فيها لان الأمر يختلف من بلد لأخر و من نظام سياسي إلى نظام آخر ,ثم أن النائب سواء في نظام الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب الفردي يخضع لتوجيه حزبه، لذا فهو يمثل حزبه أكثر مما يمثل الذين انتخبوه [6]

7 ـ نظام الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى خداع الناخبين إذ تلجا الأحزاب السياسية إلى وضع اسم شخص بارز له ثقل سياسي ووضع مرموق على رأس القائمة ثم تملأ القائمة بعد ذلك بأسماء أشخاص غير معروفين.

8 ـ تنتقد طريقة الانتخاب بالقائمة أيضا لتقسيمها الدولة إلى دوائر انتخابية واسعة النطاق مما يتسبب ذلك في تقليل فرص نجاح أحزاب الأقلية إذا ما تم اعتماد نظام الأغلبية [7]

---

[1] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 / 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 12

[2] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 40

[3] د/ صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 46

[4] محمد كمال قاضي ، الدعاية الانتخابية و النظام البرلماني المصري ، جامعة ميتشغان ، 1987 ، ص 70

[5] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 8

[6] يهاب سلام ، الديموقراطية في الميزان ، دار كتاب للنشر و التوزيع ، كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011 ، ص 12

[7] إيهاب سلام ، الديموقراطية في الميزان ، دار كتاب للنشر و التوزيع ، كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011 ، ص 14

9 ـ قد يساهم النظام الانتخابي في دعم الفساد ، و الظاهر بقوة ان نظام القائمة النسبية يجعل الفساد يتركز في القمة ، خاصة في العاصمة اذ هم من يقرر قوائم المترشحين [1]

الفرع الخامس: نظام التمثيل بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي

أولا: نظام التمثيل بالأغلبية

1 ـ تعريف نظام التمثيل بالأغلبية

حيث يقصد بنظام الاغلبية هو أن المرشح الذي يحصل على اصوات تفوق عدد الصوت كل من المرشحين الاخرين يعني الفائز بالانتخبات ونظام الاغلبية يمكن ان يطبق في حالة التصويت الفردي وكذلك في حالة التصويت على القائمة أي انتخاب عدد نواب في منطقة واحدة غالبا مايطبق نظام الاغلبية في الدول التي تجعل الدوائر الانتخابية صغيرة وبالتالي تتبع اسلوب التصويت الفردي اما في حالة تصويت على القائمة فأنه نظام الاغلبية اقل تطبيقا وتشترط بعض القوانين الانتخابية الحصول على اغلبية معينه من الاصوات لاجل الفوز(سواء كان التصويت فرديا ام بالقائمة) وان لم تحصل أي من المرشحين علىالاغلبية المطاوبة فتعاد الانتخابات .وهكذا نجد امامنا نوعين من الاغلبية [2]

ترتبط عملية ترسيم الدوائر الإنتخابية بالعادة بنظم التعددية الإنتخابية أو الأغلبية الإنتخابية. يميل كلا النظامين إلى الإعتماد وبشكل كبير، إن لم يكن بشكل كلي، على الدوائر الإنتخابية الفردية. يجب أن يتم إعادة ترسيم هذه الدوائر بشكل دوري من أجل عكس التغيرات على أعداد السكان. كما يتشابه النظامان بعنصر أساسي بسبب اعتمادهم على الدوائر الإنتخابية الفردية – لا يعتمد عدد المقاعد التي يحصل عليها حزب سياسي على نسبية الأصوات التي حصل عليها فقط ، وإنما على مكان الإدلاء بتلك الأصوات أيضاً. وفي نطاق الحديث عن نظم التعددية أو الأغلبية ، تحظى أحزاب الأقلية السياسية، التي لا يقطن مناصريها في نفس المنطقة ، على عدد مقاعد أقل مما قد تحصل نسبة أصواتهم عليه. من الممكن أن تتدارك الدوائر التعددية للنظم النسبية هذه العيوب في عملية تحويل الأصوات إلى مقاعد، حيث أن هناك علاقة طردية ما بين حجم الدوائر الإنتخابية ونسبية النتائج [3]

أن نظام الأغلبية هو اقدم نظام انتخابي وكان لفترة طويلة هو الوحيد المعمول به ولا يزال يحظى بتفضيل اكثر من 80 بلد في العالم – استنادا إلى دراسة للاتحاد البرلماني العالمي 1993 ، وتكمن ميزة هذا النظام، ربما، وقبل كل شيء في بساطته، إذ يتم انتخاب المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات وقد طبق هذا النظام قبل ظهور الأحزاب السياسية حيث يتم انتخاب المرشح الأكثر شعبية ، ولكنه من ناحية أخرى فغالبا ما يكون نتائجه غير عادلة فهو قد يؤدي إلى حصول حزب ما على أغلبية برلمانية كبيرة تفوق حصته من الأصوات.

كما أن نظام الأغلبية هو نوع بموجبه يفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، وسمته البارزة هي استخدام دوائر منفردة العضوية، ويُعد أقدم انواع النظم الانتخابية في العالم، ويرجع تاريخ اعتماده إلى القرن الثالث عشر في بريطانيا، وطبق في عدة دول كانت مستعمرات تابعة إلى المملكة

---

[1] مصطفى خواص ، الفساد السياسي في بلدان افريقيا ، جنوب الصحراء : انعكاساته و أليات مكافحته ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، 2019 ، ص 60

[2] اياد البرغوثي ، حسان العاني ، خيري عبد الرزاق ، عبد السلام البغدادي ، منى حسين عبيد ، نغم نذير شكر ، جميل مصعب ، خلود محمد خميس ، ستار الدليمي ، قحطان الحمداني ، نظام بركات ، ياسين العيثاوي ، النظم الانتخابية في العالم ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ص 117

[3] النظم الإنتخابية التي تقوم بترسيم الدوائر الإنتخابية ، شيكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت : https://aceproject.org/ace-ar/topics/bd/bda/bda01-default/mobile_browsing ، ص 1

المتحدة مثل دول الكومنولث (الولايات المتحدة الامريكية، كندا، الهند، نيجيريا، زامبيا)، ثم اتسع ليشمل نسبة كبيرة من دول العالم .

حيث في نظام الأغلبية البسيطة، فان المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات يفوز بالمقعد حتى لو كانت الأصوات التي حصل عليها اقل من 25% من المقترعين في الانتخابات، ويؤدي هذا النظام إلى بروز حزبين على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، مع أن بعض الأحزاب الجهوية (الإقليمية) يمكنها المحافظة على وجودها، كما هو الحال في بريطانيا وكندا ، لقد نشأ نظام الأغلبية في بريطانيا، وتم تطبيق هذا النظام بشكل خاص في بلدان الكومنولث، ويعطي هذا النظام الحزب الفائز مقاعد اكثر من حصته النسبية من الأصوات ، فعلى سبيل المثال فان الحزب الذي يحصل على 45% من الأصوات يفوز بالأغلبية ويستطيع أن يشكل حكومة بمفرده [1] ، خاصة و ان هذا النظام يتميز بعدة خصائص منها :

1 ـ أن تكون أوراق الاقتراع قصيرة وبسيطة.

2 ـ أن يصوت المقترعون لشخص معين يمثل بدوره حزب سياسي ما أو مستقل.

3 ـ أن يشمل دائرة انتخابية ويجعل العلاقة أوثق بين النائب وناخبيه [2]

و على هذا الأساس يعتبر نظام الانتخاب الأكثري الأقدم والأبسط والأسهل بين مختلف الأنظمة الانتخابية، وتطبّقه بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا ونيوزيلندا وكندا وغيرها من الدول التابعة للكومنولث أو التي كانت تحت الاحتلال البريطاني، وكانت فرنسا قد طبَّقته منذ زمن بعيد (في دورتين) قبل اعتمادها نظام الانتخاب النسبي. ويشار هنا الى أن معظم البلدان التي تعمل بالنظام الأكثري تعتمد الدائرة الفردية.

حيث وفق نظام الانتخاب الأكثري، يعتبر فائزًا في الانتخابات المرشح الذي نال أكبر عدد من الأصوات، ولو بفارق صوت واحد ، أو بمعنى أخر النظام الذي يفوز فيه المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكثرية الأصوات الصحيحة ، يمكن تصور هذا النظام في الانتخاب الفردي، إذ تنتخب الدائرة نائبا واحد ، كما يمكن تصوره في الانتخاب عن طريق القائمة فتفوز القائمة التي نالت أغلبية الأصوات بجميع المقاعد أو اغلبها ، وهذا الانتخاب قد يكون في دورة واحدة أو دورتين:

-في الحالة الأولى، يعتبر فائزًا المرشح الذي نال أكبر عدد من الأصوات، حتى ولو كانت هذه الأكثرية بسيطة وأقل من الأكثرية المطلقة للمقترعين. ولهذا يمكن تطبيق هذا النظام بسهولة في الدول التي تعتمد الثنائية الحزبية. أما في الدول التي تعتمد التعددية الحزبية، فإنه يؤدي الى إضعاف مستوى التمثيل الشعبي.

-في نظام الانتخاب الأكثري في دورتين، يتطلب أن ينال المرشح الأكثرية المطلقة في دورة الاقتراع الأولى. وهو يسمح للناخبين بالاختيار بين عدد كبير من المرشحين في الدورة الأولى، أما في الدورة

[1] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 9

[2] د.طالب عوض ، محاضرة في مقياس الحكامة الانتخابية ، ماستر القانون والعلوم الادارية ، جامغة عبد النالك السعدي بطنجة ، المغرب ، موقع الانترنيت : ص 8

الثانية، فيقل عدد المتنافسين ويفوز من ينال أكبر عدد من الأصوات على أن ينال المرشح نسبة معينة من أصوات المقترعين في الدورة الأولى [1]

2 ـ صور نظام الأغلبية

هناك عدة نماذج لتقسيم تظام الأغلبية حسب طبيعة وهدف واتجاهات كل نظام ، خاصة و أنه النظام الشائع في العالم و منها:

أ ـ نظام الأغلبية المطلقة ونظام الأغلبية النسبية أو البسيطة

- نظام الأغلبية المطلقة

يشترط هذا النظام أن يحصل المترشح أو القائمة على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين الصحيحة أي 50 %+1 مهما كان عدد المرشحين، و إذا لم يحصل أحدهم (أي المرشحين أو إحدى تلك القوائم)على هذه النسبة فانه يجرى دور انتخابي ثاني أو ثالث .

يعرف هذا النظام بنظام الأغلبية ذو دورين ، (هذا النمط مستعمل في فرنسا) فإذا لم يفز المترشحون في الدور الأول يصبحون في حالة تنافس في الدور الثاني و يعتبر فائز في الدور الثاني المترشح الحاصل على اكبر عدد من الأصوات ، حيث يسمح هذا النظام بتحالف الأحزاب المتنافسة فيما بينهما لخوض الدور الثاني و يؤدي إلى توفير أغلبية برلمانية [2]

- نظام الأغلبية النسبية أو البسيطة

في هذا النظام يعد فائزا المتر شح أو القائمة التي تحصل على أكثر الأصوات بغض النظر عن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين مجتمعين، في ظل تطبيق نظام الأغلبية البسيطة او النسبية او على دور واحد ، يفوز بالمقعد او المقاعد النيابية المخصصة للدائرة المرشح او القائمة التي تحصل على أكثرية أصوات الناخبين الصحيحة من الدور الأول [3]، بغض النظر عن عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحين الآخرين مجتمعين أو عدد الأصوات التي حصلت عليها القوائم الأخرى مجتمعة [4] ، فمثلا :

- حزب (أ) تحصل على 30 صوتا
- حزب (ب) تحصل على 10 صوتا
- حزب (ج) تحصل على 25 صوتا

في هذا المثال يعتبر الحزب (أ) هو الحزب الفائز رغم أن مجموع الأصوات التي تحصل عليها الحزب (ب) والحزب (ج) : 10 + 25 = 35 صوتا يفوق عدد الأصوات التي تحصل عليها الحزب (أ) (هذا النظام مطبق في إنجلترا) ، و نظرا لبساطة تحديد الفائز فإن العملية الانتخابية تتوقف و يكتفي

---

[1] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 2

[2] ناجي علي محمد الدلوي ، الحماية الجنائية للعملية الانتخابية في القانون العراقي : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2020 ، ص 254

[3] ناجي علي محمد الدلوي ، الحماية الجنائية للعملية الانتخابية في القانون العراقي : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2020 ، ص 254

[4] أ.د/ علي هادي حميدي الشكراوي ، محاضرات في مادة النظم السياسية ، كلية القانون ، قسم القانون العام ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011-2012 ، ص 1

بدور واحد ، و بهذا جاءت تسمية هذا النظام بنظام الأغلبية في دور واحد يسمح نظام الأغلبية في دور واحد للأحزاب السياسية بالتمتع بقاعدة شعبية واسعة تمكنها من تحقيق برامجها و يساعد أيضا في الاستقرار الحكومي عند تشكيل الحكومة من الحزب الحائز على الأغلبية في البرلمان مثلما هو مطبق في النظام الانتخابي الكندي [1]

ب ـ نظام الدائرة انتخابية بمقعد واحد ونظام الدائرة انتخابية بعدة مقاعد

ـ دائرة انتخابية بمقعد واحد

وهناك ثلاث أشكال أساسية لتصويت الأغلبية المفردة:

ـ تصويت الأغلبية لدورة واحدة

يتم وفق هذا التصويت، انتخاب المرشح الذي يحظى بأكبر عدد من الأصوات، وينتج عن هذا النظام انتخاب مرشح ما حتى ولو لم يحصل إلا على نسبة 20% من الأصوات الفعلية ، حيث يؤدي نظام الانتخاب الأكثري البسيط بدورة واحدة إلى نتائج واضحة ومحدَّدة، فمن ينل أكبر عدد من الأصوات يعتبر فائزًا في الانتخابات، على أساس عملية حسابية بسيطة وغير مُعقَّدة. ويسهم في بناء الثنائية الحزبية، ويؤدي إلى جعل المعركة الانتخابية محصورة بين مرشحين أساسيين هما الأوفر حظًا بالفوز في الانتخابات.

وفي هذا النظام يفوز بالانتخابات المرشح الذي يحصل على أصوات تفوق عدد اصوات أي من المرشحين الاخرين بفض النظر عن نسبة ماحصل علية مجموع اصوات الناخبين المشاركين في الانتخاب او مجموع الاصوات التي حصل عليها جميع منافسيه ويسمى هذاالنوع من الاغلبية بالاغلبية النسبية او ومايسمى الأغلبية البسيطة وفي هذا النظام يمكن ان يفوز احد المرشحين دون ان يحصل على اغلبية اصوات الناخبين ولو افترضنا وجود خمسة مرشحين في منطقة انتخابية قد تكون على الشكل التالي:

100000 مجموع المصوتين

30000 صوتا يحصل عليها المرشح ا

25000 صوتا يحصل عليها المرشح ب

20000 صوتا يحصل عليها المرشح ج

15000 صوتا يحصل المرشح د

10000 صوتا يحصل المرشح ه

في هذة الحالة يكون المرشح هو الفائز بالانتخابات بالرغم من حصوله على اقل من ثلث وهكذا يمكن ان نعد ه نائب الاقلية [2]

إن المرشح الذي يحصل على أغلب الاصوات «حتى ولو كان صوتا واحدا» يفوز في الانتخابات، ويعمل بهذا النظام في بريطانيا وفي مستعمراتها السابقة «الكومنولث» كذلك في الولايات المتحدة، وهو نظام الجولة الواحدة، ومن عيوب هذا النظام أنه يمنع الاحزاب الصغيرة من المنافسة في الانتخابات،

[1] تميم عماد صادق التميمي و أخرون ، التجربة الكندية ، بناء الدولة و الهجرة ، الطبعة الأولى ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2019 ، ص 173

[2] د/ حوراء احمد شاكر العميدي ، محاضرات في مادة حرية و ديموقراطية ، النظم الانتخابية ، كلية طب الاسنان ، العلوم الاساسية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011 ، ص 10

ونتيجة لهذا النظام تسيطر الأحزاب الكبيرة ذات الامتدادات الواسعة شعبياً، لذا نجد سيطرة الحزبين الرئيسيين في امريكا على شؤون البلاد منذ تأسيس الاحزاب عام 1800، كذلك في بريطانيا وبعض البلدان الأوروبية والآسيوية الأخرى، ونتيجة لهذه الهيمنة النيابية على الحياة البرلمانية في هذه البلدان تجري بين حين وآخر محاولات للتخلص من هذه السيطرة الحزبية على الحياة السياسية،

فلقد جرت محاولات من 900 حزب صغير خلال هذا التاريخ الطويل لم ينجح الا حزب واحد في تحقيق هدفه وهو الحزب الجمهوري بقيادة أبراهام لنكون عام 1858، كما يعرف بنظام الدائرة الفردية، وهي دائرة لا يتمتع فيها الناخبون إلا بصوت واحد لانتخاب مرشح واحد لتمثيلهم في الهيئة التشريعية، وفي هذه الحالة يكون عدد الدوائر مساوياً لعدد مقاعد البرلمان «المجلس النيابي او الهيئة التشريعية أو مجلس الأمة او مجلس الشعب». مثـال: إذا افترضنا ان الكتلة الانتخابية تقدر/ بـ «100» الف، وعدد مقاعد البرلمان 50 مقعدا يتم تقسيم «100،000 ÷ 50 = 2000» في هذه الحالة تقسم البلاد لـ «50» دائرة، ولكل دائرة او مرشح معدل «2000» ناخب [1]

لهذا النظام عيوب كثيرة منها إقصاء أحزاب الأقليات من التمثيل البرلماني، وغياب التناسب بين الأصوات التي يحصل عليها الفائز وبين المقاعد في الهيئة التشريعية، كذلك بإمكان الأحزاب الحاكمة تغيير حدود الدوائر بما يتلاءم مع مصلحتها، إضافة لهذا يغلب عليها طابع العلاقات الشخصية والولاءات العائلية والطائفية والعرقية، وتكثر فيها الرشوة كأساس في العملية الانتخابية على حساب البرامج والمبادئ

كما يجعل المرشح اسيرا للجهة او للحزب والجمعية التي تؤمن نجاحه، وفي هذه الحالة يكون تمثيله للشعب مجرد شكل فارغ من المضمون حيث يكون ولاؤه للجهة التي رشحته مثل حزبه او جمعيته التي تتحكم في إرادته ويكون بقاؤه او انسحابه من البرلمان مرهوناً بقرار الجمعية او الحزب الذي ينتمي له، ولهذه الأسباب يؤدي هذا النظام إلى ظهور نواب انتهازيين على حساب ممثلين يؤمنون بالمصالح العامة، كما يحد من تبلور الظاهرة الحزبية لان الانتخابات تكون على أساس شخصي، فلذى يحصل على أكثر الاصوات سوف يفوز في الانتخابات بغض النظر [2]

وفي المقابل لهذا النظام سلبياته، إذ إنه يؤدي إلى زيادة نسبة تمثيل الأكثرية وإضعاف نسبة تمثيل الأقلية، ولهذا السبب تتمسَّك به الأحزاب الكبيرة، وهو يؤدي أيضًا الى إعطاء الحزب الذي يحصل على الأكثرية الانتخابية، أكثرية برلمانية تفوق ما حصل عليه من أصوات ، وإذا حصل الحزب على أكثرية انتخابية ساحقة، يحتكر كل المقاعد النيابية، ما يمنع تحقيق العدالة في توزيع المقاعد النيابية بين الأحزاب الرئيسة.

إلى ذلك يحول النظام الأكثري دون تمثيل قسم كبير من الناخبين. حتى لو افترضنا، في أحسن الأحوال، أن عدد المرشحين في إحدى الدوائر كان قليلًا، فإن أحدهم يخسر حتى لو حصل على 49% من الأصوات لمجرد أن منافسه نال 51%، ففي هذا النظام من يربح، ولو بفارق ضئيل، يربح كل شيء، ومن يخسر، ولو بفارق ضئيل، يخسر كل شيء.

---

[1] محمد المرباطي ، الديمقراطية والنظم الانتخابية ، صحيفة الايام البحرينية العدد 9066 ، الثلاثاء 4 فبراير 2014 الموافق 4 ربيع الثاني 1435 ، موقع الانترنيت : https://www.alayam.com/Article/courts-article/87488/Index.html ، ص 2

[2] محمد المرباطي ، الديمقراطية والنظم الانتخابية ، صحيفة الايام البحرينية العدد 9066 ، الثلاثاء 4 فبراير 2014 الموافق 4 ربيع الثاني 1435 ، موقع الانترنيت : https://www.alayam.com/Article/courts-article/87488/Index.html ، ص 3

إذ إنه يُضخّم الانتصار ويُضخّم الهزيمة ويعتبر هذا النظام مجحفًا بحق الأحزاب والقوى السياسية، فقد يحصل مرشحو حزب ما على نسبة وازنة من الأصوات في جميع الدوائر الانتخابية من دون أن يتمكنوا من الفوز في أي منها، فيبقى هذا الحزب من دون أي تمثيل في البرلمان، مع أنه يمثل شريحة مهمة من الناخبين. وهو لا يُنصف الأحزاب الصغيرة والمتوسطة الحجم، إذ إن أصوات ناخبيها غالبًا ما تكون موزَّعة على مختلف الدوائر، وقد لا تكفي لاختراق أي واحدة منها والفوز بها [1]

- تصويت الأغلبية لدورتين (الأغلبية المطلقة)

أن على المرشح هنا أن يحصل على نصف الأصوات كحد أدنى، بالإضافة إلى صوت واحد لكي يتم انتخابه. وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذا العدد من الأصوات يتم تنظيم دورة ثانية. وفي هذه الحالة تكفي الأغلبية البسيطة وحدها في الدورة الثانية.

كما ان القصد من هذا النظام هو ان يحصل المرشح على الاغلبية المطلقة من الاصوات أي اكثر من نصف الاصوات لكي يعد الفائز بالانتخابات والمثال التالي يوضح مانقول.

100000 مجموع المصوتين

50000 صوت يحصل عليها المرشح أ

25000 صوت يحصل عليها المرشح ب

15000 صوتا يحصل عليها المرشح ج

فيكون المرشح ا هو الفائز بالانتخابات نظرا لحصوله على اكثر من نصف الاصوات أي انه حصل على الاغلبية المطلقة لاصوات الناخبين الذين أدو باصواتهم فعلا فاذا لم يحصل أي من المرشحين أ , ب , ج على هذه الاغلبية المطلقة فتجري انتخابات جديدة وهذا هو الدور الثاني , وعندها نكون امام النوع الثاني من نظام الاغلبية أي نظام الاغلبية ذو الدورين

وفي النوع الثاني تكون الاغلبية النسبية كافية للفوز في الانتخابات أي اننا نهمل التمسك بالاغلبية المطلقة ونعتبر المرشح الذي يحصل على اصوات تفوق عدد الاصوات التي يحصل عليها كل من المرشحين الاخرين على انفراد يعد فائزا ، وقد اتبعت بريطانيا نظام الاغلبية ذو الدور الواحد منذ القرن الثالث عشر واخذت عنها هذا النظام الولايات المتحدة الامريكية كما اخذت منه الهند منذ استقلالها عام 1947 [2]

ويمكن اختصار مزايا نظام الاغلبية بانه بسيط ويؤدي الى استقرار الحكومات التي تنبثق عن انتخابات تجري بموجب هذا النظام , كما ان له ميزة مهمة خاصة عندما يكون التصويت فرديا والمنطقة الانتخابية صغيرة وهي ان الناخب يستطيع ان يبدي بصوته عن معرفة تامه واكيدة لجميع المرشحين ، ومن شان ذلك تقليص تاثيرات الاحزاب السياسية المتنافسة على اراء واتجاهات الناخبين .

---

[1] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 3

[2] د/ حوراء احمد شاكر العميدي ، محاضرات في مادة حرية و ديموقراطية ، النظم الانتخابية ، كلية طب الاسنان ، العلوم الاساسية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011 ، ص 11

كما يُشجّع نظام الانتخاب الأكثري في دورتين التعددية الحزبية إذا كانت أحزاب الوسط قوية، ويؤدي إلى نتائج سياسية واضحة ومعتدلة. أما إذا كانت الأحزاب السياسية المتطرّفة هي المُسيطرة، فهو يؤدي إلى زيادة حدَّة الصراعات السياسية، وإلى قيام ثنائية أو شبه ثنائية حزبية.

ويسمح هذا النظام للناخبين بالتصويت بحرية كبيرة في الدورة الأولى، لكنه يُكرههم على الاختيار بين أحد المرشحين الأساسيين في الدورة الثانية حيث يوزّع أصوات المقترعين بين مختلف الأحزاب في الدورة الأولى، لكنه يحصر المنافسة في الدورة الثانية، ما يجبر الأحزاب على الائتلاف خلالها [1]

يقوم هذا النظام بجولتين انتخابيتين في حال عدم حصول المرشحين في الجولة الانتخابية الأولى على الاغلبية وتجرى جولة انتخابات ثانية بين المُرَشَحَين اللذين حصلا على أغلب الاصوات في المرحلة الاولى، ويعرف هذا النظام بالانتخابات الاولية، ففي فرنسا على سبيل المثال: يسمح قانون الانتخاب الفرنسي لكل الاحزاب التي تحصل على أكثر من 15% من الاصوات المشاركة في الجولة الثانية [2]

ـ التصويت التفضيلي أو التتابعي

يجمع هذا النوع من التصويت ما يتم في دورتين، التصويت بالأغلبية المطلقة في دورة واحدة، إذ يصوت المقترعون لمرشح واحد، ولكنهم يشيرون إلى أفضليتهم بالنسبة للمرشحين الآخرين بترتيب تنازلي. وإذ لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة لدى الفرز الأول للأصوات. يتم إبعاد المرشح الذي حصل على اقل عدد من الأصوات ويجري توزيع الافضليات الثانية للمرشحين الآخرين، وتستمر هذه العملية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة نتيجة لهذه التأجيلات المتتابعة [3]

لقد تم للمرة الأولى، تطبيق نظام الأغلبية لدورة واحدة في بريطانيا وهو يطبق في عدد كبير من البلدان (اكثر من 40 بلد)، وهناك أربع بلدان تطبق الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى والأغلبية النسبية للدورة الثانية هي : جزر القمر، الكونغو، فرنسا، الغابون، وكذلك العديد من الدول التي تطبق " النظام المختلط " تشترط حصول المرشح على الأغلبية المطلقة في المقاعد الفردية.

ـ دائرة انتخابية بعدة مقاعد

هناك طريقتان أساسيتان مختلفتان لتصويت الأغلبية في هذه الدوائر الانتخابية، وبالإمكان تطبيق نظام الأغلبية لدورة واحدة أو لدورتين أو التصويت التفضيلي أيضا في هاتين الحالتين [4]

ج ـ النظم التعددية التفصيلية

وهي خمسة أنواع:

- نظام الفائز الأول.

---

[1] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 4

[2] محمد المرباطي ، الديمقراطية والنظم الانتخابية ، صحيفة الايام البحرينية العدد 9066 ، الثلاثاء 4 فبراير 2014 الموافق 4 ربيع الثاني 1435 ، موقع الانترنيت : https://www.alayam.com/Article/courts-article/87488/Index.html ، ص 1

[3] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 10

[4] د.طالب عوض ، محاضرة في مقياس الحكامة الانتخابية ، ماستر القانون والعلوم الادارية ، جامعة عبد النالك السعدي بطنجة ، المغرب ، موقع الانترنيت : ص 9

- نظام الكتلة.

- نظام الكتلة الحزبية.

- نظام الصوت البديل.

- نظام الجولتين.

- نظام الفائز الأول

- تعريف النظام

هو أبسط أنواع نظم التعددية الانتخابية حيث يفوز المرشح الحاصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه غيره من المرشحين حتى وإن لم يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصالحة، ويستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل (فالناس يقترعون للمرشحين الأحزاب وليس للأحزاب) ، و من الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام : بريطانيا، كندا، الهند، أمريكا، ماليزيا، أثيوبيا، أوغندا، برمودا، بنغلادش، توباغو، لتوانيا، جزر الباهاما، جامايكا [1]

هو نظام انتخابي يعتمد، في الأصل، الدوائر الضيقة بحيث يتم انتخاب مرشح واحد عن كل دائرة. تقسم الدولة فيها إلى دوائر بعدد أعضاء المجلس النيابي وبحيث يكون عدد الناخبين في كل الدوائر متساوي. أي أن التقسيم يقوم على التعداد السكاني وليس على المساحة الجغرافية. وبالتالي فمن الممكن لدائرة أن تضم مساحات شاسعة بينما دائرة أخرى هي عبارة عن حي في مدينة [2] ، والذي يحدد عدد الناخبين في دائرة ما هو عدد الناخبين الكلي على عدد المقاعد في المجلس النيابي وبالتالي تعكس هذه النسبة التمثيل النسبي الفعلي بحيث يتم من الناحية النظرية على الأقل انتخاب عضو المجلس النيابي بنسب متكافئة في كل دائرة ويتم النجاح في الانتخابات لمن يحصل على أعلى الأصوات في الدائرة. حتى وإن لم يحصل المرشح على 50% من أصوات الناخبين يكون قد نجح في الانتخابات [3]

كما يعرف ايضا بعدة تسميات منها (نظام الأغلبية البسيط، نظام الأغلبية ذو الدور الواحد)، ويُعد أبسط انواع نظم الأغلبية، ويستخدم في الدوائر منفردة العضوية، وبموجب هذا النظام فأن المرشح الحاصل على اكبر عدد من الأصوات هو الفائز، ولا يشترط الحصول على الأغلبية المطلقة للفوز في الانتخابات، واهمال الأصوات للمرشحين الاخرين، وهو الامر الذي يجعل إمكانية الفوز بمقعد بأقل من نصف عدد الأصوات في الدائرة، مثال على ذلك دائرة انتخابية بها ثلاثة مرشحين وكان عدد الأصوات الصحيحة (2400) وحصل المرشح الأول على (1000) صوت، والثاني على (800) صوت، والثالث على (600) صوت، تكون النتيجة فوز المرشح الأول بالرغم من اصوات باقي المرشحيّن اكثر من نصف

---

[1] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 1

[2] منير الماوري - منيزاحسين –عقيلعباس– تانيا كيلي ، أوراق ديموقراطية ، العددالرابع ، اغسطس/ آب 2005 ، مركزالعراق للمعلومات الديموقراطية ، العراق ، 2005 ، ص 21

[3] النظم الانتخابية في العالم ، مركز المجتمع المدني و الديموقراطية ، 6 فبراير 2013 ، موقع الانترنيت : https://www.ccsd.ngo/ar ، ص 1

الأصوات الصحيحة، وتنتهي عملية الانتخاب من جولة واحدة دون الحاجة إلى اجراء جولة اقتراع تكميلي بسبب معرفة هوية الفائزين من الجولة الأول [1]

ـ مميزات النظام

يوفر هذا النظام خياراً واضحاً لا لبس فيه أمام الناخبين بين الحزبين السياسيين الأكبر على الساحة، يمكن من قيام معارضة برلمانية، يعمل لصالح الأحزاب المرتكزة إلى قواعد واسعة من المؤيدين فيعمل على تشجيع وتقوية الأحزاب الشمولية، يسهم هذا النظام من الحد من إمكانية الأحزاب المتطرفة في الحصول على تمثيل برلماني لها، كذلك يعطى فرصة للاختيار من بين المرشحين وليس الاحزاب فقط، سهل الاستخدام ويسير الفهم ، و في هذا الاطار :

1- يمتاز بسهولة ووضوح اجراءات عملية الاقتراع للناخب وبساطة تصميم ورقة الاقتراع، وسهولة عملية الفرز والعد، وسرعة اعلان النتائج، وانخفاض التكاليف المادية.

2- تشكيل الحكومة من حزب واحد، وهو الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، ويجعل من تشكيل حكومة ائتلافية حالة استثنائية، مما يؤدي إلى تشكيل حكومة قوية مستقرة وغير مضطرة إلى تقديم تنازلات لصالح الأحزاب الأخُرى.

3- يؤدي إلى خلق معارضة برلمانية قوية ومتماسكة، تقوم بدورها الرقابي على اعمال الحكومة وطرح نفسها بديل عندما تخفق الحكومة في تنفيذ برامجها.

4- يعزز من فرص فوز المرشحيّن المستقلين

5- تقوية الأواصر والصلة بين الناخبيَن والمرشحيّن، إذ ينتج هذا النظام ممثليّن من مناطق محددة جغرافيا وانشاء برلمان يتميز بالتمثيل الجغرافي

6- عدم إمكانية تمثيل الاحزاب المتطرفة في البرلمان، على عكس النظام النسبي الذي يتيح تجمع المتطرفين على الصعيد الوطني والحصول على تمثيل في البرلمان.

ـ عيوب النظام

ينتج عنه استثناء الأحزاب الصغيرة والحد من إمكانية حصولها على تمثيل برلماني عادل، يحرم نظام الفائز الأول الاقليات من الحصول على تمثيل عادل، يؤدي إلى إضعاف التمثيل البرلماني العادل للمرأة.

1- عدم وجود عدالة في التمثيل، لان فوز حزب معين بأغلبية المقاعد في البرلمان وتشكيل الحكومة رغم عدم حصوله على أغلبية الأصوات.

2- إهمال أعداد كبيرة من الأصوات الصحيحة للناخبين.

3- عدم حصول الاقليات على التمثيل العادل، وذلك لقيام الاحزاب المتنافسة على ترشيح الأشخاص الذي يحضون بتأيد واسع من قبل الناخبيَن ضمن الدائرة الانتخابية لكسب اكبر عدد من الأصوات فيها، فمن النادر ترشيح اشخاص من الاقليات وصعوبة حصولها على تمثيل وفق هذا النظام

4- صعوبة حصول المرأة على تمثيل عادل في البرلمان، وذلك لعدم حصولهن على دعم من الاحزاب، وضعف قدرتها بالتأثير على الناخبيَن وخاصة في دول جنوب العالم

---

[1] محمد سليمان سعيد الشمري ، انواع نظم انتخابات الاغلبية المستخدمة في دول العالم ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 15 / 12 / 2019 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org ، ص ، ص 1

5- يساعد هذا النظام على تكوين نظام الحزبين، مما يؤدي إلى اضعاف الاحزاب الأخُرى الصغيرة ويحرمها من الحصول على مقاعد في البرلمان [1]

- نظام الكتلة

- تعريف النظام

يستخدم ضمن دوائر متعددة التمثيل، ويملك الناخب عدداً من الأصوات تساوي عدد الممثلين الذين سيتم انتخابهم عن دائرته الانتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، وعادة يقترع الناخبون لصالح المرشحين بشكل فردي وليس ضمن أحزاب [2]، وفي الغالبية يمكن للناخب استخدام أي عدد من أصواته ضمن العدد الكلي المسموح به ، و من الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام: جزر الكايمان، الكويت، لبنان، المالديف، سوريا، فلسطين ولكن بعد عام 2006 تغير للنظام المتوازي [3]

ويسمى ايضا (التصويت الجمعي)، ويطبق هذا النظام في دوائر انتخابية متعددة التمثيل، ويقوم على اساس حق الناخبيَن بالتصويت لعدد من المرشحيّن يساوي لعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وإمكانية التصويت لأي مرشح بغض النظر عن انتمائه الحزبي، وفي بعض أنظمة الكتلة يسمح للناخب اعطاء عدد معين من الأصوات التي يمتلكها بشرط أن تكون مساوية لعدد المقاعد في الدائرة لمرشح واحد فقط، كما يسمح بالترشيح الفردي والترشيح عبر القائمة، والفائز الاول هو الحاصل على اكبر عدد من الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني والثالث وهكذا إلى غاية توزيع جميع المقاعد الخاصة بالدائرة بالترتيب على المرشحيّن الحاصلين اكبر عدد من الأصوات، وتستخدم هذا النظام بالوقت الحاضر كل من (جزر الكايمان، جزر فوكالند، غيرنسي، الكويت، ولاووس، لبنان، المالديف)

- مميزات النظام

- يضمن حرية الناخبيَن في إختيار ممثليهم عن الدائرة الانتخابية

- انخفاض التكاليف المالية اللازمة لإجراءات الإقتراع

- أسهم في تقسيم دوائر انتخابية متساوية في الحجم نسبيا

- عيوب النظام

- انعكاساته غير المتوقعة وغير المرغوب فيها أحياناً و يؤدي هذا النظام بتشتت اصوات الناخبيَن بين عدة مرشحين، مما يدفع لدعم مرشحين من قبل الزعامات الدينية والعشائرية او يكون الدعم لأسباب طائفية ومناطقية.

---

[1] محمد سليمان سعيد الشمري ، انواع نظم انتخابات الاغلبية المستخدمة في دول العالم ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 15 / 12 / 2019 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org ، ص 2

[2] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 65

[3] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 2

- نظام الكتلة الحزبية

- تعريف النظام

يملك فيه الناخب صوتاً واحداً يدلي به للقائمة الحزبية التي يريد انتخابها، دون أن يختار من بين المرشحين الأفراد، ويفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بكافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية (قوائم وليست مرشحين) ، و من الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام: الكاميرون، تشاد، جيبوتي، سنغافورة، الكويت [1]

يتم تطبيق هذا النظام في الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل، حيث يقوم الناخب بالتأشير على قائمة حزبية معينة على ورقة الاقتراع تضم اسماء عدة مرشحين من ضمن عدة قوائم، وفي هذه الحالة، يكون الناخب مخير بين قوائم حزبية بدلاً من اختيار مرشح فردي، والقائمة الحزبية التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات تفوز بجميع المقاعد المخصصة للدائرة، ولا يتطلب حصول القائمة على أغلبية مطلقة للفوز، بل يكفي حصولها على الأغلبية النسبية، وبذلك فأن عملية الاقتراع تنتهي بجولة واحدة، ويستخدم هذا النظام بالوقت الحاضر في كل من (سنغافورة، جيبوتي، التشاد، الكاميرون).

- مميزات النظام

- سهولة استخدامه ووضوح اجراءات الاقتراع للناخبين، وبساطة عملية العد وفرز الأصوات، وسرعة في إعلان النتائج ويعمل على تحفيز الاحزاب السياسية وتمكينها من ترشيح مجموعات مختلطة من المرشحين.

- يعمل على تقوية الاحزاب السياسية.

- يساعد في تمثيل الاقليات بصوره عادلة، حيث ان الاحزاب تجبر على تنويع المرشحيّن ضمن قوائمها من مختلف اطياف المجتمع لضمان حصولها على اكبر عدد من الأصوات للفوز بتمثيل الدائرة [2]

- عيوب النظام

قد يؤدي الى نتائج غير تناسبية من خلال تمكينه لحزب ما الفوز بكافة المقاعد بالرغم من حصوله على أغلبية بسيطة من الأصوات [3]

- تطبيق هذا النظام لمدة طويلة من الزمن يُساعد على ظهور نظام الحزب الواحد، فالقائمة الحزبية التي تحصل على الأغلبية النسبية تحصد المقاعد كافة في الدائرة الانتخابية، ولا يوجد شرط الحصول على اكثر من نصف الأصوات الصحيحة.

- حرمان المعارضة البرلمانية من الحصول على مقاعد كافية للقيام بدورها الرقابي وتحقيق الموازنة، مما قد يؤدي إلى وجود خلل حاصل في العملية الديمقراطية.

---

[1] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 3

[2] محمد سليمان سعيد الشمري ، انواع نظم انتخابات الاغلبية المستخدمة في دول العالم ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 15 / 12 / 2019 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org ، ص 5

[3] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 3

- نظام الصوت البديل

- تعريف النظام

يستخدم الناخبون الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضلياتهم من بين المرشحين على ورقة الاقتراع، ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من بين الأفضليات (50%+1)، وفي حالة عدم حصول أي المرشحين على تلك الأغلبية يتم اقصاء المرشحين الحاصلين على أدنى الأفضليات، واحتساب ما حصلوا عليه على أوراقهم لصالح المرشحين الآخرين، فكل ورقة يتم احتسابها لصالح المرشح الحاصل على أعلى الأفضليات، إلى أن يتم حصول مرشح على أغلبية مطلقة ، و من الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام: استراليا، غينيا الجديدة، ايرلندا [1]

ويسمى هذا النظام بتسميات اخرى هي (نظام الأغلبية ذو الدور الاول مع البديل، الاقتراع التفضيلي)، ويعد واحد من الأنظمة النادرة وغير شائعة التطبيق ولا يستخدم إلا في استراليا، ويعتمد على الدوائر الانتخابية الفردية كما هو الحال في نظام الفائز الاول، ويمنح هذا النظام للناخبين حرية اكثر في اختيار المرشحيّن عند ممارسة الاقتراع، عن طريق اعطاء الناخب الحرية في ترتيب المرشحيّن وفقا لاختياراته في ورقة الاقتراع، مثال على ذلك وضع رقم (1) للمرشح المفضل الاول لدى الناخب، ومن ثم رقم (2) للمرشح الذي يليه بالأفضلية، ورقم (3) للذي يليه إلى نهاية عدد للمرشحين المسموح به ضمن الدائرة الانتخابية، وفي حال حصول أحد المرشحيّن على اكثر من نصف الأصوات (الأغلبية المطلقة 50 % + 1)، يُعد فائزاً بالمقعد،

أما إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة فيصار إلى استبعاد المرشح الحاصل على اقل عدد من الارقام التفضيلية، واعادة عملية الفرز وتنسيب الأصوات إلى باقي المرشحيّن بالترتيب، و إذا لم يحصل اي مرشح على الأغلبية ايضا تعاد العملية نفسها، ولغاية حصول أحد المرشحيّن على الأغلبية المطلقة وفوزه بتمثيل الدائرة الانتخابية.

- مميزات النظام

- يُساعد على الاعتدال والوسطية في تبني الافكار والتوجهات لدى المرشحيّن، لغرض كسب الافضليات الثانية والثالثة للناخبين، ووفق هذا النظام لا ينفع المرشح إعتماد الخطاب المتطرف والطائفي والمذهبي والمناطقي لضمان فوزه في الاقتراع.

- يوجب التعاون بين المرشحيّن والاتفاق على تأشير مؤيديهم طبقا للتفضيلات بعضهم لبعض، عن طريق تأشير الناخبيَن لمؤيديهم من المرشحيّن بالتفضيل الاول، ثم التأشير لمرشحين معينين وحسب التفاف بالتفضيل الثاني والثالث [2]

- يُساعد على الاعتدال والوسطية في تبني الافكار والتوجهات لدى المرشحيّن، لغرض كسب الافضليات الثانية والثالثة للناخبين، ووفق هذا النظام لا ينفع المرشح إعتماد الخطاب المتطرف والطائفي والمذهبي والمناطقي لضمان فوزه في الاقتراع.

[1] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 69

[2] محمد سليمان سعيد الشمري ، انواع نظم انتخابات الاغلبية المستخدمة في دول العالم ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 15 / 12 / 2019 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org ، ص 4

- يوجب التعاون بين المرشحيّن والاتفاق على تأشير مؤيديهم طبقا للتفضيلات بعضهم لبعض، عن طريق تأشير الناخبيَن لمؤيديهم من المرشحيّن بالتفضيل الاول، ثم التأشير لمرشحين معينين وحسب التفاف بالتفضيل الثاني والثالث [1]

ـ تمكين الأصوات المعطاة لمجموعة من المرشحين من التراكم، بحيث يمكن توفيق اهتمامات المتقاربة على الرغم من اختلافاتها من اجل الحصول على التمثيل في البرلمان.

ـ عيوب النظام

- وجود تعقيد في عملية الفرز والعد كونها تمر بمراحل عدة لكي يتم التوصل إلى الفائز الاول، ويتسم بتأخير اعلان النتائج.

- يحتاج هذا النظام إلى ناخبين لهم معرفة ودراية بالأليات الاقتراع، وان الناخبيَن الذين لا يجدون القراءة والكتابة سوف يواجهون صعوبات في ممارسة حقهم بالاقتراع.

- يصلح في الدوائر الانتخابية الصغيرة، إذ المفاضلة تكون بين مرشحيّن محدودي العدد ومعروفين للناخب، على العكس من الدوائر الانتخابية الواسعة والكبيرة.

ـ يتطلب مستويات جيدة من الوعي والثقافة لتطبيقه بشكل صحيح، وقد يؤدي إلى نتائج غير تناسبية بسبب دوائر أحادية التمثيل بالمقارنة مع نظم التمثيل النسبي [2]

ـ نظام الجولتين

ـ تعريف النظام

يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية في حال عدم حصول أي من المرشحين على أغلبية محددة من الجولة الأولى، عادة ما تتمثل الأغلبية في 50%+1، حيث يشارك في الجولة الثانية أكثر المرشحين، ويفوز في الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات بغض النظر على حصوله على أغلبية مطلقة أ/ لا، يفصل بين الجولتين عادة أسبوع ، و من الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام: مصر، ايران، الفيتنام، دول الاتحاد السوفيتي سابقاً [3]

كما يستند هذا النظام على حصول المرشح أو القائمة الحزبية على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية للفوز بالمقعد النيابي، وغالبا ما يحدث صعوبة في الحصول على اكثر من نصف اصوات المقترعين، مما يصار إلى اجراء جولة ثانية من الاقتراع، ووفق هذا النظام يجب ان يحصل المرشح أو القائمة الحزبية على الأغلبية المطلقة (50 % + 1) للحصول على مقعد في الجولة الأولى [4]،

---

[1] محمد سليمان سعيد الشمري ، انواع نظم انتخابات الاغلبية المستخدمة في دول العالم ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 15 / 12 / 2019 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org ، ص 4

[2] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 4

[3] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 76

[4] David M. farrell ,Electoral Systems a comparative introduction , second edition , red globe press , london , united kingdom , 2011 , P 45

وفي حالة عدم حصول اي مرشح على الأغلبية المطلقة يعاد اجراء الاقتراع في جولة ثانية، وتختلف الاجراءات الجولة الثانية المعمول بها في دول العالم حسب قوانين الاقتراع المطبقة في كل دولة، فقسم من الأنظمة يقصر الاعادة على المرشح الأول والثاني، والقسم الاخر يسمح لكافة المرشحيّن بالمشاركة بجولة الاعادة.

وبعد توضيح نظم انتخابات الاغلبية في العالم، فأن عدد الدول المتبعة لكل نظام تعبّر عن مدى تحقيقه لأهداف تلك الدولة، فأنه عند تتبع (225) انتخابات تشريعية في العالم، تبين ان عدد الدولة التي تستخدم نظم اقتراع الأغلبية تبلغ (97) دولة وتشكل نسبة (43 %)، والتي تستخدم نظم التمثيل النسبي (88) دولة وبنسبة (39%)، والتي تستخدم نظم المختلطة (40) دولة وبنسبة (18%)، وبهذا يُعد نظم الأغلبية الاكثر انتشار واستخدام لاقتراع المجالس النيابية في العالم، يليه نظم التمثيل النسبي، ثم نظم المختلطة الاقل استخداما على صعيد العالم [1]، كما تطبق هذا النظام اكثر من (22) دولة غالبيتها كانت تاريخيا تقع ضمن الاحتلال والنفوذ الفرنسي، وايضا يطبق في كل من (هايتي، جزر القمر، ايران) وبعض الدول المستقلة من الاتحاد السوفيتي سابقا (اوزباكستان، تركمانستان، قرقيزستان، بلاروسيا).

- مميزات النظام

- اعطاء الناخبيَن فرصة اضافية لإختيار المرشح المناسب والبرنامج الانتخابي الذي يحقق مصالحهم واهدافهم ، أو يعطي الناخبين فرصة ثانية للاقتراع لصالح مرشحهم المفضل من جديد ، أو لتغيير رأيهم بين الجولة الأولى والثانية، يعمل على تحفيز الائتلافات واتفاقيات الدعم المتبادل بين المرشحين المتقدمين لتحضيرهم للجولة الثانية.

- عدم أهماله لإعداد كبيرة من الأصوات الصحيحة للناخبين بسبب ان المرشح يجب ان يحصل على أغلبية الأصوات للفوز.

- يشجع على اقامة الصفقات والمساومات بين المرشحيّن والاحزاب السياسية في الجولة الثانية، لادعم المرشح أو الحزب الاقرب للفوز في الجولة الأولى.

- يؤدي إلى تمكين الاحزاب والمرشحيّن و الناخبيَن من الاستجابة للتغييرات الطارئة التي قد تحدث على الساحة السياسية بين الجولتين [2]

- عيوب النظام

- يكون هذا النظام مكلف ماليا كون العملية تفرض تكاليف للمرحلتيّن مع صرف مبالغ اضافية على الحملات الانتخابية ، حيث قد يثقل كاهل الادارة الانتخابية التي تضطر لتنظيم عملية انتخابية بجولة ثانية، يميل الى شرذمة الاحزاب السياسية وتشجيع الانقسامات بداخلها في الديمقراطيات الناشئة [3]

---

[1] محمد سليمان سعيد الشمري ، انواع نظم انتخابات الاغلبية المستخدمة في دول العالم ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 15 / 12 / 2019 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org ، ص 6

[2] محمد سليمان سعيد الشمري ، انواع نظم انتخابات الاغلبية المستخدمة في دول العالم ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 15 / 12 / 2019 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org ، ص 3

[3] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 5

- يؤدي تطبيق هذا النظام إلى زيادة في الضغوط على الادارة الانتخابية، بسبب اقامة الاقتراع بين الجولتين يكون بوقت قصير.

- مواجهة الناخب اعباء الخروج مرتين للقيام بعملية الاقتراع، وبذلك يضعف نسب المشاركة للناخبين في الجولة الثانية.

3 - تقدير نظام الأغلبية

أ - مزايا نظام الأغلبية

أهم ما يميز نظام الأغلبية هو الوضوح و البساطة و يسمح بقيام أغلبية متماسكة في المجالس النيابية و يؤدي إلى الاستقرار الحكومي ، كما تعرض نظام الأغلبية لعدة انتقادات من بينها أن نظام الأغلبية يؤدي إلى استبداد البرلمانات و ذلك لان أغلبية المقاعد هي لحزب الأغلبية في البرلمان مما يؤدي إلى وجود معارضة ضعيفة هذا و من جهة أخرى نظام الأغلبية البسيطة يعني أن تفوز في الانتخاب القائمة أو المترشح الذي حصل على اكبر عدد من الأصوات بالرغم من أن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين اكبر من ½ مجموع الأصوات المعبر عنها [1]

ب - عيوب نظام الأغلبية

- إقصاء أحزاب الأقلية من التمثيل البرلماني، وكذلك فان عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب في الانتخابات تعتمد بشكل كبير ليس على عدد الأصوات فقط بل أيضا على مكان تسجيل هذه الأصوات.

- استثناء أحزاب الأقلية التي ثبت أنها اكثر ميلا لإحداث عدم استقرار خارج النظام السياسي مما تكون عليه عند إدخالها في تركيبة التمثيل السياسي نتيجة الاهتمام بالجغرافيا اكثر من الاهتمام بالشعب.

- استثناء أفراد المجموعات الأقلية العرقية من التمثيل البرلماني.

- انخفاض إمكانية انتخاب النساء في طل نظام الأغلبية مما عليه في ظل التمثيل النسبي

- حرمان الأقليات من التمثيل حيث يستطيع حزب واحد أن تستحوذ على كافة مقاعد الدائرة ويحرم الاقليات من التمثيل [2]

- شيوع الأصوات المهدورة حيث تصل في نظام الأغلبية إلى اكثر من 60% كما هو الحال في الانتخابات الفلسطينية 1996 السابقة أو الأردن خلال (1989، 1993، 1997)،ولكن في ظل نظام التمثيل النسبي تكون هذه النسبة حوالي 10% في اغلب الاحيان ، وتعتمد بشكل أساسي علي أساس نسبة الحسم.

- يمكن للحزب الفائز الحاصل على 30% – 40% من أصوات المقترعين ولكنه يستحوذ على 50% – 70% من المقاعد، حيث حصل الحزب الشعبي المنغولي عام 1992 على 95% من المقاعد ، بينما لم يحصل إلا على 57% من الأصوات.

- وتستطيع الأحزاب الحاكمة أن تعمل على تغيير حدود الدائرة الفردية بما يخدم مصلحتها [3]

---

[1] David M. farrell ,Electoral Systems a comparative introduction , second edition , red globe press , london , united kingdom , 2011 , P 55

[2] د/ احمد عبد عباس مغير الجبوري ، محاضرات في مقياس النظم الانتخابية ، كلية الاداب ، القسم قسم اللغة العربية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011 ، ص 2

[3] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 12

- يؤدي الى تشويه الديمقراطية نظرا لعدم العدالة في توزيع المقاعد ، و تفشي ظاهرة الفساد على المستوى المحلي [1]

- يؤدي الى ظلم الأقليات لان الأحزاب الكبيرة هي التي تكتسح الأصوات والمقاعد النيابية [2]

ثانيا : نظام التمثيل النسبي

1 - تعريف نظام التمثيل النسبي

يتطلب التمثيل النسبي استخدام دوائر تعددية تشمل أكثر من مقعد واحد ، في هذه النظم، يقدم كل حزب أو كيان سياسي قائمة بمرشحيه لدوائر تعددية ، ويقوم الناخبون بالتصويت لهذه القوائم. وعليه، يحصل كل حزب على حصة من المقاعد تقارب النسبة التي حصل عليها من أصوات الناخبين. وفي حال اعتماد القوائم المغلقة، يتم اختيار الفائزين حسب ترتيبهم على القائمة.

أما في حال اعتماد القوائم المفتوحة أو القوائم الحرة فان خيارات الناخبين تؤثرعلى فرص المرشحين بالفوز تبعاً لعدد الأصوات الفردية التي يحصل عليها كل مرشح [3] ، لذلك فإن التمثيل النسبي هو اعطاء كل حزب او كل تجمع يمثل رأياو اتجاها معينا عددا من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية [4]

ونظام التمثيل النسبي يظهر بصور متعددة .فهناك نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة ،ونظام التمثيل النسبي مع امكان المزج بين القوائم المختلفة ،وباعتماد نظام التمثيل النسبي فانه تظهر مشكلة تحديد المرشحين الفائزين في كل قائمة ،فاذا نالت قائمة مكونة من خمسة مرشحين اصواتا تعطي لها الحق في مقعدين فقط فاي من المرشحين الخمسة يفوز بالمقعد النيابي ؟ويمكن حل هذه المشكلة في حالة الاخذ بنظام المزج بين القوائم ،حيث يتفاوت عدد الاصوات التي يحصل عليها مرشحو القائمة الواحدة ،ومن ثم يمكن اعلان انتخاب المرشحين الذين حصلوا على اكثرية الاصوات بالنسبة الى بقية مرشحي القائمة [5]

ولكن الاشكال يظهر في حالة الاخذ بنظام القوائم المغلقة، فان جميع المرشحين في القائمة الواحدة في هذه الحالة يحصلون على العدد نفسه من الاصوات لان القوائم مغلقة ولايجوز للناخب ان يعدل فيها بل يجب عليه ان يختار قائمة باكملها ففي هذه الحالة تلجا النظم السياسية المختلفة الى احدى وسيلتين:

ـ الوسيلة الاولى: يتم بموجبها توزيع المقاعد بحسب ترتيب اسماء المرشحين في القائمة أي ان الحزب هو الذي يحدد مقدماكيفية التوزيع.

ـ الوسيلة الثانية: هي التي تعطي الناخب حق تحديد ذلك الترتيب بحسب تفضله الشخصي بمعنى انه على الرغم من ان الناخب يعطي صوته لقائمة كاملة فان قانون الانتخاب يعطيه الحق في ترتيب المرشحين

---

[1] مصطفى خواص ، الفساد السياسي في بلدان افريقيا ، جنوب الصحراء : انعكاساته و أليات مكافحته ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، 2019 ، ص 60

[2] أ.د/ علي هادي حميدي الشكراوي ، محاضرات في مادة النظم السياسية ، كلية القانون ، قسم القانون العام ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011-2012 ، ص 6

[3] ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 5

[4] ناجي علي محمد الدلوي ، الحماية الجنائية للعملية الانتخابية في القانون العراقي : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2020 ، ص 256

[5] د/ حوراء احمد شاكر العميدي ، محاضرات في مادة حرية و ديموقراطية ، النظم الانتخابية ، كلية طب الاسنان ، العلوم الاساسية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011 ، ص 12

فيعيد كتابة القائمة حسب رغبته وفي هذه الحالة يفوز من مرشحي القائمة المرشح او المرشحين بحسب عدد المقاعد التي فازت بها القائمة وتسمى هذه الطريقة التصويت مع التفضيل .

ونتيجة للانتقادات التي وجهت لنظام الاغلبية فقد لجأت الكثير من الدول الى نظام التمثيل النسبي الذي يحقق للاحزاب المختلفة تمثيلآ يتناسب قدر الامكان مع قوة كل منها وبذلك يكون المجلس النيابي مرآة صادقة لهيئة الناخبين ،فنظام التمثيل النسبي يحقق العدالة في توزيع المقاعد .

الا ان لنظام التمثيل النسبي عيوب ايضآ، فأن مايحققه في بلد ما قد لا يحققه في بلد اخر ، فهو نظام معقد الى درجة تجعل نتيجة الانتخابات لاتظهر الابعد ايام قد تتعرض فيها الى التزييف والتشويه ، ويزداد الامر تعقيدآ كلما اردنا الوصول الى طريقة تجعل التمثيل متناسبآ مع اهمية الاصوات التي يحصل عليها كل حزب ،كما ان هذا النظام يؤدي الى كثرة الاحزاب وتعددها وكثرة الاحزاب تجعل من الصعب قيام اغلبية برلمانية منسجمة وثابتة ،وبالتالي يؤدي الى عدم استقرار الحكومة .

اذا ان المشكلة في التمثيل النسبي هي في ايجاد قاسم مشترك لتوزيع الاصوات بين القوائم المختلفة ، وللوصول الى ذلك برزت طرائق عديدة كان منها على الاخص طريقتان اساسيتان : هما طريقة مخرج القسمة الانتخابي وطريقة العدد المتساوي ،فضلآعن طرائق اخرى استنبطتها الانظمة السياسية وبما ينسجم مع مصالحها الخاصة [1]

و في هذا الاطار هنالك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي هما: نظام القائمة الحزبية ونظام الحزب الواحد ، حيث يعتبر نظام القائمة الحزبية أكثر شيوعاً من هذين النظامين. وفي نطاق الحديث عن نظام القائمة الحزبية، نادراً ما تحتاج الدوائر الإنتخابية إلى عملية الترسيم، وقلما احتاجت إليها في أي وقت سابق. تصبح الدوائر الإنتخابية إذا ما تم توظيفها دوائر تعددية كبيرة، حيث تتطابق حدودها بشكل عام مع حدود التقسيمات الإدارية. وفي سبيل استيعاب التغييرات التي تطرأ على السكان، يجب أن يتم تحديد عدد المقاعد المخصصة للدوائر الفردية التعديدة، فضلاً عن إعادة ترسيم حدود الدوائر الإنتخابية.

حيث تعتبر الأصوات القابلة للتحويل، والتي تم إستخدامها في ايرلندا ومالطا النوع الثاني للتمثيل النسبي. ونظراً لأن الاقتراع يعتمد على المرشحين وليس على الاحزاب، توظف وتستخدم هذه الدول دوائر تعددية صغيرة يتراوح عدد أعضاءها ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء منتخبين لكل دائرة. وبذلك يجب إعادة ترسيم حدود الدوائر الإنتخابية بشكل دوري في هاتان الدولتان [2]

و على هذا الأساس فإن نظام الأغلبية هو ، دون شك الأقدم في العالم، غير أن التمثيل النسبي أن يزهو بكونه موضوعا لأكبر عدد من المؤلفات والمقالات التي كرست لتحليله، وقد تم تطبيق هذا النظام للمرة الأولى، في بلجيكيا 1889 وفي هذه الأيام يطبق في اكثر من 60 بلدا في العالم ، حيث أن العدالة هي الميزة الأولى لهذا النظام

فعندما يتناسب عدد المقاعد التي حصلت عليها القوى السياسية مع نسبة حضورها الانتخابي يكون التمثيل عادلا و إن أيا من القوى السياسية أو أي جزء من الرأي العام لا يستأثر من ناحية المبدأ بالتمثيل

---

[1] د/ حوراء احمد شاكر العميدي ، محاضرات في مادة حرية و ديموقراطية ، النظم الانتخابية ، كلية طب الاسنان ، العلوم الاساسية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011 ، ص 13

[2] النظم الإنتخابية التي تقوم بترسيم الدوائر الإنتخابية ، شيكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت : https://aceproject.org/ace-ar/topics/bd/bda/bda01-default/mobile_browsing ، ص 2

الكامل ، ولا يظل أيضا دون تمثيل ، كما أن التمثيل النسبي يفرض التصويت للقائمة مما يدل غالبا على أن أفكار المرشحين و الاحزاب تتفوق في الحملات الانتخابية بالتعارض مع شخصياتهم ، بالإضافة إلى ذلك فان التصويت يجري في دورة واحدة فقط ويتم تلافي السياسة المعروفة في الأنظمة التي تطبق الدورة الثانية مما يوفر في التكلفة الفعلية للانتخابات [1]

كما أنه يعتبر بلا منازع وباتفاق معظم الباحثين في علم السياسة أكثر الأنظمة الانتخابية قدرة على تمثيل مختلف مكونات المجتمع، خاصة و ان نظام الانتخاب النسبي يعتمد على القوائم الحزبية [2] ، يختلف تطبيق التمثيل النسبي باختلاف النظام الانتخابي المطبق في الدول التي تتبع التمثيل النسبي. فهو إما أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب السياسية فقط، أو أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق، أو تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق والهيئات العامة كالنقابات. والتمثيل النسبي يعني أن نسبة التمثيل في البرلمان تعتمد على النسبة التي يحصل عليها الحزب أو التجمع في الانتخابات. وأغلب أنظمة التمثيل النسبي تعتمد نظام الدائرة الواحدة وانتخاب القائمة لا الأشخاص [3]

2 ـ صور نظام التمثيل النسبي

هناك نموذجين أساسيين في تقسيم نظام التمثيل النسبي:

أ ـ التمثيل النسبي الكامل و التمثيل النسبي التقريبي

ـ التمثيل النسبي الكامل

ـ تعريف التمثيل النسبي الكامل

تعتبر البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة، ويتم توزيع المقاعد للقوائم أو الأحزاب حسب حصتها (نسبتها) الإجمالية، كما هو معمول به في الكنيست الإسرائيلي ، حيث في هذا النوع تُعْتَبر البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة، ويتم توزيع المقاعد للقوائم أو الأحزاب حسب حصتها (نسبتها) الإجمالية ، كما هو معمول به في الكنيست الإسرائيلي ، وفي هذا النظام تكون الدولة كلها إطاراً واحداً أو دائرة واحدة وتكون القوائم المتنافسة قوائم وطنية ولا يقدم كل حزب إلا قائمة وطنية وحيدة بها كل مرشحيه.

ثم بعد ذلك يتم استخراج القاسم الانتخابي من قسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدولة كلها على عدد المقاعد البرلمانية ، والمقاعد الباقية توزع على أساس اربع طرق عالمية معروفة وهى أكبر البواقي أو أكبر المتوسطات أو بطريقة هوندت أو بطريقة سانت لوجي [4] ، كما اخذ النظام الانتخابي المصري حاليا في 2011 بطريقة اكبر البواقي ، و يتم توزيع المقاعد على القوائم على مرحلتين هما:

---

[1] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 3

[2] مهند مصطفى ، النظم الانتخابي وأثرها في الاندماج الاجتماعي و السياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي : حالتا مصر و تونس ، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعي و الإنسانية 30 - 31 مارس 2013 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر ، 2013 ، ص 10

[3] النظم الانتخابية في العالم ، مركز المجتمع المدني و الديموقراطية ، 6 فبراير 2013 ، موقع الانترنيت : https://www.ccsd.ngo/ar ، ص 2

[4] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 83

ـ المرحلة الأولى

في هذه المرحلة توزع المقاعد بناءً على القاسم الانتخابي، الذي يقصد به الرقم الذي نحصل عليه من قسمة عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة على عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة، فإذا كان عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة 125000 صوت وكان عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة (5) مقعد فإن القاسم الانتخابي يكون: بقسمة عدد الاصوات الصحيحة في الانتخابات 125000 صوت على عدد المقاعد المخصص للدائرة هو 5 مقاعد يكون القاسم الانتخابي هو الناتج 25000 ألف صوت لكل مقعد [1]

وعلى ذلك توزع المقاعد المخصصة للدائرة على القوائم بقدر عدد المرات التي تحصل فيها كل قائمة على القاسم الانتخابي ونوضح ذلك بالمثال التالي:

-القائمة الأولى حصلت على 60000 صوت فتكون قد استجمعت القاسم الانتخابي مرتين فتحصل على مقعدين ويتبقى لها 10000 صوت لم تستغل.

-القائمة الثانية حصلت على 46000 صوت أي أنها استجمعت القاسم الانتخابي مرة واحدة فتحصل على مقعد واحد ويتبقى لها 21000 صوت لم تستغل.

-القائمة الثالثة حصلت على 19000 صوت وهذا الرقم أقل من القاسم الانتخابي وبذلك يتبقى لها 19000 صوت لم تستغل.

وبذلك يصبح عدد المقاعد المشغولة (3) مقاعد من (5) أي يبقى (2) مقعدين غير مشغولين.

و كمثال أخر :

طالما أن النظام المتبع هو نظام التمثيل النسبي الشامل فأن الطريقة المتبعة في توزيع المقاعد هي طريقة القاسم القومي التي تعني قسمة عدد الأصوات الصحيحة المشاركة في الانتخابات على عدد مقاعد البرلمان حيث يمثل الناتج (القاسم القومي) الذي يقسم بدوره على عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة فيكون الناتج هو عدد المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة ، ولتوضيح ذلك نورد المثال الاتي :
ـ إذا فرضنا أن أجمالي عدد الأصوات الصحيحة هو (500000) وان عدد المقاعد هو (100) مقعد فأن القاسم القومي يمثل { 500000 ÷ 100 = 5000 } القاسم القومي.
فإذا كانت لدينا ثلاثة قوائم حصلت الأولى على (254000) صوت والثانية على (212000) والثالثة على (33500) فأن عدد مقاعد كل قائمة يكون حسب الاتي:
50 = 5000 ÷ 254000مقعد حصة القائمة الأولى ويبقى لديها (4000) صوت.
42 = 5000 ÷ 212500مقعد حصة القائمة الثانية ويبقى لها (2500) صوت.
6 = 5000 ÷ 33500مقعد حصة القائمة الثالثة ويبقى لها (3500) صوت [2]

ـ المرحلة الثانية

يتم توزيع المقعدين المتبقين في المثال السابق بإحدى الطرق الاربع وهى أكبر البواقي أو أكبر المتوسطات أو بطريقة هوندت أو بطريقة سانت لوجي

---

[1] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 4

[2] عامر زغير الكعبي ، ملاحظات حول نظام الانتخاب بالقائمة وفق التمثيل النسبي على مستوى الدولة، مجلة الفرات ، العدد الاول ، مركز الفرات ، العراق ، موقع الانترنيت: http://www.fcdrs.com/mag/issue-1-3.html ، ص 1

فطريقة أكبر البواقي ، والتي تعني منح المقاعد الباقية في الدائرة للقوائم التي لديها أكبر بواقي أصوات غير مستغلة، وهي في المثال السابق كالتالي:

-القائمة الثانية لديها اكبر بواقي أصوات غير مستغلة تبلغ 21000 صوت يضاف لها مقعد فيصبح عدد المقاعد لديها 1+1= 2 مقعدين ((و تفصيلا مقاعد القائمة الثانية مقعد على أساس القاسم الانتخابي ومقعد على أساس اكبر البواقي)) [1]

-القائمة الثالثة تليها حيث لديها 19000 صوت غير مستغلة فيضاف لها مقعد فيصبح عدد المقاعد لديها 0+1= 1 مقعد ((و تفصيلا مقاعد القائمة الثالثة 0 مقاعد على أساس القاسم الانتخابي و 1 مقعد على أساس اكبر البواقي)) ، وبالتالي يصبح توزيع المقاعد كالتالي:

عدد المقاعد التي حصلت عليها القائمة:

الأولى/ وحصلت على 60000 صوت

الثانية/ وحصلت على 46000 صوت

الثالثة/ وحصلت على 19000 صوت

أما بالنسبة لطريقة توزيع مقاعد البرلمان المتبقية في المثال الثاني :

يلاحظ أن عدد المقاعد البرلمانية بطريقة القاسم القومي ووفقاً للمثال السابق هي (98) مقعد من اصل (100) مقعد أي التوزيع المبدئي وفق نظام القاسم القومي قد لا يستوعب كل المقاعد البرلمانية بل تبقى عدد من القائمة الشاغرة التي يتم توزيعها بأكثر من طريقة أهمها

- طريقة اكبر باقي للأصوات

وفقاً لهذا النظام فأن المقاعد المتبقية تكون من حصة القائمة التي تمل اكبر باقي من الأصوات وهي في المثال المذكور بالقائمة الأولى حيث لديها 4000 صوت ، حيث تعطى مقعد واحد على أن يعطى المقعد الأخير للقائمة رقم (3) كونها تمثل ثاني اكبر باقي

- طريقة اكبر متوسط للأصوات

تتمثل هذه الطريقة بمنح كل قائمة مقعد أضافي افتراضي مع ما لديها من مقاعد حصلت عليها وفق التوزيع المبدئي ثم تقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة كل قائمة مع المقعد الافتراضي ويكون ناتج القسمة متوسطاً خاصاً لكل قائمة ثم يعطى احد المقاعد المتبقية للقائمة التي تمتلك اكبر متوسط ثم تعاد العملية أكثر من مرة حتى توزع جميع المقاعد المتبقية وبالرجوع إلى قانون الانتخابات العراقي نجده قد أخذ بطريقة اكبر باقي لتوزيع المقاعد المتبقية [2]

- تقييم نظام التمثيل النسبي الشامل

على الرغم من المحاسن التي لا تنكر لنظام التمثيل النسبي والمتمثلة بتحقيق العدالة بين الأحزاب المشاركة وزيادة دور الناخب في العملية الانتخابية ، إلا انه في الوقت عينه لا يخلو من عيوب قد يكون تأثيرها في العراق في ظل الظروف التي يعشها أكثر وقعاً مما لو أخذت به دولة أخرى وذلك للأسباب الآتية-:

- أن اكبر الدائرة الانتخابية التي تشمل الدولة برمتها تجعل الناخب في وضع لا يحسد عليه كونه يجهل معظم الأسماء التي تتضمنها قوائم الأحزاب مما يصعب معه أن يدلي بصوته بشكل منتج سيما إذا علمنا

---

[1] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 5

[2] عامر زغير الكعبي ، ملاحظات حول نظام الانتخاب بالقائمة وفق التمثيل النسبي على مستوى الدولة، مجلة الفرات ، العدد الاول ، مركز الفرات ، العراق ، موقع الانترنيت: http://www.fcdrs.com/mag/issue-1-3.html ، ص 2

أن القائمة ستكون مغلقة بمعنى أن الناخب لا يستطيع أن يمزج بين أكثر من قائمة ليشكل القائمة التي يريدها.
- أن مثل هذا النظام يكون بيئة صالحة لتجمع بعض الكيانات السياسية الغريبة في أفكارها والمتطرفة في نشاطها داخل البرلمان من خلال تجميع الأصوات التي حصلت عليها في داخل الدائرة الانتخابية الكبيرة الذي يمكنها من الفوز ببعض مقاعد البرلمان بالشكل الذي يكفي لأحداث زعزعة وعدم استقرار داخل البرلمان.
- أن هذا النظام يمكن أن يكتب له النجاح في ظل الدول الصغيرة التي لا يزيد سكانها بضع ملايين ، لذلك لاغرو إذا وجدنا أن دويلة إسرائيل قد سارعت لتطبيق هذا النظام لأنه يتناسب مع اختلافاتها الفكرية كونها موطن يهود العديد من دول العالم ذات المشارب المختلفة فضلاً عن أن معظم أعضاء البرلمان (الكونيت) من سكان تل أبيب لذلك فأن هذا النظام قد ينجح في إسرائيل لكنه من غير الممكن أن ينجح في دولة كالعراق ذات الخصائص والظروف المختلفة[1]

- التمثيل النسبي التقريبي

- تعريف التمثيل النسبي التقريبي

تجري الانتخابات في عدة دورات انتخابية ويتم توزيع المقاعد على هذا الأساس، حيث يقبل هذا النظام ربما تفاوتا بين عدد الأصوات التي حصل عليها حزب ما في البلد بمجمله وبين عدد المقاعد التي يفوز بها. وحيث أن نظام التمثيل النسبي يشكل انعكاسا لتمثل كافة الأحزاب والطيف السياسي [2]

و في هذا الاطار فان نظام التمثيل النسبي هو الذي توزع فيه المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية حسب النسب التي حصلت عليها كل قائمة و بهذه الطريقة الفوز لا يكون للقائمة التي حصلت على الأغلبية المطلقة فقط كما هو الحال في نظام الأغلبية المطلقة أو على أكثرية الأصوات كما هو الحال في نظام الأغلبية النسبية و إنما يتم توزيع المقاعد في ظل التمثيل النسبي على القوائم المختلفة بحسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها

فنظام التمثيل النسبي يهدف لاستغلال أقصى عدد ممكن من الأصوات المعبر عنها، مثلا :إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من 500000 ناخب و نفترض أنهم كلهم توجهوا للاقتراع، ولا يوجد أي صوت ملغى لنفترض أيضا أن التنافس بين قائمتين على 5 مقاعد، فتحصلت القوائم على الأصوات بالتوزيع التالي:

- القائمة (أ) : 251000 صوت

- القائمة (ب) : 249000 صوت

كيف يمكن توزيع المقاعد ؟ هناك عدة طرق لتوزيع المقاعد منها :

[1] عامر زغير الكعبي ، ملاحظات حول نظام الانتخاب بالقائمة وفق التمثيل النسبي على مستوى الدولة، مجلة الفرات ، العدد الاول ، مركز الفرات ، العراق ، موقع الانترنيت: http://www.fcdrs.com/mag/issue-1-3.html ، ص 3

[2] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 13

ـ المعامل الانتخابي

هو الناتج الانتخابي و هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبرعنها على عدد المقاعد المطلوب شغله [1] أي في هذا المثال : 100000=5/500000 صوت ، و عليه فإن المعامل الانتخابي =عدد الأصوات المعبر عنها /عدد المقاعد التي يجب شغلها .

أي لكل مائة ألف صوت مقعد واحد و العملية الحسابية التالية تتمثل في توزيع المقاعد على كل قائمة و يكون كالتالي:

ـ القائمة (أ) : 251000 / 100000 = 2.51

ـ القائمة (ب) : 249000 / 100000 = 2.49

وهكذا تتحصل كل قائمة على مقعدين، ثم يوزع المقعد الخامس على القائمة (أ) لأنها حصلت على اكبر عدد من الأصوات المتبقية و هو 51000 صوت متبقي و عليه النتيجة النهائية هي:

ـ القائمة (أ) تتحصل على 3 مقعدين

ـ القائمة (ب) تتحصل على مقعدين

ـ طريقة العدد الموحد

هنا يتدخل المشرع ليحدد عن طريق القانون ما هو عدد الأصوات الواجب الحصول عليها للفوز بـمقعد في الدائرة الانتخابية [2]، مثلا :ينص القانون على أن الفوز بمقعد لابد من الحصول على 50000 صوت فإذا حصل الحزب (أ)على 150000 صوت فيكون عدد المقاعد المحصل عليه هو 3 مقاعد = 150000/50000

ـ طريقة المعامل الوطني

المعامل الوطني هو حاصل قسمة جميع الأصوات المعبر عنها على المستوى الوطني على عدد المقاعد في كل الوطن، بعد الحصول على المعامل الوطني، نقوم بتقسيم الأصوات التي حصل عليها كل حزب في كل دائرة انتخابية على المعامل الوطني فنتحصل على عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية.

هذه الطريقة غير مستعملة لأننا لا نستطيع حساب المعامل الوطني إلا بعد إجراء الانتخاب و فرز الأصوات لمعرفة عدد الأصوات المعبر عنها على مستوى وطني، و كل هذا يتطلب جهدا و وقتاً طويلاً مما يتيح فرصة التزوير و الغش [3]

ـ مشكلة باقي الأصوات

من النادر جدا أن يقبل عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة القسمة على العدد الذي يمثل المتوسط أو العدد الموحد دون باق، فكثيرا ما يبقى عدد من الأصوات قد يكون اصغر أو اكبر من العدد المقسوم عليه دون أن تستفيد منه القائمة في التمثيل، لذلك كيف يمكن توزيع هذا الباقي

نأخذ المثال التالي :

---

[1] أفين خالد عبد الرحمان ، المركز القانوني لعضو الرلمان ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى المركز العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2017 ، ص 128

[2] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 39

[3] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 38

في الدائرة الانتخابية تتنافس 4 أحزاب على 5 مقاعد لنفرض أن الأصوات المعبر عنها هي 20000 صوت تحصلت الأحزاب المتنافسة على الأصوات كالتالي:

- حزب (أ) حصل على 34000 صوت
- حزب (ب) حصل على 28000 صوت
- حزب (ج) حصل على 19000 صوت
- حزب (د) حصل على 10000 صوت
- المعامل الانتخابي هو 5/100000 = 20000

لتوزيع المقاعد تقسم عدد الأصوات التي تحصل عليها كل حزب على المعامل الانتخابي كالتالي :

- حزب (أ) حصل على 34000 : 20000 = 02 مقعد و الباقي 3000 صوت
- حزب (ب) حصل على 28000 : 20000 = 01 مقعد و الباقي 8000 صوت
- حزب (ج) حصل على 19000 : 20000 = 00 مقعد و الباقي 19000 صوت
- حزب (د) حصل على 10000 : 20000 = 00 مقعد و الباقي 10000 صوت

نلاحظ انه وزعت 3 مقاعد من اصل 5 و بقي اثنان لم توزع، لذلك هناك عدة أساليب لتوزيع بقايا الأصوات، لعل من أهمها طريقة الباقي الأكبر و طريقة المعدل الأقوى [1]

- طريقة الباقي الأكبر

في هذه الطريقة ننظر إلى الحزب الذي تبقى له اكبر عدد من الأصوات و نعطيه مقعد، ثم الحزب الذي يليه حتى يتم توزيع باقي المقاعد [2]، ففي المثال السابق الحزب (ج) تبقى له 19000 صوت وهو أكبر باقي إذاً يأخذ مقعد، يليه الحزب (د) يأخذ مقعداً أيضاً، فتكون النتيجة النهائية كالتالي :

- حزب (أ) يحصل على (02) مقعدان
- حزب (ب) يحصل على (01) مقعد
- حزب (ج) يحصل على (01) مقعد
- حزب (د) يحصل على (01) مقعد

- طريقة المعدل الأقوى

تقوم هذه الطريقة على قسمة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على عدد المقاعد التي أخذها، زائد مقعد افتراضي، فالحزب الذي يتحصل على أعلى متوسط سيتحصل على أحد المقاعد، في المثال السابق :

- حزب (أ) حصل على 34000 : 20000 = 02 مقعد و الباقي 3000 صوت
- نضيف له مقعد افتراضي أي : 02 مقعد + صوت افتراضي = 03 مقاعد

[1] مصطفى أبو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، جامعة ميتشيغان ، 1984 ، ص 122

[2] أفين خالد عبد الرحمان ، المركز القانوني لعضو الرلمان ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى المركز العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2017 ، ص 128

ثم نقسم عدد أصواته ككل على 03 مقاعد فنحصل على المعدل الانتخابي بالشكل التالي :

14.66=1+2/34000 صوت لكل مقعد، و بنفس الطريقة نجري العمليات الحسابية للأحزاب الأخرى

- حزب (ب) حصل على 28000 صوت/1+1=14000

- حزب (ج) حصل على 19000 صوت/1=19000

- حزب (د) حصل على 10000 صوت/1=10000

الحزب الذي لديه أقوى معدل هو الحزب (ج) 19000 إذا سينال المقعد الأول، يليه الحزب (ب) لان معدله 14000 صوت، أما الحزب (د) فلا يأخذ أي مقعد بعكس الطريقة السابقة فقد اخذ مقعد واحد

- طريقة هونـدت

هوندت هو عالم رياضيات بلجيكي و سميت هذه الطريقة بطريقة هونـدت لأنه هو من اكتشفها ، و تتم عبر ثلاثة مراحل على ضوء المثال السابق

- يقسم عدد الأصوات المحصل عليها في كل قائمة على 5، 4، 3، 2، 1 حتى يستنفذ عدد المقاعد (في المثال السابق عدد المقاعد هو 5)

- يرتب القاسم المحصل عليه ترتيباً تنازلياً إلى غاية استنفاذ المقاعد المتنافس عليها في الدائرة الانتخابية .

- كل حزب يفوز بعدد مقاعد المحصل عليها من قسمة عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة على القاسم المشترك (القاسم المشترك هو آخر قاسم في الترتيب)[1]

ب - نظام القائمة النسبية و نظام الصوت الواحد المتحول.

و في هذا الاطار يوجد تقسييم أخر لنظام التمثيل النسبي ، حيث يستخدم المفهوم في ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين، إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة وينقسم إلى:

- نظام القائمة النسبية

- تعريف نظام القائمة النسبية

يقوم كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي بتقديم قائمة من المرشحين لدائرة انتخابية تعددية، ويقوم الناخبين بالاقتراع لصالح الحزب ويفوز الحزب بحصة من المقاعد تتناسب مع حصته من الأصوات، أما المرشحون الفائزون فيتم احتسابهم حسب ترتيبهم التسلسلي في القائمة الحزبية ، و من الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام: الارجنتين، اسرائيل، الأكوادور، أيسلندا، البرتغال، تركيا، البوسنة والهرسك، تونس، الجزائر، جزر الانتيل الهولندية.

[1] سريان محمد سعيد فالح بدارنة ، الانتخابات النيابية الأردن نموذجا ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، بدون سنة نشر ، ص 184

ـ مميزات النظام

يعمل على زيادة حظوظ ممثلي الاقليات في الفوز بالانتخابات، ويعطى فرصة أكبر في حصول المرأة على تمثيل لها [1]

ـ يعتبر الوطن دائرة انتخابية واحدة.

ـ يصوت الناخب لقائمة انتخابية واحدة فقط على مستوى الوطن.

ـ القائمة مغلقة.

ـ تحصل القوائم على نسبة من مقاعد المجلس مساوية لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها شريطة اجتيازها لنسبة الحسم [2]

ـ نظام الصوت الواحد المتحول

ـ تعريف نظام الصوت الواحد المتحول

يقوم على أساس وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل، ويقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية، وممكن اختيار مرشح واحد، و عادة ما يتم استخدام الاصوات المطلوبة لانتخاب المرشح بطريقة دروب (عدد الأصوات / المقاعد +1) + 1 ، و من الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام: ايرلندا، مالطا، انتخابات مجلس الشيوخ في استراليا، الانتخابات المحلية في ايرلندا الشمالية.

ـ مميزات النظام

يعمل على الحفاظ على العلاقة المباشرة بين الناخبين وممثليهم المنتخبين، يحفز الاحزاب السياسية على التعاون فيما بينها من خلال تبادل الفضليات [3]، و ينتقد هذا النظام على ان النظم التفضيلية غريبة وغير معهودة من قبل المجتمعات وتتطلب مستويات جيدة من الوعي، تفاصيل فرز الاصوات كثيرة التعقيد، يؤدي الى انقسامات داخل الأحزاب السياسية.

3 ـ تقدير نظام التمثيل النسبي

أ ـ مزايا نظام التمثيل النسبي

ـ يسهل حصول أحزاب الأقلية على تمثيل في البرلمان، ويعمل آلية لبناء الثقة.

---

[1] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 6

[2] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 7

[3] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 99

- يشجع نظام التمثيل النسبي الأحزاب الكبيرة والصغيرة على حد سواء، على وضع قوائم متنوعة إقليميا وعرقيا وجنسيا، إذ أن عليها تلبية أذواق مجال موسع من المجتمع لزيادة عدد الأصوات في جميع أنحاء البلاد [1]

- يعكس تمثيل حقيقي وعادل للقوى والاحزاب في البرلمان.

- يشجع على المشاركة الواسعة في الانتخابات.

- يقلل من عمليات التزوير

- ويعمل نظام التمثيل النسبي على التقليل من مشكلة الأصوات المهدورة في الإقطاعيات الإقليمية.

- يقسم الوطن إلى دوائر انتخابية.

- عدد المقاعد المخصص للدائرة الواحدة يجب أن يتناسب مع عدد سكان الدائرة.

- يصوت الناخب لعدد من المرشحين بما لا يتجاوز عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية.

- يفوز المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات.

- يؤمن نظام الانتخاب النسبي العدالة الحسابية في توزيع المقاعد النيابية، ويسمح بالتعددية الحزبية، وبتمثيل كل حزب في البرلمان بحسب نسبة الأصوات التي حصل عليها. وهو بالتالي يعكس التنوع السياسي في البلد واتجاهات الرأي العام، ويُسهم في تمثيل مختلف القوى السياسية والاجتماعية، فيحصل كل فريق على حقه وينال حصة من المقاعد تعادل حصته من مجموع عدد المقترعين، الأمر الذي لا يوفره النظام الأكثري [2]

- كما يسهم النظام النسبي في تحديث الحياة السياسية ورفع مستواها لأنه يحد من شخصنة الخيارات السياسية، ويُحفِّز على إنشاء الجبهات والتكتلات القائمة على أساس البرامج السياسية، وينمي الحياة الحزبية ، كما أنه يُفسح في المجال أمام النخب السياسية الجديدة والقوى الاجتماعية الصاعدة لدخول البرلمان، ويدفع باتجاه إصلاح الحياة البرلمانية عبر التأثير في قيام كتل برلمانية منظَّمة، وفي إقامة تحالفات بينها بهدف تكوين أكثرية موالية تقابلها أقلية معارضة، وتكوين قاعدة صلبة لقيام حكومات مسؤولة على أساس برامج محدَّدة ومُعلنة وحائزة تأييد الناخبين [3]

- كذلك يُشجع على توسيع مشاركة الفئات الاجتماعية في تشكيل اللوائح الانتخابية، وقد أدى في أوروبا مثلًا إلى ارتفاع نسبة المشاركة النسائية في مجالس نواب الدول التي تعتمده إلى ثلاثة أضعاف ما هي عليه في البرلمانات المنتخبة على أساس النظام الأكثري، ولعل الميّزة الأهم لنظام الانتخاب النسبي هي في أنه يقود إلى رفع نسبة المشاركة في الحياة العامة، عن طريق الانتخابات النيابية، لأنه يضمن لجميع المقترعين عدم ذهاب أصواتهم هدرًا، كونهم سوف يتمثلون في البرلمان أيًا تكن اللائحة التي اقترعوا لها. وهذا يحد من إمكان الشعور «بالغبن» أو «الإقصاء» لدى بعض الناخبين.

---

[1] حبيب صادق ، في وادي الوطن : مقاربات في شؤون لبنان و شجونه (1995 - 2005) ، الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص 422

[2] ناجي علي محمد الدلوي ، الحماية الجنائية للعملية الانتخابية في القانون العراقي : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2020 ، ص 258

[3] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 7

ـ يسمح نظام التمثيل النسبي بتمثيل الأقليات السياسية تمثيلا عادلا في البرلمان، فتحصل هذه الأقليات على مقاعد نيابية تتناسب و الأصوات التي حصلت عليها في المعركة الانتخابية، ومن جهة أخرى تـتحفظ هذه الأحزاب الصغيرة باستقلالها و برامجها الذاتية على عكس نظام الأغلبية الذي يؤدي إلى محاباة حزب الأغلبية فتضطر بعض الأحزاب الصغيرة إلى الاندماج في الأحزاب الأخرى الأقوى منها لكي تحصل على مقاعد في البرلمان [1]

ـ يضمن التمثيل النسبي التمثيل الصادق للشعب بمختلف اتجاهاته و ميوله مما يؤدي إلى تكوين هيئة نيابية تعبر بصورة صادقة عن آراء الشعب و ميوله لذلك يعد نظام التمثيل النسبي النظام الأكثر اتفاقا مع النظام البرلماني

ـ يحول نظام التمثيل النسبي دون الاستبداد في البرلمانات ذلك لوجود أحزاب صغيرة تمكنت من خلال هذا النظام من الحصول على مقاعد، فتعمل جاهدة لتفرض وجودها و تشكل معارضة قوية في البرلمان.

ـ نظام التمثيل النسبي يشجع الناخبين على ممارسة حقوقهم الانتخابية فيحرسون على الإدلاء بأصواتهم لأحزابهم لأنهم على يقين من أن كل صوت له وزن في هذا النظام الانتخابي ، و هو النظام الأكثر توافقية مع النظام الديموقراطي [2]

ـ هذا النظام يسمح بتمثيل أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية في البرلمان إذ يجعل من الصعب تكوين أغلبية برلمانية متجانسة، و يعمل على عدم الاستقرار الحكومي و يعرقل العمل التشريعي، لذلك تسعى الأحزاب لإقامة تكتلات داخل البرلمان من اجل دعم حزب قوي لشكل حكومة ائتلافية توزع فيها الحقائب الوزارية على أعضاء تلك الأحزاب.

ب ـ عيوب النظام النسبي

ولكن على الرغم من مزايا هذا النظام إلا أن هناك العديد من المنتقدين له يسردون بعض العيوب وهي:

ـ أن التمثيل النسبي يهدد بإحداث اختناقات تشريعية في حكومات الائتلافيات متعددة الأحزاب.

ـ عدم استقرار الائتلافيات الحكومية ويزيد من عدم الاستقرار.

ـ يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى تجزئة الأحزاب [3]

ـ في كثير من الأحوال تتخذ القرارات السياسية المصيرية بسبب المجاملة السياسية التي يضطر الحزب الكبير التي تبنيها في علاقته مع بقية الأحزاب المشاركة معه في الوزارة

ـ من بين الانتقادات الموجهة لنظام التمثيل النسبي أيضا انه نظام معقد وهناك صعوبة كبيرة في إجراء التوزيع النسبي للمقاعد وعملية تحديد النتائج و فرز الأصوات كذلك هي عملية معقدة من الناحية الحسابية فتؤدي إلى تأخير النتيجة الانتخابية مما قد يعرضها لعملية التزوير

---

[1] ناجي علي محمد الدلوي ، الحماية الجنائية للعملية الانتخابية في القانون العراقي : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2020 ، ص 258

[2] خليل محسن ، نظم السياسة و الدستور اللبناني ، دار النهظة العربية ، بدون بلد النشر ، 1975 ، ص 173

[3] د.طالب عوض ، محاضرة في مقياس الحكامة الانتخابية ، ماستر القانون والعلوم الادارية ، جامغة عبد النالك السعدي بطنجة ، المغرب ، موقع الانترنيت : ص 12

ـ تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تبتز الأحزاب الكبيرة لتشكيل حكومات ائتلافية حيث نجد انه في إسرائيل تعتبر الأحزاب الدينية المتطرفة ضرورة لتشكيل الحكومة، بينما عاشت إيطاليا اكثر من 50 عاما في ظل حكومات ائتلافية غير مستقرة [1]

ـ كما بسبب تعدد القوى داخل الندوة البرلمانية، قد يتعذر تأمين الأكثرية اللازمة لقيام البرلمان بواجباته ، كما أنه يعيق قيام حكومة أكثرية متجانسة ومستقرّة نظرًا إلى عدم وجود أكثرية نيابية متجانسة ، إضافة إلى ذلك يحد نظام الانتخاب النسبي من حرية الناخبين لأنه يرتكز على نظام اللائحة الحزبية ابي من حرية الناخبين لأنه يرتكز على نظام اللائحة الحزبية الانتخابية، ولا يعطي الناخب الحرية في التعديل والتغيير والتشطيب ، ويتطلَّب نظام الانتخاب النسبي اللجوء الى أساليب حسابية معقَّدة للتوصل الى تحديد ما يحصل عليه كل حزب من مقاعد، كما أنه يمنع اللجوء الى الانتخابات الفرعية لملء مركز نيابي شغر بوفاة أحد النواب أو استقالته، وهو يؤدي إلى التركيز على المناطق والمراكز الانتخابية الكبيرة في قوائم الأحزاب وإهمال المناطق النائية. وعندما يكون عدد الأحزاب كبيرًا فإن التمثيل النسبي في البرلمان يؤدي إلى عدم استقرار سياسي [2]

الفرع السادس: النظام الانتخابي المختلط

أولا: تعريف النظام الانتخابي المختلط

أصبحت نظم الإنتخابات المختلطة أكثر شيوعاً، فهي توظف كلا نظامي التمثيل النسبي للقائمة الحزبية، والدوائر الإنتخابية لنظام الحزب الواحد، مع متطلبات تعددية أو أغلبية الأصوات. يعتبر نظام الإنتخابات الألماني نموذجاً لنظام الإنتخابات المختلط [3]

لذلك يجب تطبيق عملية ترسيم الدوائر الإنتخابية بشكل دوري لكي تتماشى مع التغييرات في أعداد السكان، وذلك يعود إلى قيام النظم المختلطة بدمج الدوائر الفردية [4]، حيث تعتمد أهمية عملية الترسيم وتأثير عملية ترتيب الدوائر الإنتخابية على نتائج الإنتخابات وعلى ما إذا كان يتم استخدام مقاعد القائمة الحزبية في سبيل تصحيح أية أخطاء تتعلق في علاقة المقاعد بالأصوات التي تنتج عن إنتخابات الدوائر الفردية [5]

---

[1] مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org ، ص 14

[2] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 8

[3] النظم الإنتخابية التي تقوم بترسيم الدوائر الإنتخابية ، شيكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت : https://aceproject.org/ace-ar/topics/bd/bda/bda01-default/mobile_browsing ، ص 2

[4] نظام بركات ، مركز القدس للدراسات السياسية ، الفوانين الناظمة للعمل الحزبي في الأردن : موجبات المراجعة و التغيير ، المنهل للنشر و التوزيع ، 2010 ، بدون دولة النشر ، ص 42

[5] هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017 ، ص 40

وفي بعض الدول مثل ألمانيا، تستخدم المقاعد المخصصة لنظام القائمة الحزبية للتعويض عن أية أخطاء على نسبة المقاعد-إلى-الأصوات التي نتجت على مستوى الدوائر الإنتخابية. تسمى النظم المختلطة التي تستخدم مقاعد القائمة الحزبية في نية التعويض عن الأخطاء بنظم "تناسب العضوية المختلطة"[1]

ويعود ذلك إلى نسبية نتائج الإنتخابات. وفي بعض الدول مثل روسيا، لا يتم استخدام مقاعد القائمة الحزبية من أجل التعويض عن الأخطاء التي قد تنتج عن إنتخابات الدوائر الفردية. وفي الواقع، يتم ببساطة إضافة المقاعد المخصصة للأحزاب المدرجة في عنصر القائمة الحزبية للإنتخابات إلى المقاعد الفائزة على مستوى الدوائر الإنتخابية. وبذلك يمكن أن تطرأ اخطاء على نسبة المقاعد-إلى-الأصوات الخاصة بالأحزاب. في هذا النظام المختلط، والذي يطلق عليه أحيانا اسم "النظام المتوازي"، تكتسب عملية ترسيم الدوائر الإنتخابية أهمية أكبر لأنها قد تاثر بشكل واضح على التركيبة الحزبية للمجلس [2]

من اجل الاستفادة من مميزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي وتقليل عيوب كلا النظامين، لجأت العديد من الدول إلى اعتماد " النظام المختلط " وهو معمول به حاليا في العديد من البلدان والذي يعني انتخاب عدد من المقاعد (نصفها مثلا) على أساس الدوائر الفردية (الأغلبية) والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي كما هو الحال في ألمانيا [3]، وسمحت بعض الأنظمة المختلطة للمرشح أن يشارك في الانتخابات الفردية للدوائر وكذلك أن يكون مرشحا ضمن القوائم في نظام التمثيل النسبي [4]

ثانيا : تقييم النظام الانتخابي المختلط

- يخصص جزء من مقاعد المجلس التشريعي لنظام التعددية الأغلبية والجزء الآخر لنظام التمثيل النسبي.

- يقوم على أساس الاستفادة من مميزات كل من النظم التعددية ونظم التمثيل النسبي، فهو أخذ النظم الانتخابية لانتخاب الممثلين بموجب نظامين مختلفين، أحدهما نظام القائمة النسبية والأخر نظام التعددية، حيث تعمل نتائج النظام النسبي على تعويض الخلل الحاصل في نسبة النتائج المنبثقة عن نظام التعددية، و من الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام: ألبانيا، ألمانيا، إيطاليا، المكسيك، نيوزيلندا، فنزويلا، و يتمتع بنفس المزايا والسلبيات لنظام القائمة النسبية [5]

- يقوم على الجمع بين النظامين الأكثري والنسبي، أو التوفيق بينهما بحيث يعتمد كل منهما في عدد من الدوائر ، كما يمكن تطبيق نظام الانتخاب المختلط بإجراء الانتخابات على دورتين، حيث يتم تطبيق نظام الانتخاب الأكثري في الدورة الأولى ونظام الانتخاب النسبي في الدورة الثانية، إذا لم تحصل أي لائحة

---

[1] Matthew soberg shugart, martin wattenberg , mixed – member electoral systems the best of both worlds , OXFORD university press , new york , usa , 2001 , P 10

[2] النظم الإنتخابية التي تقوم بترسيم الدوائر الإنتخابية ، شيكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت : https://aceproject.org/ace-ar/topics/bd/bda/bda01-default/mobile_browsing ، ص 3

[3] د/ احمد عبد عباس مغير الجبوري ، محاضرات في مقياس النظم الانتخابية ، كلية الاداب ، القسم قسم اللغة العربية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011 ، ص 4

[4] د.طالب عوض ، محاضرة في مقياس الحكامة الانتخابية ، ماستر القانون والعلوم الادارية ، جامغة عبد النالك السعدي بطنجة ، المغرب ، موقع الانترنيت : ص 13

[5] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 122

على الأكثرية المطلقة في الدورة الأولى، ما يُشجّع الأحزاب على التحالف للحصول على الأكثرية المطلقة في الدورة الأولى، ما يؤدي إلى زيادة تمثيل الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة.

وعلى الرغم من أن معظم الدول التي تعتمد النظام الديمقراطي في العالم تعتمد نظام الانتخاب النسبي، إلا أن بعض الدول الكبيرة وذات التراث العريق في الانتخابات بدأ خلال العقدين الأخيرين بالتحول نحو نظام الانتخاب المختلط الذي يتبنى نوعًا من نظام الصوت الواحد على مستوى المناطق ونظام التمثيل النسبي على المستوى الوطني. ومن الدول التي تحولت إلى هذا النظام، مصر وفرنسا وألمانيا وايطاليا وبوليفيا وفنزويلا ونيوزيلندا وهنجاريا [1]

ونذكر بعض الدول التي اعتمدت النظام المختلط حيث سيكون الرقم الأول عدد أعضاء البرلمان، والثاني عدد المقاعد الفردية والثالث هو عدد المقاعد للتمثيل النسبي على التوالي :

ألبانيا (140/ 100/ 40)، أرمينيا (131/ 75/ 56)، أذربيجان (125/ 100/ 25)، جورجيا (235/ 85/ 150)، مقدونيا (120/ 85/ 35)، روسيا (450/ 225/ 225)، أوكرانيا (225/450/ 225)، ليتوانيا (141/ 71/ 70)، بوليفيا (130/ 68/ 62)، المكسيك (500/ 300/ 200)، السنغال (120/ 65/ 55)، اليابان (480/ 180/300) ايطاليا (630 /475 /155) ، كوريا الجنوبية (273، 227،46) [2]

هذا وكانت بلغاريا قد اعتمدت" النظام المختلط" في حزيران 1990، وذلك لانتخابات البرلمان التأسيسي الذي اقر دستور بلغاريا في تموز 1991، والبالغ 400 عضو نصفهم 200 على أساس الدوائر الاقليمية للتمثيل النسبي، 200 مقعد على أساس الدوائر الفردية بنظام الأغلبية المطلقة أي (50% + 1) حيث جرى تقسيم البلاد الى 200 دائرة لكل منها مقعد واحد ، وجرت انتخابات لجولة ثانية في العديد من الدوائر، ومنذ عام 1992 انتقلت بلغاريا الى نظام التمثيل النسبي حيث تقسم 240 مقعد الى 31 دائرة مع نسبة حسم 4% وكانت نتيجة الانتخابات الاخيرة على النحو التالي :

- الحزب الاشتراكي حصل على 17,15% من الاصوات وفاز ب 48 مقعدا

- اتحاد القوى الديمقراطية 18،18% من الاصوات وفاز ب 51 مقعدا ،

- حركة سيمون الثاني حصلت على 42،74 % من الاصوات وحصلت على 120 مقعدا

- حركة حقوق الموطن (حزب الاقلية التركية) حصلت على 6،45% من الاصوات وفازو ب 21 مقعدا وبهذا نجد أن مجموع الاصوات التي تمثلت في البرلمان شكلت 85،5% في حين هناك 14،5% من الاصوات ذهبت للاحزاب التي لم تستطيع تجاوز نسبة الحسم . وهذا يؤكد بأن نسبة الاصوات المهدورة أقل من 15% [3]

وهنغاريا تعتمد على النظام المختلط حيث يقسم البرلمان،386 إلى 176 فردي، 152 نسبي في داوائر إقليمية ، وهناك 58 مقعد على أساس نسبي على الصعيد الوطني مع نسبة الحسم لا تقل عن 5 % ، أما جورجيا هناك يشترط حصول المرشح للانتخابات الفردية على 33% على الأقل وان يشارك في الانتخابات اكثر من (50% +1) من الذين يحق لهم الاقتراع ونسبة الحسم 7 %حيث قسم البرلمان الى

---

[1] د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m ، ص 9

[2] Matthew soberg shugart, martin wattenberg , mixed – member electoral systems the best of both worlds , OXFORD university press , new york , usa , 2001 , P 41

[3] د.طالب عوض ، محاضرة في مقياس الحكامة الانتخابية ، ماستر القانون والعلوم الادارية ، جامغة عبد النالك السعدي بطنجة ، المغرب ، موقع الانترنيت : ص 14

85 فردي ، 150 نسبي أي ما نسبته 63,8 % للتمثيل النسبي و 36,2% للدوائر الفردية . وفيما يلي جدول يبين نتائج الانتخابات الأخيرة في اليابان، التي جرت بتاريخ 25 حزيران 2000، وذلك على أساس " النظام المختلط " حيث يقسم البرلمان البالغ 480 عضو على أساس 300 عضو يتم انتخابهم على أساس الدوائر الفردية، و 180 عضو على أساس التمثيل النسبي في 11 دائرة انتخابية.

وهناك نلاحظ بان الحزب الليبرالي الديمقراطي حصل على 28,7% من الأصوات إلا انه حصل على 183 مقعد من المقاعد الفردية من اصل 300، وذلك بنسبة تفوق 60% من المقاعد، وكذلك حصل 56 مقعدا من 180 للتمثيل النسبي، ويحصل في المجموع على 239 مقعدا أي 49,8% من إجمالي المقاعد، في حين نجد أن الحزب الشيوعي يحصل على 11,3% من الأصوات ولم تتسنى له الحصول على أي مقعد من المقاعد الفردية، وفقط حصل على 20 مقعدا من المقاعد المخصصة على أساس التمثيل النسبي، وبهذا يحصل على 4.2% من إجمالي المقاعد.

وكذلك نجد أن هناك آخرون، مستقلون قد حصلوا على 25 مقعد في الانتخابات الفردية مع حصولهم على اقل من 2% من الأصوات، ولهذا اعتقد بان النظام المختلط هو الأنسب مع العلم بأنة سيبقى هناك اختلافات في النتائج عن النظام النسبي الكامل، ولكنه افضل بالضرورة للأحزاب المنتشرة على صعيد البلاد وعدم تمركزها في مناطق محددة، إذ تستطيع أن تشارك في البرلمان عبر الحصة المخصصة للتمثيل النسبي. لأننا نلاحظ بان الحزب الشيوعي والحزب اللبرالي قد حصلوا على اكثر من20% الأصوات إلا انهم لم يستطيعوا أن يفوزوا بالمقاعد الفردية إلا بمقعد واحد فقط من 300 مقعد مخصصة للدوائر الفردية. بصرف النظر عن النسبة الحقيقية للأصوات التي حصلوا عليها [1]

الفرع السابع : النظم المتوازية و نظم الصوت الواحد غير المتحول

أولا : النظم المتوازية

يستخدم أصوات الناخبين لانتخاب ممثلهم عبر نظامين انتخابيين مختلفين [2]، ومن الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام: أرمينيا، أذربيجان، ليتوانيا، جورجيا [3]، مثل الجمع بين نظام الفائز الأول ونظام النسبية ...[4]

ثانيا: نظم الصوت الواحد غير المتحول

يتم الاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دوائر انتخابية متعددة التمثيل ويفوز بالانتخابات المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات، فالاقتراع لصالح الأفراد وليس لصالح الاحزاب السياسية، على سبيل المثال: حزب حصل على 50% يفوز مرشحين كل منهما بـ 25% فيفوزا بمقعدين، ومرشح آخر خصل على 40% والآخر 10% يعني ذلك عدم فوز المرشح الثاني وفقط يفوز الحزب بمقعد واحد فقط ، و من

---

[1] د.طالب عوض ، محاضرة في مقياس الحكامة الانتخابية ، ماستر القانون والعلوم الادارية ، جامغة عبد النالك السعدي بطنجة ، المغرب ، موقع الانترنيت : ص 15

[2] منير الماوري - منيزاحسين –عقيلعباس– تانيا كيلي ، أوراق ديموقراطية ، العددالرابع ، اغسطس/ آب 2005 ، مركزالعراق للمعلومات الديموقراطية ، العراق ، 2005 ، ص 23

[3] زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية ـ دراسة مقارنة ـ ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 / 2015 ، ص 95

[4] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 7

الدول الأكثر تطبيقا لهذا النظام : الأردن، جزر البيكترن، اندونيسيا لانتخاب مجلس الشيوخ، تايلاند، الانتخابات التشريعية في افغانستان [1]

كما أنه نظام تفضيلي يقوم فيه الناخب بترتيب المرشحين حسب تفضيله لهم في دوائر تعددية. والمرشح الذي يحصل في التفضيل الأول على أصوات تتخطى 3 يعتبر فائزاً. وفي حالة عدم حصول عدد من المرشحين يساوي نصاباً محدداًعدد المقاعد المخصصة للدائرة على نصاب الفوز، فإنه يتم إعادة توزيع أصوات المرشحين الفائزين التي تتخطى النصاب المعين على المرشحين الآخرين حسب التفضيل الثاني. ثم يتم استبعاد المرشحين الحاصلين على أقل الأصوات وتوزيع أوراقهم حسب التفضيل الثاني. وهكذا حتى يتم ملء المقاعد الشاغرة للدائرة ، عادة ما يقوم الناخبون بالتصويت لمرشحين أفراداً وليس لقوائم سياسية رغم أن ذلك قد يحصل احياناً [2]

و من مميزات النظام أنه يسهم في تمكين المرشحين للأحزاب السياسية الصغيرة ومرشحي الأقليات والمرشحين المستقلين، يسهم في دفع وتوجيه الاحزاب السياسية لتنظيم نفسها داخلياً بشكل أفضل، ويتميز بأنه سهل الفهم وسهل التطبيق على أرض الواقع، أما عيوب النظام فينتج عنه عدم فوز الاحزاب الصغيرة بأي تمثيل في حال توزعت أصواتها بشكل كبير على مرشحيها، يعمل على تعميق الخلافات الداخلية نتيجة تقسيم الأصوات، يتسبب في ضياع أعداد كبيرة من الأصوات.

الفرع الثامن : نظم الصوت المحدود و نظام بوردا

أولا: نظم الصوت المحدود

يرتكز هذا النظام على المرشحين الافراد ويستخدم ضمن دوائر انتخابية متعددة التمثيل حيث يملك الناخبين أكثر من صوت واحد، ولكن أقل من عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية [3]، ويفوز بالانتخابات المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات ، و يستخدم في جبل طارق، اسبانيا في انتخابات مجلس الشيوخ ، و من مميزات هذا النظام أنه لا يتطلب عمليات معقدة لفرز الأصوات [4] ، كما يعتبر أحد النظم الانتخابية الفردية- المرتكزة على المرشح- في دوائر تعددية يمنح فيها الناخب الحق بانتخاب أكثر

---

[1] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 146

[2] ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 7

[3] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 151

[4] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 8

من مرشح، وبما لا يصل الى عدد المقاعد المخصصة للدائرة. وفي هذا النظام يفوز المرشحون الحاصلون على أعلى الاصوات بمقاعد الدائرة [1]

ثانيا: نظام بوردا

هو نوع من النظم الانتخابية والمستخدم في ناورو فقط أحد جزر المحيط الهادي المستقلة، ويستخدموا ارقاماً تسلسلية لترتيب المرشحين حسب الأفضلية على ورقة الاقتراع [2]، وتعطى كل الأفضلية قيمة محددة لأغراض الفوز، ويتم جمع هذه القيم لكل مرشح ويفوز بالانتخابات الحاصلين على أعلى المجاميع [3]

كما أن صيغة بوردا هي نظام انتخابي تفضيلي فردي، يمكن استخدامه في دوائر فردية أو دوائر تعددية. وفيه يستخدم الناخبون أرقاماً للتعبير عن خياراتهم التفضيلية في ورقة الاقتراع. وعند العد يتم إعطاء كل رقم قيمة معينة بترتيب ثابت، ثم يتم جمع القيم التي حصل عليها المرشحون من كافة أوراق الاقتراع وهكذا يفوز المرشح أو المرشحون الحاصلون على أعلى القيم المجمعة [4]

الفرع التاسع : نظام سانت ليغو و طريقة سانت ليغو المعدلة

أولا: نظام سانت ليغو

هذه الطريقة ابتكرت عام 1910، وهي تقلل من العيوب الناتجة عن عدم التماثل بين عدد الأصوات المعبر عنها وعدد المقاعد المتحصل عليها، هذا العيب الذي تستفيد منه الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة ، وقد طبقت هذه الطريقة في صورتها الاولى في النرويج والسويد عام 1951 ، إذ تستعمل الاعداد الفردية (1، 3 ، 5 ، 7 ، ....)

فمثلا الدائرة التي يفترض عدد مقاعدها (6) ستكون القواسم (6) ، اي بعدد مقاعد الدائرة ، ويكون التوزيع كما يلي:

الكيان أ : عدد الأصوات: 27000

الكيان ب : عدد الاصوات: 23000

الكيان ج : عدد الاصوات: 15000

الكيان د : عدد الاصوات: 7600

---

[1] ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 6

[2] أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 152

[3] رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com ، ص 9

[4] ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007 ، ص 8

الكيان هـ : عدد الاصوات: 7400 [1]

وبالقسمة على العامل القاسم الاول والذي هو (1) يكون :

الكيان أ هو الاول ويحصل على مقعد واحد ونفس الحالة للكيان ب الذي يحصل على المقعد الثاني والمقعد الثالث للكيان ج والرابع للكيان أ وذلك لأنه بجدول القسمة على (3) يكون الناتج 9000 للكيان أ في حين الكيان د و هـ بجدول القسمة على (1) لم يحصل إلا على 7600 و 7400 على التوالي والمقعد الخامس للكيان ب الذي بحسب جدول القسمة على (3) حصل على 7666 لكن المقعد السادس يكون من حصة الكيان د، وهكذا سيحصل الكيان (أ) على مقعدين والكيان (ب) على مقعدين والكيان (ج) على مقعد واحد ، والكيان (د) على مقعد واحد ، في حين لا يحصل الكيان (هـ) على اي مقعد

ثانيا: طريقة سانت ليغو المعدلة

طريقة سانت ليغو المعدلة هي صورة معدّلة لطريقة سانت ليغو الكلاسيكية، وتطبق بهدف جعل عملية توزيع المقاعد أكثر عدلاً ، وفيها يتم تعديل القواسم لتصبح (1 ، 3 ، 5 ، 7 ، 9 ، ....) وتطبق هذه الطريقة حالياً في نيوزيلندا والنرويج والسويد والبوسنة و في العراق [2]

الفرع العاشر: نظام تمثيل المصالح و المهن

طبق نظام تمثيل المصالح و المهن في كثير من الأنظمة السياسية القديمة فمعظم المجالس النيابية القديمة ، نشأت لتمثيل الطبقات الممتازة ثم انظم إليها ممثلو عامة الشعب ، حيث أخذت فرنسا قبل الثورة بنظام تمثيل المصالح والمهن و كان البرلمان آنذاك يتكون من ممثلين عن الإشراف ورجال الدين و العامة، و كانت كل طبقة تنتخب نوابها لتمثيلهم كذلك في إنجلترا مجلس اللوردات لا يدخله إلا الأشخاص الذين يستوفون شروطاً معينة :كالنسب، الثقافة، الطبقة الاجتماعية [3]

وفي الوقت الحاضر لم يعد نظام تمثيل المصالح و المهن يقتصر على إعطاء تمثيل للطبقات فقط بل أصبح هناك تمثيل لمصالح اقتصادية و اجتماعية و مهنية، فأخذ هذا النظام منحى ديمقراطي يختلف عن منحاه القديم .ويتم تمثيل المصالح و الحرف بالمجالس النيابية بإحدى الطرق :

- يتم تمثيل المصالح في أحد المجلسين (إذا كان البرلمان يتكون من مجلسين :مجلس الشيوخ، ومجلس النواب)

- قد يتم تكوين أحد المجلسين بكامله على أساس تمثيل المصالح المختلفة ، بحيث يكون هناك مجلسا حرفياً و يمثل الآخر الأحزاب السياسية .

أما بالنسبة لتقدير نظام تمثيل المصالح و المهن فهو :

- نظام تمثيل المصالح والمهن يكفل تمثيلاً صادقاً للأمة، ففي البرلمان نجد إلى جانب الأحزاب السياسية طوائف و مصالح اقتصادية و اجتماعية و بهذه الصورة يصبح البرلمان المعبر الحقيقي عن رأي الأمة .

---

[1] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 / 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 1

[2] صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، / 2016 / 17 / 9 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0 ، ص 2

[3] غانم عبد الدهش عطية الكرعاوي ، تنظيم الاختصاصات الدستورية في نظام الثنائية البرلمانية : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للدراسات و البحوث للنشر و التوزيع ، العراق ، 2017 ، ص 109

- تمثيل المصالح و المهن يسمح بتكوين برلمانات ذات خبرة و كفاءة فنية متخصصة في مختلف الأمور .

كما أنه هناك بعض العيوب يتذرع بها خصوم نظام تمثيل المصالح و المهن و هي :

- أن نظام التمثيل المصالح و المهن يتعارض مع مبدأ سيادة الأمة لان هذا المبدأ يفترض أن الأمة وحدة لا تتجزأ، أما هذا النظام يجعل لكل طائفة جزء من السيادة يستوجب تمثيلها في البرلمان، مما يصبح العضو يقدم مصالح حرفته على الصالح العام .

- إن تشعب المهن و الحرف يشكل صعوبة في تحديد الطوائف و المصالح المراد تمثيلها .

- إن كان نظام تمثيل المهن و الحرف يقلل من سيطرة الأحزاب فانه يؤدي إلى استبداد النقابات و في كثير من الأحيان تنشب النزاعات بين أصحاب الحرف المختلفة فينجم عن ذلك الفرقة و الانقسام داخل البرلمان و بالتالي تعطيل سير العمل التشريعي [1]

المبحث الثالث : النظام الانتخابي و المنظمات الدولية

تشكل الانتخابات جزءاً حيوياً من العمليات الديمقراطية بما في ذلك الانتقال الديمقراطي وتنفيذ اتفاقات السلام وتوطيد الديمقراطية ، وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسياً في توفير المساعدة الدولية لعمليات التغيير الهامة ، والمساعدة الانتخابية من جانب الأمم المتحدة لا تقدم إلا بناءً على طلب معيَّن مقدم من الدولة العضو المعنية، أو بالاستناد إلى ولاية صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة ، وقبل الاتفاق على المساعدة وتقديمها، تُقيّم الأمم المتحدة احتياجات الدول الأعضاء لتكفل تناسب المساعدة مع الاحتياجات المعينة للبلد أو الحالة.

وكما أكدت الجمعية مراراً في مناسبات عديدة، ينبغي تنفيذ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بطريقة موضوعية نزيهة محايدة مستقلة، مع إيلاء الاحترام للسيادة، مع الإقرار بأن مسؤولية تنظيم الانتخابات واقعة على عاتق الدول الأعضاء، ومنذ عام 1991، قد طلبت أكثر من 100 دولة مساعدة انتخابية وتسلمت هذه الدول تلك المساعدات، وتوجد لدى طائفة من كيانات الأمم المتحدة ولايات تشير إلى الأحداث الانتخابية، وهذه الكيانات تساند أنشطة الدعم الانتخابي أو تشارك فيها بصورة أخرى.

وفي هذا الميدان الذي يضم جهات فاعلة متنوعة، شددت الجمعية مراراً على الحاجة إلى التنسيق الشامل، تحت رعاية المنسق. وبناء على ذلك، تكون جهة التنسيق مسؤولة عن وضع سياسات المساعدة الانتخابية، من أجل البت في بارامترات المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة في بلد يطلب ذلك، وللحفاظ على القائمة الانتخابية الوحيدة للخبراء الذين يمكن نشرهم بسرعة عند طلب أي نشاط للمساعدة من الأمم المتحدة [2]

وتوجد اليوم مجموعة من كيانات الأمم المتحدة التي تتمتع بولايات متعلقة بالفعاليات الانتخابية وتدعم أنشطة دعم الانتخابات أو تشارك فيها على نحو ما، وفي هذا المجال الذي تعدد فيه الجهات الفاعلة، كررت الجمعية العامة توكيدها أهمية الاتساق على نطاق المنظومة، كما أكدت على الدور الريادي لمركز التنسيق المعني بوضع سياسات المساعدة الانتخابية، وتحديد معايير المساعدة الانتخابية المقدمة إلى بلد ما، والمحافظة على قائمة واحدة لخبراء الانتخابات، مما يمكن نشرهم بسرعة عند الاقتضاء.

المطلب الأول : الامم المتحدة

يرتبط تاريخ الأمم المتحدة بعمليات الانتخابات ، حيث تولت الأمم المتحدة أثناء حقبة الوصاية وإنهاء الاستعمار، الإشراف والمراقبة على العديد من الاستفتاءات الاستشارية والاستفتاءات العامة والانتخابات

---

[1] مفرح أحمد عبد الله ، النظم السياسية ، الدار المصرية للطباعة و النشر ، مصر ، 1967 ، ص 200

[2] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 1

في جميع أنحاء العالم ، وخلال تسعينيات القرن الماضي، راقبت الأمم المتحدة أو أجرت انتخابات تاريخية ومشاورات شعبية في تيمور-ليشتي وجنوب أفريقيا وموزامبيق والسلفادور وكمبوديا، وقدمت المنظمة مؤخراً مساعدات تقنية ولوجستية بالغة الأهمية في انتخابات حاسمة في بلدان كثيرة، من بينها أفغانستان والسودان والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون ونيبال.

وأصبح الطلب على المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في تزايد، وكذلك العمليات في مدتها ودرجة تعقيدها، وأصبحت مراقبة الانتخابات، التي شكلت نشاطاً أساسياً في الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة في البداية، أمراً نادراً في الوقت الراهن، فيما تزايدت المساعدة التقنية زيادة هائلة ، وتنظم الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المساعدة تنظيماً وثيقاً، ويتبلور تطورها في سلسلة من القرارات المتخذة منذ عام 1991 ، ورغم تطور المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة حتى تتكيف مع الاحتياجات والظروف المتغيرة لدولها الأعضاء، فإنها ما زالت ترتكز على المبدأ الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وهو أن إرادة الشعوب المعبر عنها بانتخابات دورية ونزيهة تشكل أساس سلطة الحكومة [1]

حيث تعتمد المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة على تكامل خبرات وقدرات أطراف عديدة من هيئات الامم المتحدة ، رغم ان قسم الشؤون السياسية يلعب دور تنسيق مركزي ، فأن مشاريع المساعدة الانتخابية تنفذ من قبل تشكيلة من مكونات الامم المتحدة ، بضمنها قسم عمليات حفظ السلام , مكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، متطوعي الامم المتحدة و مكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع [2]

الفرع الاول : الاشكال الاساسية للمساعدة الانتخابية

خلال التسعينيات ، نظمت الامم المتحدة أو راقبت انتخابات بارزة واستشارات جماهيرية في كمبوديا ، تيمور الشرقية ، السلفادور ، موزمبيق وجنوب أفريقيا ، وفي الآونة الاخيرة، وفرت المنظمة مساعدة تقنية ولوجستية حاسمة لانتخابات مهمة في دول مثل أفغانستان ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، العراق والنيبال ، و رغم ان الامم المتحدة تلقت اهتماما شعبيا ملموسا لعملياتها الانتخابية الواسعة النطاق ، الا أن معظم المساعدة الانتخابية قدمت ضمن مشاريع تقنية قصيرة ومتوسطة الاجل هدفت الى بناء قدرات السلطات الانتخابية الوطنية ، وفي وقت كانت فيها المراقبة الانتخابية نشاطا جوهريا في المراحل المبكرة من دعم الامم المتحدة ، فقد أصبحت نادرة الان .

حيث تقدم الامم المتحدة تشكيلة واسعة من المساعدة الانتخابية ، ففي مجال الدعم التقني ، وهو الطلب الاكثر شيوعا ؛ يمكن تقديم المشورة والدعم للإدارة والتخطيط الانتخابي ، مراجعة القوانين والتشريعات الانتخابية ، تسوية النزاعات الانتخابية ، ترسيم الدوائر الانتخابية ، تسجيل الناخبين ، موازنة الانتخابات ، اللوجستك والمشتريات ، استخدام التكنولوجيا ، التدريب ، توعية الناخبين والمواطنين ، عمليات الاقتراع وعد الاصوات ، وأمن الانتخابات [3]

و في حالات نادرة ، قد تكون الامم المتحدة مسؤولة تماما عن تنظيم وتطبيق الانتخابات في الدول الاعضاء ، حيث حصل هذا في كمبوديا (1992-1993) وتيمور الشرقية (2001-2002). في حالات أخرى ، قد ينضم خبراء الامم المتحدة الى الادارة الانتخابية الوطنية ، وفي مثل هذه الحالات ، تكون المسؤولية مشتركة بين الامم المتحدة والدول الاعضاء ، و هذا ما كان عليه الحال في أفغانستان في 2004-2005 وفي العراق في 2005. بقيت هذه الحالات كاستثناءات تؤخذ في الاعداد لحالات انتقالية معينة . وكقاعدة ، تأخذ الامم المتحدة دور الداعم بمساعدة الادارة الانتخابية الوطنية .

---

[1] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 3

[2] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 12

[3] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 13

أضافة الى الطلبات المقدمة من الدول الاعضاء ، يلقى على عاتق المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة أحيانا ، واجبا من قبل أحد الهيئات الحاكمة الامم المتحدة كمجلس الامن أو الجمعية العمومية . وتلك هي الحالة غالبا لدى تشكيل بعثات حفظ السلام وبناء السلام ، وحتى عند تكليفها بالواجب من قبل هكذا هيئات ، يجب أن تكون المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة معترف بها من قبل الدول الاعضاء ، و منذ العام 1991 ، ساعدت الامم المتحدة أكثر من 100 من الدول الاعضاء ونفذت أكثر من 300 مشروع أنتخابي [1]

الفرع الثاني : أنواع المساعدة

وتقدم المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة على أساس مبدأ عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع. يتم تصميم برامج الدعم الانتخابي للأمم المتحدة وفقًا للاحتياجات المحددة لكل دولة عضو تطلب. وبالرغم من الاهتمام الدولي الكبير بالانتخابات التي أجريت في سياق بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو غير ذلك من أوضاع ما بعد الصراع، فإن معظم أنشطة المساعدة الانتخابية تتخذ شكل المساعدة التقنية في الأماكن غير التابعة للبعثات. فيما يلي أمثلة لبعض الأنواع المختلفة من المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، وهي مأخوذة من عدد من وثائق السياسة الانتخابية للأمم المتحدة:

اولا : المساعدة التقنية

إن المساعدة التقنية هي إلى حد بعيد أكثر أشكال المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. ويمكن تعريفه على أنه المساعدة القانونية والتشغيلية واللوجستية المقدمة لتطوير أو تحسين القوانين والعمليات والمؤسسات الانتخابية تغطية كل أو بعض جوانب العملية الانتخابية ، ويمكن أن يركز على حدث انتخابي واحد أو يمكن أن يكون طويل الأجل، ويشمل عددًا من الأحداث الانتخابية وفقًا للولاية أو الطلب وتقييم الاحتياجات ، وبينما تركز المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة في المقام الأول على إدارة الانتخابات والمؤسسات، فقد تشمل المساعدة المقدمة إلى عدد من أصحاب المصلحة والمؤسسات الأخرى ، و يمكن تقديم المساعدة التقنية على أساس طلب من دولة عضو، أو عقب تفويض من مجلس الأمن أو الجمعية العامة [2]

ثانيا : تقديم الدعم لتهيئة بيئة مواتية

وكثيراً ما تشمل ولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحكاماً تتعلق بتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ مختلف المهام المدرجة عادة في ولاياتها ، و في البلدان التي لديها مثل هذه التفويضات، قد يستخدمون مساعيهم الحميدة ودورهم السياسي للمساهمة في خلق بيئة مواتية لإجراء الانتخابات ، وقد تساعد بعثات إدارة عمليات حفظ السلام أيضا، من خلال وجودها العسكري والشرطة والمدني، في استقرار الحالة الأمنية، وهو أمر ضروري لتهيئة بيئة مواتية للانتخابات ، ووفقاً لولاياتها، قد تقرر المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مراقبة حقوق الإنسان أو الوضع فيما يتعلق بمشاركة المرأة في بلد ما قبل وأثناء أو بعد إجراء الانتخابات من أجل تهيئة بيئة مواتية لانتخابات ذات مصداقية وضمان احترامها ، وفي ظروف محددة، مثل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو معرضة لخطر العنف، قد يساعد اتفاق السلام في دارفور باعتباره منظومة الأمم المتحدة في صنع السلام والدبلوماسية الوقائية أيضا في الوساطة ومنع نشوب الصراعات والمساعي الحميدة.

[1] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 11
[2] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 4

ثالثا : تنظيم العملية الانتخابية وإجرائها

إذا كُلفت الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء انتخابات أو استفتاء، فإن المنظمة تتحمل الدور الذي تقوم به عادة السلطات الانتخابية الوطنية، وفي مثل هذه الحالات، تملك الأمم المتحدة السلطة الكاملة على العملية، ونظراً لأسبقية مبدأ الملكية الوطنية، فإن هذا النوع من المساعدة نادراً ما يتم تفويضه ولا يمكن القيام به إلا في حالات خاصة بعد انتهاء الصراع أو إنهاء الاستعمار تتميز بعدم كفاية القدرات المؤسسية الوطنية، وهذا النوع من التفويض ممكن فقط من خلال قرار مجلس الأمن أو الجمعية العامة [1]

رابعا : التصديق والتوثيق

يفهم مصطلح ''التصديق'' على نطاق واسع في الممارسة الانتخابية باعتباره العملية القانونية التي من خلالها توافق السلطة الوطنية أو ''تصدق'' النتائج النهائية للانتخابات الوطنية ، بيد أنه يجوز لمجلس الأمن أو الجمعية العامة، في حالات نادرة، أن يطلب إلى الأمين العام أن يضطلع بدور في قضية ''التصديق'' ، وفي مثل تلك الحالات، يطلب إلى الأمم المتحدة توثيق صدقية جميع أو بعض جوانب العملية الانتخابية التي تجريها السلطة الانتخابية الوطنية ، حيث يتعين على الأمم المتحدة أن تصدر بيانا ختاميا يشهد على صحة الانتخابات ، وتختلف الطرائق وفقا للسياق ، فتوثيق الأمم المتحدة الانتخابي يتطلب تفويضا من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

خامسا : مراقبة الانتخابات

تتألف المراقبة الانتخابية من جمع منتظم للمعلومات حول العملية الانتخابية عن طريق الملاحظة المباشرة على أساس المنهجيات القائمة، وغالبًا ما تحلل البيانات النوعية والكمية. عادة ما تؤدي عملية المراقبة إلى بيان عام تقييمي حول السلوك العام للعملية الانتخابية. تستلزم مراقبة الانتخابات في الأمم المتحدة نشر بعثة لمراقبة كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية وتقديم تقرير إلى الأمين العام، الذي سيصدر بيانًا علنيًا بشأن إجراء الانتخابات، كما تتطلب مراقبة الانتخابات في الأمم المتحدة، وهي نادرة للغاية، تفويضًا من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

سادسا : الإشراف على الانتخابات

يتطلب الإشراف على الانتخابات موافقة الأمم المتحدة على كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بما عليها من أجل إثبات مصداقية الانتخابات عموما. ويمكن أن تتطلب المشاركة المباشرة في إنشاء آليات الانتخابات، مثل التاريخ، وإصدار اللوائح، وصياغة الاقتراع، ورصد مراكز الاقتراع، وإحصاء بطاقات الاقتراع، والمساعدة في حل المنازعات. وعندما لا تكون الأمم المتحدة راضية عن الإجراءات الانتخابية أو تنفيذها في مرحلة معينة، يتعين على هيئة إدارة الانتخابات التي تجري هذه العملية العمل بناء على توصيات الأمم المتحدة وإجراء أي تعديلات ضرورية، ويتوقف تقدم الانتخابات على موافقة الأمم المتحدة على كل مرحلة، كما أن الإشراف على الانتخابات من قبل الأمم المتحدة أمر نادر الحدوث ويتطلب تفويضا من الجمعية العامة أو مجلس الأمن [2]

سابعا : أفرقة الخبراء السياسية وخبراء الانتخابات

تستتبع لجان الأمم المتحدة نشر فريق صغير لمتابعة العملية الانتخابية والإبلاغ عنها، ويمكن أن يكون الفريق فريق رصد انتخابي يتألف من خبراء في مجالات مثل العمليات الانتخابية أو الوساطة، أو فريق رفيع المستوى يتألف من شخصيات بارزة ذات طابع سياسي أو انتخابي أو لها خبرة في شؤون الوساطات،

---

[1] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 5

[2] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 6

وباعتماد الفريق على ملاحظاته الخاصة وكذلك ملاحظات الآخرين من أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين، سيتيح الفريق تقييما مستقلا للسلوك السياسي والتقني العام للانتخابات

ويقدم التقييم عموما إلى الأمين العام أو جهة التنسيق الأممية للمساعدة الانتخابية. وخلافا لبعثات المراقبة، فالأفرقة لا تبقى في البلد طوال العملية الانتخابية (حبق تُحدد زياراتها لفترات مهمة استراتيجيا)، وربما قررت ألا تتيح استنتاجاتها أمام الجمهور العام، أما ما يتعلق بولاية الفريق، فإنها تقع من ضمن اختصاصات الأمين العام أو جهة التنسيق الأممية للمساعدة الانتخابية.

ثامنا : التنسيق بين مراقبي الانتخابات

تدعم الأمم المتحدة المراقبين الدوليين بالدعم التشغيلي و كذا التنسيق بين المراقبين الدوليين ، حيث يتشمل التنسيق بين المراقبين الدوليين على طائفة واسعة من الأنشطة التي يمكن أن تشمل توفير الدعم اللوجستي والإداري لجهود مراقبة الانتخابات وغيرها من الأنشطة الإضافية مثل تقديم الإحالات الإعلامية وتيسير نشر المراقبين واستخلاص المعلومات وما إلى ذلك ، ويُقدم هذا النوع من الدعم عادة إلى عدد من أفرقة المراقبين ، ويمكن تقديم هذا النوع من الدعم على أساس طلب مقدم من الدول الأعضاء.

تاسعا : طلب المساعدة

لئن كانت غالبية المساعدات تنشأ بناءً على طلب مقدم من دولة عضو، يجوز أيضاً أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة انتخابية بناءً على طلب من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، كما هو الحال غالباً عند إنشاء بعثات سياسية خاصة أو لحفظ السلام وتضمينها عناصر معنية بالانتخابات، وترد المبادئ التوجيهية المقررة للحصول على مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامةA/49/675 ، في المرفق الثالث. ويرد أدناه شرح للمبادئ التوجيهية والإجراءات الرئيسية:

يمكن تقديم طلبات المساعدة الانتخابية من قبل رئيس الحكومة أو وزير الشؤون الخارجية في الدولة العضو في الأمم المتحدة، وفي بعض الظروف، يمكن أيضًا اعتبار الطلبات المقدمة من كيانات أخرى مثل الوزارة المشاركة في تخطيط وتنفيذ الانتخابات أو اللجنة الانتخابية مقبولة، ولا يمكن قبول طلبات المساعدة الانتخابية المقدمة من المجموعات داخل السلطة التشريعية، من الأحزاب السياسية، المجتمع المدني أو الكيانات الأخرى.

كما يجب تقديم طلبات المساعدة الانتخابية من قبل جهاز من الدول الأعضاء المصرح له بإلزام الدولة في اتفاقيات مع الأمم المتحدة، ولا تملك هيئات إدارة الانتخابات الوطنية عادة هذه السلطة، لكن طلباتها قد تكون مقبولة في بعض الأحيان، وتُلزَم الدولة العضو صاحبة الطلب بإرسال طلب كتابي رسمي للحصول على المساعدة الانتخابية .

ونظراً لأن جوانب عديدة من الأعمال التحضيرية للانتخابات (مثل تسجيل الناخبين) تجري قبل الانتخابات بعدة أشهر أو حتى سنوات، يتعين تقديم طلبات المساعدة الانتخابية قبلها بوقت كاف، وينبغي تقديم طلبات المساعدة في وقت مبكر لضمان وجود وقت كاف لتقييم الطلب واحتمال تقديم هذه المساعدة، وبمجرد تقديم الطلب، يتم إجراء تقييم من قبل الأمم المتحدة ، و يمكن أن يأخذ التقييم شكل بعثة تقييم الاحتياجات (NAM) إلى البلد أو مراجعة مكتبية، تقوم بها كل من شعبة المساعدة الانتخابية [1]

واستناداً إلى تقرير حركة عدم الانحياز، يقرر مركز تنسيق المساعدة الانتخابية ما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة تقديم الدعم، وما إذا كان سيتم تقديم الدعم، وما هو نوع الدعم الذي يجب تقديمه، وبعد موافقة نقطة الاتصال، يقوم كيان أو كيانات الأمم المتحدة المعنية بتصميم وتنفيذ المساعدة المقترحة، وفقا لتوصيات حركة عدم الانحياز وبمشورة من شعبة المساعدة الانتخابية.

[1] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 7

المطلب الثاني : كيانات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الانتخابية

تشكل المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة جهداً يُبذَل على نطاق المنظومة، للاستفادة من الخبرات والقدرات التكميلية التي تحظى بها أجزاء كثيرة من أسرة الأمم المتحدة، وهذه تشمل ما يلي:

الفرع الاول : شعبة المساعدة الانتخابية

شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة (UNEAD) تابعة الى قسم الشؤون السياسية للأمم المتحدة (UNDPA). ، حيث تعد الانتخابات جزءا من مكونات أنهاء الاستعمار ، التحولات الديمقراطية ، وتنفيذ التوافقات السلمية في بلدان العالم ، وقد لعبت الامم المتحدة دورا رئيسيا في توفير المساعدة لعمليات التغيير المهمة هذه .

و في أيام أنهاء الاستعمار ، أشرفت الامم المتحدة وراقبت الاستفتاءات الشعبة التي أدت الى تكوين دول مستقلة جديدة ، واليوم ؛ تتركز جهود المنظمة باطراد ، على توفير المساعدة التقنية لمساعدة الدول الاعضاء على بناء أنظمة انتخابات وطنية مستدامة وذات مصداقية [1]

وتتولى شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة دعم مركز التنسيق، كما تقدم الشعبة توصيات إلى مركز التنسيق بشأن معايير تقديم المساعدة الانتخابية التي تقدمها المنظمة بناء على طلب الدول الأعضاء، وبعد إجراء تقييم للاحتياجات الانتخابية، وتقدم الشعبة كذلك المشورة بشأن تصميم عناصر البعثات الانتخابية أو مشاريع المساعدة وحفاظها على الذاكرة المؤسسية للمنظمة وقائمة الخبراء الواحدة. فضلا عن أن الشعبة هي المسؤولة عن وضع السياسات كذلك [2]

كما تقدم الشعبة، نيابة عن مركز التنسيق، التوجيه السياسي والتقني لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في المساعدة الانتخابية، بما في ذلك السياسات الانتخابية والممارسات الجيدة، وتقدم الشعبة، عند الاقتضاء، الدعم إلى الأمين العام ومبعوثيه وإلى بعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثات حفظ السلام في مجال منع الأزمات الانتخابية والوساطة فيها، وتحتفظ شعبة المساعدة الانتخابية أيضا بشراكات انتخابية مع المنظمات الإقليمية والحكومية الأخرى المشاركة في الانتخابات، وتقدم الدعم لتنمية قدراتها [3]

الفرع الثاني : إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

يعمل وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ورئيس إدارة شؤون نزع السلاح كمنسق للأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية، وهو مدعوم في تلك الوظيفة من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ، يجب إرسال جميع طلبات المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي يتمثل دوره أساسا في شقين: تقديم المشورة للأمين العام بشأن الطلبات الواردة من الدول الأعضاء؛ وضمان الاتساق في تقديم المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة [4]، وبالإضافة إلى دورها التنسيقي الواسع في المساعدة الانتخابية، تشرف إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على البعثات السياسية

---

[1] شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة ، تعاريف ، موقع الانترنيت : www.unead.org ، ص 1

[2] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 2

[3] عبد العظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد في صدر الدولة الاسلاميو و الاتجاهات المعاصرة ، الطبعة الاولى ، مؤسسة ابرار ناشرون و موزعون ، صنعاء ، اليمن ، 2018 ، ص 78

[4] إبراهيم أحمد نصر الدين ، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية ، مكتبة مدبولي ، بدون بلد النشر، 2011، ص 50

الخاصة الميدانية التي تشارك في كثير من الحالات في أنشطة المساعدة الانتخابية كجزء من ولاياتها المتعلقة بمنع نشوب الصراعات أو بناء السلام [1]

الفرع الثالث : إدارة عمليات حفظ السلام

وفي عمليات حفظ السلام وفي العديد من بيئات ما بعد الصراع، تقدم المساعدة عموما من خلال العناصر الانتخابية للبعثات الميدانية تحت إشراف إدارة عمليات حفظ السلام [2]، وفي تلك الحالات، تعمل شعبة المساعدة الانتخابية في الإدارة عن كثب مع إدارة عمليات حفظ السلام في تخطيط وإدارة جوانب الدعم الانتخابي لعمليات حفظ السلام.

الفرع الرابع : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الهيئة التنفيذية الرئيسية للمنظمة من أجل دعم تطوير المؤسسات الانتخابية، والأطر والعمليات القانونية، ودعم الانتخابات خارج إطار حفظ السلام أو ما بعد الصراع، ويدير البرنامج حوالي 40 إلى 50 مشروع انتخابي في السنة. كما يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الدول الأعضاء في تطوير القدرات على المدى الطويل، بما في ذلك تعزيز هيئات إدارة الانتخابات بين الانتخابات، وعلى المستوى المحلي في الأماكن غير التابعة للبعثات، وتلعب المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في تنسيق المساعدة الانتخابية، بالإضافة إلى أنشطته الميدانية، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنتاج منتجات تحليلية ومعرفية هامة حول القضايا المتعلقة بالانتخابات.

الفرع الخامس : مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

توفر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التدريب والمشورة بشأن رصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، وتدعم وتنظم حملات من أجل إجراء انتخابات خالية من العنف، وتنخرط في الدعوة للقوانين والمؤسسات الانتخابية المتوافقة مع حقوق الإنسان، والمراقبين، وتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال العمليات الانتخابية [3]

الفرع السادس : متطوعو الأمم المتحدة

يقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة الدعم الفني والتشغيلي الضروري لعمليات الأمم المتحدة الانتخابية، مما يكمل التوظيف في هذه العمليات بمهنيين ذوي خبرة، وكثيرا ما يكون ذلك بأعداد كبيرة، وفي أطر زمنية قصيرة للنشر، و تعمل شعبة المساعدة الانتخابية بشكل وثيق مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة في اختيار الموظفين للمناصب التطوعية في البعثات الميدانية الانتخابية، والأشخاص المسجلين لدى برنامج متطوعي الأمم المتحدة مؤهلون لمجموعة متنوعة من الوظائف التطوعية في المشاريع والعمليات الميدانية الانتخابية [4]

الفرع السابع : مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو مقدم خدمات تابع لمنظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وقدم المكتب الدعم التشغيلي واللوجستي وغيره من أشكال المساعدة الانتخابية في عدد من البلدان، وكثيرا ما يعمل بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أنشطة المساعدة الانتخابية، وتعتبر مرونة

---

[1] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 8

[2] سهيل حسين الغتلاوي ، الأمم المتحدة : الإنجازات و الإخفاقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ،2011 ، ص 335

[3] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 9

[4] صالح بن حمد التويجري ، التطوع ثقافته و تنظيمه ، الطبعة الأولى ، العبيكان للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2013 ، ص 183

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واستجابتهما من الأصول العظيمة لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ أنشطة المساعدة الانتخابية.

الفرع الثامن : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

تُعنى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) بتعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الإعلام ودعمها جميعا. وتعد وسائط الإعلام الحرة المستقلة، الإلكترونية منها وغير الإلكترونية، ضرورية للانتقال إلى الديمقراطية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف اليونسكو إلى تعزيز قدرة وسائط الإعلام على توفير تغطية نزيهة متوازنة للأنشطة الانتخابية. وتعمل اليونسكو، من خلال مكاتبها الميدانية في جميع أنحاء العالم، مع الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام المحليين، حيث تعكف على التدريب وبناء القدرات في مجال متابعة الانتخابات [1]

الفرع التاسع : هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

وكُلِفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للقيام بدور قيادي فيما يختص بمساءلة منظومة الأمم المتحدة في أعمالها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبتنسيق تلك المساءلة وتعزيزها، وهي توفر التدريب والمشورة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين واشتراك المرأة في العمليات الانتخابية [2]

الفرع العاشر : المنظمة الدولية للهجرة

انضمت هذه المنظمة إلى منظومة الأمم المتحدة في عام 2016، وهي منظمة حكومية دولية تعمل في مجال الهجرة ولها برامج مع اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء في ما يتصل بالتصويت في خارج بلدانهم [3]

المطلب الثالث : المنظمات الدولية المتخصصة

الفرع الاول : المنظمة الدولية للنظم الانتخابية و المعهد الديمقراطي الوطني

اولا : المنظمة الدولية للنظم الانتخابية

المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية و بالإنجليزية International Fondation for Electoral Systems ، اختصاراً IFES و هي منظمة دولية غير ربحية تأسست في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة عام 1987، و تساهم في تطوير وتقديم الدعم والمساعدة في الانتخابات في الديمقراطيات الجديدة والناشئة ، قدمت المنظمة المساعدة في 145 دولة، وفق المنظمة فإنها تعمل على تطوير الحوكمة الرشيدة والحقوق الديمقراطية من خلال:

- تقديم الدعم التقني لانتخاب المسؤولين
- تمكين الجهات غير الممثلة بالمشاركة في العملية السياسية
- تقديم دراسات ميدانية لتحسين الدورة الانتخابية [4]

---

[1] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 10

[2] نهى عدنان القاطرجي ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة ـ رؤية إسلامية ، الطبعة الثانية ، دار إي كتب ، لندن ، بريطانيا ، 2017 ، ص 119

[3] الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections ، ص 11

[4] المنظمة الدولية للنظم الانتخابية ، تعريف ، موقع الانترنيت : www.ifes.org ، ص 1

ثانيا : المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل دعم الديمقراطية وتقويتها على نطاق واسع في العالم، ويوفر المعهدُ المساعدةَ العملية للقادة المدنيين والسياسيين، من أجل تنمية القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين، ويتعاون أيضاً مع الديمقراطيين في كلّ أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم

ويعتمد النظام الديمقراطي على وجود هيئةٍ تشريعية تمثّل المواطنين وتراقب عمل السلطة التنفيذية، وسلطةٍ قضائية مستقلّة ترعى تطبيق حكم القانون، وأحزابٍ سياسية شفافة وخاضعة للمساءلة، وعلى قيام انتخاباتٍ تسمح للناخبين باختيار ممثليهم في مؤسسات الحكم بكلّ حرية، وفي إطار الجهود التي يبذلها لمساندة التنمية الديمقراطية، يسعى المعهد إلى دعم المؤسسات والإجراءات التي تساعد على إشاعة الديمقراطية من خلال:

1 : بناء المنظمات السياسية والمدنية

يُساعد المعهد الديمقراطي الوطني على بناء المؤسسات الثابتة ذات القاعدة العريضة، والمتميّزة بحسن تنظيمها فتشكّل الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها أيّ ثقافة مدنية عريقة، فالنظام الديمقراطي يبقى مرهوناً بقيام هذه المؤسسات التي تؤدي دور الوسيط باعتبارها الصوت الصارخ الذي يعبّر عن آراء المواطنين الواعين لقضاياهم، وتخلق روابط بينهم وبين حكوماتهم، وكذلك فيما بينهم، عبر توفير سبل المشاركة في السياسة العامة [1]

2 : صون نزاهة الانتخابات

بما أنّ المعهد الديمقراطي الوطني يشجّع على إجراء انتخابات حرّة وديمقراطية، فقد طلبت منه بعض الأحزاب السياسية والحكومات دراسة القوانين الانتخابية ورفع التوصيات بشأن تحسينها. فضلاً عن ذلك، يقدّم المعهدُ للأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني المساعدةَ التقنية في مجال إدارة الحملات المعدَّة لتوعية الناخبين وتنظيم البرامج المعدَّة لمراقبة الانتخابات، ويُعرَف المعهد أيضاً بدوره الريادي في مجال مراقبة الانتخابات في العالم حيث سبق له أن شكّل بعثاتٍ دولية لمراقبة الانتخابات في عشراتٍ من البلدان، حرصاً منه على أن تعكس نتائج الانتخابات فيها إرادة الشعب

3 : تعزيز الشفافية والمساءلة

يستجيب المعهد لطلباتٍ يتلقاها من رؤساء الحكومات والمجالس البرلمانية، ومن قادة الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، بشأن الحصول على نصائح في مختلف الميادين، بدءاً بالإجراءات التشريعية، مروراً بتقديم الخدمات إلى جمهور الناخبين، وصولاً إلى إقامة توازنٍ في العلاقات بين المجتمع المدني والجناح العسكري في ظلّ النظام الديمقراطي، ويسعى المعهد في هذا الإطار إلى بناء قدرات الهيئات التشريعية ومؤسسات الحكم المحلي التي تنعم بقدرٍ من المهنية والمسؤولية والشفافية وبالقدرة على الاستجابة لمواطنيها.

كما يشكّل التعاون الدولي عاملاً أساسياً لترسيخ أسس الديمقراطية بشكلٍ فعّال. وهو يرسل أيضاً باتجاه الديمقراطيات الجديدة والناشئة رسالةً ذات مدلول عميق مفادها أنّ الأنظمة الديمقراطية يمكن أن تعتمد على حلفاء دوليين وعلى سندٍ فعّال في الوقت الذي تبقى فيه الأنظمة الاستبدادية معزولةً، لخشيتها من مواجهة العالم الخارجي، و لقد اتخذ المعهد الديمقراطي الوطني مقراً له في العاصمة واشنطن فيما أنشأ

[1] المعهد الديمقراطي الوطني ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.ndi.org ، ص 1

مكاتب ميدانية في كلّ مناطق العالم. وهو، إلى جانب الإفادة من مهارات موظفيه، يستعين بخبراء متطوعين من مختلف أنحاء العالم، يُشهَد للكثيرين منهم بنضالهم الطويل من أجل إرساء الديمقراطية في بلدهم، وبمشاركة الآخرين آراءهم القيّمة في مجال التنمية الديمقراطية [1]

الفرع الثاني : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات و برنامج الامم المتحدة الانمائي

اولا : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) هي منظمة حكومية دولية، تدعم الديمقراطية المستدامة حول العالم ، حيث تعمل المؤسسة في أنحاء العالم و مقر عملها في ستوكهولم بالسويد ، ولها مكاتب في أميركا اللاتينية ، أفريقيا وآسيا ، و تهدف الى دعم التغيير المستدام للديمقراطية بتوفير معارف المقارنة، المساعدة في الاصلاح الديمقراطي والتأثير على السياسات والسياسة ، وترمي الى تقوية المؤسسات والعمليات الديمقراطية

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، كمحفز لبناء الديمقراطية من خلال توفير موارد المعرفة، الخبرة وكمنبر للنقاش حول مواضيع الديمقراطية، و تعمل المؤسسة سوية مع صانعي السياسة، الحكومات المانحة، منظمات ووكالات الامم المتحدة، المنظمات الاقليمية وغيرها من المهتمين ببناء الديمقراطية [2]

أما بالنسبة لعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، فتهتم المؤسسة بجميع هذه المجالات وتجري عملها من خلال مجالات النشاطات التالية:

ـ توفير المعرفة المقارنـــــة المشتقة من الخبرة العملية في عمليات بناء الديمقراطية من سياقات متنوعة على شكل كراسات، قواعد بيانات، مواقع أنترنت وشبكات الخبراء.

ـ مساعدة السياسيين في اصلاح العمليات والمؤسسات الديمقراطية، والانخراط في هذه العمليات عند دعوتنا للقيام بذلك .

ـ التأثير في سياسات بناء الديمقراطية من خلال توفير مصادر المعرفة المقارنة ومساعدة الجهات السياسية الفاعلة، كما تدعم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية في أنحاء العالم وتكرس نفسها لتعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية، حيث تعمل مع الحكومات، وكالات الامم المتحدة، المنظمات الاقليمية وغيرها من المنخرطين في بناء الديمقراطية على المستويات الدولية، الاقليمية، الوطنية والمحلية.

ـ عمليات بناء الدستور، خاصة و ان بناء الدستور هو عنصر رئيس في أرساء الديمقراطية وادارة الصراع في المجتمعات المنقسمة، كما تدعم عمليات بناء الدستور التشاركية والشاملة والتي ينتج عنها دساتير ذي أبعاد وطنية مستدامة، تراعي الجنسين وتمنع وقوع الصراع .

ـ العمليات الانتخابية ، خاصة و أن لتصميم وأداره الانتخابات أثر كبير على النظام السياسي الواسع ، لذلك تسعى المنظمة الى ضمان الادارة المهنية والمستقلة للانتخابات، تكييف الانظمة الانتخابية ، وبناء الثقة العامة بالعمليات الانتخابية [3]

---

[1] المعهد الديمقراطي الوطني ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.ndi.org ، ص 2

[2] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.idea.int ، ص 1

[3] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.idea.int ، ص 2

ـ مراقبة الاحزاب السياسية ، حيث تشكل الاحزاب السياسية رابطا أساسيا بين الناخبين والحكومة . الا انه مازال هناك عدم رضا واسع بالأحزاب السياسية في أنحاء العالم وهي غالبا ما تفتقر الى ثقة الناخبين وتعاني من مشاكل مؤسساتية ، حيث تقوم المؤسسة بتحليل عمل الاحزاب السياسية ، التمويل العام للأحزاب السياسية أدارتها وعلاقتها مع الجمهور[1]

ـ تطوير الديمقراطية بين الجنسين ، حيث تقر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بأنه أذا كانت الديمقراطيات هي ديمقراطية حقا ، فأن النساء - وهن أكثر من نصف سكان العالم - يجب تمثيلهن بشكل متساوي ، حيث تقوم المؤسسة بتطوير موارد وأدوات للمقارنة صممت للدفع بمشاركة وتمثيل النساء في الحياة السياسية الى الامام.

ـ ممارسة تقييمات الديمقراطية ، خاصة و ان أرساء الديمقراطية هي عملية وطنية ، و على هذا الاساس فان منهجية المؤسسة لحالة الديمقراطية ، تسمح للشعب بتقييم نوعية ديمقراطيتهم وتحديد جوانب الاولوية للإصلاح السياسي والديمقراطي.

ـ مسألة الانتخابات والصراع، حيث غالبا ما توفر الديمقراطية وسائل الادارة السلمية لمطالب المجموعات المختلفة والمتنافسة . تسعى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الى تقوية قدرات "أدارة الصراع" للعمليات والمؤسسات الديمقراطية والى تقليل احتمالية المواجهة المسلحة بتضمينها بناء السلام ومنع وقوع الصراع كأهداف في جميع نشاطات برامجنـــا [2]

ثانيا : برنامج الامم المتحدة الانمائي

برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) هي شبكة الامم المتحدة للتنمية العالمية ، منظمة تدعوا الى التغيير ولربط الدول بالمعرفة ، الخبرة والموارد لمساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل ، حيث تعمل في خمس مجالات رئيسية : الحكم الديمقراطي، خفض الفقر، الانتعاش ومنع نشوب الازمات، البيئة والطاقة، ومرض فقدان المنعة المكتسبة / الايدز .

و تركز الخدمات الجوهرية في دعم العمليات الوطنية للانتقال الديمقراطي على:

(1) الدعم التقني والمشورة حول السياسات .

(2) تقوية قدرات المؤسسات والافراد .

(3) التأييد والدعم ، الاتصالات ، والمعلومات العامة .

(4) دعم الحوار والتوسط فيه [3]

(5) التواصل الشبكي للمعرفة والتشارك بالممارسات الجيدة ، وهي أحد الجوانب الرئيسة للحكم الديمقراطي حيث يعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي على دعم العمليات والانظمة الانتخابية .

ففي حين انه من الصحيح ان الانتخابات لا تعادل الديمقراطية، الا ان عملية ادلاء بالصوت السري بحرية ، تبقى صورة دائمة ومعلما بارزا في الحياة الديمقراطية ، حيث تعلق برنامج الامم المتحدة الانمائي الاهمية على تحقيق التوازن بين دعم "فعل" الاقتراع ممثلا على المدى القصير ، والمساعدة الانتخابية

---

[1] هاشم عمرو ، سعيد عبد المنعم ، المال و النزاهة السياسية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مصر ، 2009 ، ص 86

[2] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.idea.int ، ص 3

[3] برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تعاريف ، موقع الانترنيت : www.undp.org ، ص 1

الخاصة بالحدث ، ودعم العمليات والانظمة الانتخابية الطويلة الامد والتي تساعد على استدامة مبادئ ديمقراطية من خلال المجتمعات ومؤسساتها [1]

وعلى هذا الاساس ، فان برنامج الامم المتحدة الانمائي تعمل على تعزيز مؤسسات وعمليات انتخابية شفافة ومستدامة تسمح لجميع المواطنين بانتخاب ممثليهم بحرية ووضعهم على مستوى المسائلة تجاه الالتزامات والنتائج ، وعلى وجه أكثر تحديدا ، حيث تعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي دول وشركاء البرنامج - على المستوى الدولي والوطني - الى تعزيز النتائج الرئيسية الاربعة التالية :

ـ أطر العمل القانونية والمؤسساتية والتي تعطي انتخابات مستدامة، شفافة ، عادلة وحرة على جميع المستويات

ـ توعية الناخبين والمدنيين حول مدى تطبيق حقوقهم الديمقراطية والمسؤوليات

ـ تنسيق المساعدة الانتخابية .

ـ مشاركة النسوة في الانتخابات كناخبات ومرشحات وأدامة ذلك [2]

[1] World intellectual property organisation , wipo , promoting access to medical technologies and innovation-intesection between public healh, intellectual property and trade , 2012 , p 210

[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تعاريف ، موقع الانترنيت : www.undp.org ، ص 2

الفصل الثاني : النظم الحزبية

شهدت الأدبيات السياسية العديد من محاولات تصنيف النظم السياسية أحد هذه التصنيفات هي تلك التي تميز بين:

- النظم الديمقراطية والتي تتسم بوجود ضوابط على شاغلي المناصب السياسية وتعدد القوى السياسية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووجود معارضة سياسية منظمة وانتخابات حرة وحياد سياسي للجيش، وسيادة حكم القانون.
- النظم الشمولية تتسم بغياب المعارضة والصحافة الحرة واختفاء أو ضعف المؤسسات السياسية وتركز السلطة في يد فرد أو مجموعة صغيرة وتدخل الجيش في السياسة وغياب حكم القانون أو تغييبه.

أما بالنسبة لنظم الديمقراطية المقيدة فتتسم بوجود سلطة تنفيذية مهيمنة وأحزاب محدودة النشاط عادة ما يجمع شخص واحد بين رئاسة الحزب المهيمن والدولة ومجموعة محددة من الأشخاص هم المسيطرون على الحزب الحاكم والدولة، وعادة ما يكون دور البرلمان محدداً بفعل سيطرة الحزب وطغيان السلطة التنفيذية [1] ، و على هذا الاساس سنتناول في المبحث الاول مفهوم النظم الحزبية ثم تصنيفات النظم الحزبية في مبحث ثان و في المبحث الثالث نتكلم عن وظائف التعددية الحزبية

المبحث الاول : مفهوم النظم الحزبية

في اطار بيان مفهوم النظم الحزبية سنتناول في المطلب الاول لتعريف النظم الحزبية و في المطلب الثاني لسمات النظام الحزبي ، ثم الخدمات التي تؤديها الأحزاب السياسية و وسائل الأحزاب في تحقيق أهدافها في المطلب الثالث و الرابع

المطلب الاول : تعريف النظم الحزبية

وهنا تجدر الإشارة إلى أن النظم السياسية الحديثة تظل غالباً نظماً "حزبية سواء كانت ليبرالية أو سلطوية، تعددية أو أحادية، إذ أن الارتباط القوى بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية وخاصة الحديثة يضفي أهمية خاصة على موقع الأحزاب داخل إطار النظام السياسية المختلفة ، فالأحزاب السياسية هي إحدى المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي ، إذ أنها من خلال مباشرتها للعمل السياسي تقوم بأكثر من دور في تدعيم النظام الديمقراطي و هي أحد البنى الاساسية الذي يشتغل على أساسها النظام السياسي [2]، فهي تعتبر إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم، وهي بمثابة قنوات للمشاركة السياسية والتجنيد السياسي، ولها العديد من الوظائف مثل التنشئة السياسية والمشاركة السياسية والتجنيد السياسي وغيرها

هذا بالإضافة إلى الدور التحديثي للحزب السياسي والذي بدأ واضحاً في الارتباط الواضح بين الحزب والتحديث السياسي في الدراسات السياسية، كما أنه من المهم أن تتسم الأحزاب السياسية بالمؤسسة، لأنه لا يوجد توافق على السمات التي ينبغي أن تتوافر الحزب السياسي، أو نوع النظام الحزبي والذي من شأنه أنه يسهم بشكل أكبر في الحكم الديمقراطي في هذا الإطار قدمت الأدبيات السابقة مجموعة من الشروط المختلفة، مثل العدد المثالي للأحزاب، المستوى الأمثل من الاستقطاب الايديولوجي، والميزة النسبية لنظام

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 1

[2] د/ عمر جمعة عمران العبيدي ، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 157

الحزبين، أو التعدد الحزبي أو الحزب المهيمن ولكن الشرط الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام بشأن تعزيز الحكم الديمقراطي هو " مؤسسية الحزب" [1]

وفي مجال التعريف بالحزب السياسي: يرى " سيجموند نيومان Sigmund neuman " أن الحزب هو تنظيم للعناصر السياسية النشطة في المجتمع، والذين عادة ما يتنافسون سعياً للحصول على التأييد الشعبي ، و هناك أيضاً تعريف " أبسن Apstein " أن الأحزاب السياسية هي نتاج تلاقي عوامل عديدة، وهي أحد العناصر المؤثرة على الحياة السياسية، أي أن الأحزاب يمكن النظر إليها باعتبارها نظاماً فرعياً ضمان النظام السياسي الكلي يؤدي وظائف وأدواراً معينة، حيث يؤكد " لابالومبارا Lapalombara " أنه أينما وجد الحزب السياسي فإنه يؤدي مجموعة من الوظائف على اختلاف النظام السياسية التي ينتمي إليها ، أما " لاسويل وكابلان Lasswell & Kaplan " فأنهما يريا أن الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد، تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الانتخابات

كما يرى كولمان وروزبرج أن الأحزاب السياسية هي اتحادات منظمة رسميا، ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول على و(أو) الحفاظ على السيطرة الشرعية (سواء بشكل منفرد، أو بالتآلف، أو التنافس الانتخابي مع اتحادات متشابهة) ، أما " ماكس ويبر Max Weber " فيرى أن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هدف معين او الحصول على مزايا عادية للأعضاء

ويمكن تعريف الحزب السياسي أيضاً على أنه منظمة طوعية من الأفراد الذين تجمع بينهم غايات سياسية مشتركة، بعضهم يكتفون بتأييد هذه الغايات بينما يسعى آخرون إلى مزاولة السلطة بالترشيح في الانتخابات، ويتولى بعضهم الحكم عندما ينجح الحزب في الانتخابات، ويكون لهذا الحزب في العادة دستور، وقواعد للعضوية وإجراءات لتحديد كيفية تولى المناصب القيادية فيه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أغلب دارسي الأحزاب السياسية قدموا تعريفات لمفهوم الحزب السياسي، فإن البعض الآخر من الدارسين لم يهتم بمسألة التعريفات بشكل مباشر على سبيل المثال فإن كتاب موريس ديفرجيه. الأحزاب السياسية لا يتضمن تعريفاً واضحاً للحزب السياسي، كما أن سارتوري في كتابه "الأحزاب والنظم الحزبية" قام باستعراضه للتعريفات التي وضعها عددا من الدارسين الآخرين، ثم تساءل عن جدوى التعريف وأهميته [2]

أن التنافس والتفاعل بين الأحزاب يؤثر علي شكل النظام الحزبي، فالنظم الحزبية عاملاً رئيسيا في دراسة الأحزاب السياسية بوجه خاص والتحليل المقارن بوجه عام، وتنقسم الدراسات المتعلقة بالنظم الحزبية لتيارات او ادبيات مختلفة فيمكن التمييز بين الادبيات الامريكية والادبيات المقارنة، والاهتمام الرئيسي هنا هو دراسة الاختلاف بين النظم الحزبية او بشكل أخص الاختلاف في عدد الأحزاب السياسية وأنماط التنافس والفرق بينهم. ففي البداية كان التمييز الأساسي بين نظام الحزبين وبين التعددية الحزبية، او بين نظام الحزب الواحد والحزبين والتعددية الحزبية، والباحثين مثل هولكومب Holcombe (1933) وألموند Almond (1956) يروا ان نظام الحزب الواحد هو نوعيا مختلف، في حين ان نيومان Neumann (1956) رأي ان نظام الحزب الواحد هو مصطلح متناقض مع طبيعته، وبالتأكيد علي ان

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 1

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 2

مصطلح "حزب" هو جزء من كيان واحد اكبر مشكلا أجزاء متفاعلة بانتظام، فأن النظام الحزبي لابد ان يتألف من اكثر من حزب واحد.

ودراسة النظم الحزبية قد تم بالتوازي مع تطور التحليل المقارن، في البداية ركز علماء السياسة علي مجموعة محدودة من البلدان وهي: الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا كحالات لنظام الحزبين، وفرنسا وألمانيا كحالات التعددية الحزبية التنافسية والتمييز بينهم، حيث ترتبط نظم الحزبين بالحكومات القوية والفعالة اما التعددية الحزبية قد ترتبط اكثر بعدم استقرار النظام، ثم نُقحت الافتراضات السابقة في الستينات والسبعينات حيث بدأ علماء السياسة التوسع بتناول مجموعة اكبر من النماذج او الديمقراطيات الليبرالية، وطوروا تمييزهم بين الأنماط الأكثر تعقيدا للنظم الحزبية وفقا لأنماط المعارضة، والحجم النسبي وقوة الأحزاب، وعدد الأحزاب والاستقطاب الأيديولوجي بينهم [1]

المطلب الثاني : سمات النظام الحزبي

يتألف النظام الحزبي من التفاعلات المنظمة بين الأحزاب المتنافسة، وقد دخل مفهوم "النظام الحزبي" حيز الاستخدام قبل ان يصاغ المفهوم ذاته (أي استخدم كمضمون قبل تسمية المصطلح) واحدى اول الاستخدامات المنهاجية للمفهوم كان علي يد دوفيرجيه (1954) Duverger في كتابه الأحزاب السياسية Political Parties، حيث طرح: انه باستثناء دول الحزب الواحد، وبتعايش عدة أحزاب في دولة واحدة، فإن اشكال وانماط تفاعلهم هو المحدد لشكل النظام الحزبي في هذه الدولة، وبالإضافة إلي سمات هذه الأحزاب فأن هذا النظام الحزبي يشمل عدد من السمات مثل: اعداد الاحزاب، احجامها، تحالفاتها، التواجد الجغرافي، التوزيع السياسي وهكذا، فأن النظام الحزبي يعرف علي انه العلاقة بين كل تلك السمات السابقة.

وقد طرح سارتوري: ان الأحزاب صُنعت لتُكون "نظام" وذلك عندما تَكون أجزاء فيه، والنظام الحزبي بشكل ادق هو "نظام التفاعلات" الناجمة عن التنافس الحزبي، هذا يعني ان النظام يعتمد علي علاقة الأحزاب ببعضهم البعض، وكيف ان لكل حزب وظيفة او مهمة تجاه الأحزاب الأخرى سواء بالتفاعل او التنافس او غيرها من الأدوار، وعلي هذا النحو فأن النظام الحزبي مختلف عن شكل الأحزاب المُشكله له ، حيث ان إصرار سارتوري علي السمات المنهاجية لا يمكنه فقط من التمييز بين أنظمة حزب الدولة المحتكر من جانب حزب واحد وبين النظم الحزبية التي يسودها التنافس علي الحكم، ولكنه يوفر اساساً لدراسة اهم سماتهم ، فهناك تفاعل بين الأحزاب سواء خلال فترة الانتخابات ، أي أثناء تنافسهم للحصول علي الأصوات والوصول للحكم، او خلال فترة ما بعد الانتخابات أي اثناء تشكيل الحكومة والمعارضة وقدرتها علي التعاون [2]

ومن ثم فأن النظم الحزبية لديها عدد من السمات التي تشكلت من خلال التنافس الانتخابي وما بعده وخلال علاقة الأحزاب ببعضهم البعض، وهذه السمات تشمل:

عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات والفائزة بالمقاعد التشريعية، حجمهم وقوتهم النسبية، عدد الابعاد المتنافسة حولها، ومدى انقسامهم حول القضايا الرئيسية، ومدى رغبتهم في العمل معا في تشكيل الحكومة، درجة انفتاح مجال المنافسة للوصول للحكم، فهل هي منفتحة لكل الأحزاب ام مغلقة علي أحزاب معينة او علي تحالفات حزبية معينة، إلي جانب درجة ان النظام الحزبي نفسه مؤسسي او راسخ، ويمكن ان تختلف

[1] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 1

[2] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 1

الأنظمة الحزبية بناء علي أياً من هذه الأبعاد، ولذلك فأن دارسي الأحزاب السياسية يسعوا إلي تبسيط هذه النظم من خلال تصنيفهم لمجموعات او أنواع معينة.

لا تخلو أي دولة من دول العالم من وجود تنظيم أو عدة تنظيمات سياسية يطلق عليها اسم حزب، وحتى لو لم يطلق عليها هذا الاسم، لكنها بالضرورة، لها تنظيمات سياسية تكون بمثابة حزب سياسي، فعلي سبيل المثال، اللجان الثورية في ليبيا هي بمثابة حزب سياسي، رغم أن ليبيا نظرياً لا أحزاب فيها، أيضاً مصر في عهد الرئيس عبد الناصر ـ لم يكن فيها أحزاب لكن كان فيها تنظيم سياسي، يمثل حزباً وحيداً في الدولة وهو الاتحاد الاشتراكي، كما أن هناك دولاً اتبعت نظام الحزب الواحد، كالدول الشيوعية، وأخرى اتَّبعت النظام الحزبي الثنائي، كبريطانيا والولايات المتحدة، وأخرى نظام التعددية الحزبية، كإيطاليا وفرنسا، وغيرها [1]

تتميز الأنظمة السياسية بوجود حزب أو أحزاب تمثلها ؛ تكون بمثابة الواجهة لها، ويتعرف الباحث من خلالها على شكل النظام السياسي في تلك الدول، على اعتبارات النظام السياسي في تلك الدول يستند على حزب سياسي معين، قد يكون وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب، أو ثورة، أو عن طريق الانتخاب، ومن المعلوم أن الحزب الذي يصل إلى السلطة عن طريق انقلاب لا بد أنه سيسعى إلى عدم وجود حزب منافس له أو أحزاب منافسة له في السلطة، وعلى هذا الأساس تنشأ النظم ذات الحزب الواحد، لكن قد يسمح هذا الحزب بوجود أحزاب صغيرة تحت قيادته، وتشكل معه ما يسمى بالجبهة الوطنية كالحزب الشيوعي في الصين.

إلا أن الدول التي يكون الحزب فيها قد وصل إلى السلطة عن طريق الانتخاب فيطلق عليها اسم نظم التعددية الحزبية، لكنها قد تكون ثنائية حزبية، أو متعددة الأحزاب ؛ لأن الحزب الحاكم الذي وصل إلى السلطة في هذه الحالة، تكون له أحزاب منافسة توازيه بالقوة، وتستغل أخطاءه خلال فترة حكمة، وتنشر هذه الأخطاء للرأي العام، وفي الانتخابات البرلمانية بغية وصولها إلى السلطة، وعلى هذا الأساس تتكرر نفس هذه العمليات بالتناوب بين الأحزاب [2]

ورغم كل هذه الاختلافات في الأنظمة الحزبية وفي الأحزاب إلا أن للحزب مفاهيم أو تعريفات محددة اتفق معظم الباحثين عليها ؛ فالحزب بمفهومه العام هو : مجموعة من الأفراد يتكون من بناء سياسي، يهدف إلى تحقيق أهداف معينة، عن طريق السلطة السياسية، وذلك وفق العقيدة التي تحكم سلوكه، وبما يتضمنه من سلطة صنع القرارات، ويرتبط أفرادها مع بعضهم البعض بروابط ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بها جميعاً، وعلى هذا الأساس تسعى جميع الأحزاب السياسية للدفاع عن المصالح المشتركة للمنتمين إليها، من خلال جذب القطاعات الواسعة من الشعب والرأي العام في الدولة

ولكل حزب أيديولوجية ، أو عقيدة سياسية تحكمه، على اعتبار أنه قد بلور هذه الأيدولوجيا ويحاول تطبيقها عملياً، عند وصوله للسلطة، وتتمثل هذه الأيدولوجيا بمجموعة القيم والمعتقدات التي تبغي إلى تحقيق أهداف معينة من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل الكفيلة بذلك ، ويشترط لنجاح الوظيفة السياسية للأيدولوجيا الشروط التالية:

1- أن تختار بوضوح وتكون متكاملة.
2- أن ترتبط بتنظيم حركي قادر على نشر الدعوة والمواجهة الحركية.
3- الاستقلال عن السلطة الحاكمة، ولو من حيث التأصيل الفكري والأبعاد الفلسفية.

وعلى هذا الأساس تحتاج الأيدولوجيا لحزب سياسي ينشر أفكارها ويزيد مريديها، ويتبنى نهجها، ويحاول الوصول من خلالها للسلطة، لتطبيقها على الواقع العملي، لكن يرى آخرون أن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وعوامل

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 1

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 1

أخرى كالدين والقومية والطبقية والعرقية(الإثنية) هي التي تلعب الدور الفاعل في انتماء الفرد إلى عضوية الحزب. كما أن السعي الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذي يحقق الرابطة القوية بين أنصاره العاملين، وهو الذي يخلق الفرصة لقيام الصراع بين مختلف الأحزاب، لأن الحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الاستيلاء على الحكم، أو الاشتراك مع غيره من الأحزاب أو عن طريق الحصول على قدرة من التأييد الشعبي الذي يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة، ومن خلال ذلك يستطيع تنفيذ برامجه، التي تتضمنها أيديولوجيته. وتنشأ أيديولوجيا الحزب ؛ بسبب الصراع في المجتمع، حيث تسعى لتغيير المجتمع لتحل محل الأيدولوجيا القديمة، ولتحقيق ذلك، تحتاج إلى داع لها، يشعل الصراعات في المجتمع، ويحدث ذلك عندما يتبنى مجموعة من الأفكار في صورة كلية ويكون من خلالها مذهباً يقف في أحد الجوانب مما يجعل الآخر يستعد ويتسلح، وبالتالي يبدأ الصراع بين الفريقين [1]

كما أن الأيدولوجيا وهي في طور التكوين أو الانتشار إلى مجتمع جديد، قد يكون لها ما يعارضها من قيم ومبادئ سائدة، مما يخلق بعض الصراع الذي يتعمق على إثر تمسك الأفراد بقيمهم ومبادئهم ريثما يحدث تكييف تدريجي للمجتمع ؛ مما يساعد على التخفيف من حدة التوتر والصراع، لكن في حالة المساس بالقيم الدينية أو الأخلاقية أو السياسية؛ تزداد حدة الصراع، فعلى سبيل المثال وقفت الكنيسة بشكل عنيف في وجه الثورات الإقطاعية في أوروبا. فالأيدولوجيا السياسية كانت المخرج التاريخي الذي انتهت إليه الصراعات داخل الدولة في أشكالها المتغيرة، وهي تعبير عن تجارب وذكريات الشعوب عبر الحقب الزمنية، فلها طابع مزدوج يعبر عن صراعات تاريخية وعن نتيجة هذه الصراعات، لكنها حينما تحتوي على عقائد وقيم مجموعة كبيرة من أفراد الشعب تصبح متنفساً لكفاحهم من أجل حريتهم وإثبات ذاتهم وقوميتهم، وهذا يسهم في تأثيرها على السلوك السياسي في الدولة، فتؤدي لحدوث تنمية سياسية للمؤمنين والمؤيدين لها، وبالتالي تحدث دعماً سياسياً عندهم، وهذا ما سيخفف من حدة التوترات داخل المجتمع. إلا أن البعض يرى أن الأيدولوجيا وإن كانت جماهيرية، إلا أنها قد تكون سلبية على الشعب نفسه، فعلى سبيل المثال الأيديولوجية النازية هي التي صاغت العقلية السياسية التي انبثقت عنها الحروب الكبرى، بسبب تعارضها مع أيديولوجية جماهيرية أخرى هي الماركسية [2]

لكن تبقى الأحزاب وعقائدها في أي مجتمع هي صورة لذلك المجتمع، فالمجتمع المتخلف تبدو صورته في أحزابه المتخلفة الفاسدة، ولا يمكن إصلاح مفاسد الأحزاب القائمة إلا بإصلاح الأوضاع الاجتماعية القائمة التي تستند إليها الأحزاب في وجودها، وسوء الأحزاب ليس دواءه إلغاء الحياة الحزبية كما يرى البعض، بل في إعطاء المزيد من الحريات للقوى الشعبية، ومزيداً من التعليم والتحرر الاقتصادي والاجتماعي، والشعور بالمسؤولية ؛ لأن حرية التكتل في أحزاب سياسية أهم أسس الحرية السياسية، ولا وجود لها من دونها، وكبت أو إلغاء تعدد الأحزاب لا يعني سوى وقف الحريات السياسية للشعب وللمواطنين، وحصر الحياة السياسية في الحاكم ومجموعته.

إلا أن العقائد بأنواعها لا تترسخ لدى الجماهير إلا بشرط أن تكتسب دائماً عبارة دينية تجعلها بعيدة عن المناقشة، لأن عقائد الجماهير بأفكار معينة تصبح ديناً لها، حتى ولو كانت العلمانية هي مبدأ الحزب فالإلحاد على سبيل المثال هو دين الشيوعيين، وأفكار الثورة الفرنسية هي دين الثوار الذين ثاروا فيها، وعندما يبدأ نقد عقيدة ما ومناقشتها، فإن زمن احتضارها وموتها يكون قد بدأ، ولا تستطيع أي عقيدة أن تستمر إلا إذا نجت من التفحص والنقد.

وهناك نوعين من العوامل التي تحرك عقائد الجماهير :

1- عوامل بعيدة: وهي تمهيد الأرضية لتبرعم وانبثاق الأفكار الجديدة.

2- عوامل مباشرة: وهي التي تتراكم بفعل العوامل البعيدة، ثم تتبلور ثم تهيج الجماهير من خلال التمرد الشعبي أو الإضراب، وهي التي تدفع بشخص ما إلى سدة الحكم ، أو إلى إسقاط حكومة معينة.

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 2

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 2

كما أن من أهم سمات الفرد المنخرط في الجمهور ؛ والتي تعبر عن تأثره بأيديولوجية الحزب أو أيديولوجية الثورة التي يقودها الحزب:
1- تلاشي الشخصية الواعية.
2- هيمنة الشخصية اللاواعية.
3- الميل نحو تحويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة.
4- توجه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار [1]

وبناءاً على ذلك لا يعود الفرد هو ذاته، وإنما يصبح عبارة عن إنسان آلي لم تعد إرادته قادرة على قيادته ، وبالتالي من الممكن أن يقترف أعمالاً مخالفة لمصالحه الشخصية، فعلى سبيل المثال، أعضاء الجمعية التأسيسية بعد الثورة الفرنسية كانوا برجوازيين هادئين مسالمين، لكنهم عندما اندمجوا مع الجماهير الهائجة أصبحوا هائجين متحمسين، ولم يترددوا تحت تأثر بعض المشاغبين في أن يرسلوا إلى المقصلة الأشخاص الأكثر براءة، وقد ساروا بذلك عكس مصالحهم الخاصة، وتخلوا عن حصانتهم البرلمانية وأبادوا أنفسهم بأنفسهم.

المطلب الثالث : الخدمات التي تؤديها الأحزاب السياسية

يقوم الحزب السياسي بجملة من الخدمات المهمة داخل الدولة وأهمها :

1- إن أيديولوجية الحزب لها دور كبير في إثارة الولاء والشعور بالانتماء لفئة أو جماعة معينة، وتزداد أهميتها عندما تكون تمثل الأمة بأكملها، فتجعل الأفراد يؤمنون بالوطن وبزعمائه وقياداته، وبالأساليب السياسية التي تسير على مقتضاها، وتبرز أهمية الوحدة الوطنية والاستقلال والنمو الاقتصادي، وتعطي الأفراد في المجتمع الانطباع بأنه أصبح لهم أهداف مشتركة، وأن عليهم العمل على تحقيقها بالطرق والوسائل العقلانية، وتحدد لهم أولويات هذه الأهداف، ودورها وآثارها الإيجابية على الوحدة الوطنية، كما تجعل الأفراد يدركون أن معالجتهم الحيوية والأساسية ترتبط بالدولة، وأن رفاهيتهم ترتبط بالانتماء إليها [2]
2- الأحزاب السياسية يمكنها المساهمة في تحقيق التكامل البنائي والأيديولوجي الأول، لتصل إلى تحقيق أمرين هما: تقريب الهوة بين النخبة والجماهير، وبين الريف والمدينة، وقيام ولاء لمجموعة موحدة من القيم والمعتقدات، والرموز السياسية، وتكون ذلك من خلال خلق إطار تنظيمي يسمح للأفراد بالمشاركة، وغرس قيم احترام قواعد اللعبة السياسية، والعمل من خلالها، وفي إطارها، وعلى هذا الأساس يكون دور الحزب أنه حلقة وصل بين الحاكم والمحكوم، ويعمل على شرح سياسة الحكومة لأعضائه، بهدف كسب تأييدهم له، أو حثهم على معارضتهم لها، كما أنه يسهم في نقل رغبات ومطالب المواطنين إلى الحكومة، وأي قيد يوضع على حريات الشعب وحقوقه السياسية، كتحريم قيام الأحزاب السياسية المعارضة ، وفرض الرقابة على الصحف، وتقييد حرية الرأي والتعبير عن مطالبه ، يؤدي إلى وجود هوة بين النخبة والجماهير، وينتهي الأمر إلى إعاقة قيام الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب [3]
3- الحياة الحزبية هي أحدى ضمانات حرية الشعب السياسية، وهي سبيل تنافس وتطاحن في خدمة الشعب في مختلف أوجه الخدمة، فهي سبيل تجنيد الكفاءات السياسية لحمل المسؤولية على مختلف مستوياتها، وهي السبيل الوحيد لدفع المواطنين إلى الوعي وتحمل المسؤولية بما يثير فيهم من اهتمام متواصل بالشؤون العامة من خلال التنظيم الحزبي.
4- إن وجود أحزاب متنافسة يساعد الشعب على الاقتصاص من الحكام الفاسدين، ومكافئة الحكام الصالحين؛ لأن الحزب عندما يكون في سدة الحكم يكون له منافسين خارج السلطة ، يقومون بمراقبة نشاطات هذا الحزب الحاكم،

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 3
[2] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 3
[3] عبد الرحمان حمدي عبد المجيد ، الأحزاب السياسية و دورها في تعزيز الثقافة السياسية و الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2019 ، ص 54

وقياداته، التي هي نفسها قيادة الدولة، ومن خلال ذلك تكشف الأحزاب المنافسة للحزب الحاكم مدى فعاليته أو فساده، وبالتالي ستسهم في تقييم الحاكم وحزبه بما يمكّن الشعب من محاسبته أو مكافئته.

5- يعمل الحزب السياسي كمنظمة تقوم بتقديم المعلومات الاقتصادية ، والاجتماعية لأفراد الشعب، ويراقب أعمال الحكومة.

المطلب الرابع : وسائل الأحزاب في تحقيق أهدافها

الفرع الأول : الوسائل السياسية

وتشمل التمثيل النيابي في البرلمان، فلكل حزب عدداً من المقاعد التي يفوز فيها في الانتخابات البرلمانية، ومن خلال هذه المقاعد، يستطيع مناقشة القضايا الهامة بالنسبة له وللمجتمع الذي هو فيه، كما أن اشتراك الحزب في الأعمال الإدارية في الدولة كأن يشغل أحد أعضاء الحزب منصباً معيناً في الوزارة ، أو في إحدى إدارات الدولة ، سيمكنه من المساهمة في تحقيق أهدافه وأيديولوجيته، كما قد تلجأ الأحزاب السياسية في إثارة شعور الأفراد في المجتمع تجاه أهدافه وأيديولوجيته [1]، كما قد تلجأ إلى إثارة شعور الأفراد في المجتمع تجاه أهداف وأيديولوجية الحزب، أو تجاه قضية ما، بغرض كسب التأييد الشعبي حتى تتمكن من نيل ثقة الشعب، وبذلك تندمج المصالح الخاصة بالمصالح العامة، واستراتيجيته في ذلك تكون من خلال تمسكه بالشعارات القومية والوطنية ؛ سعياً وراء تحقيق المصلحتين الخاصة والعامة للحزب السياسي.

الفرع الثاني : وسائل ربط المصلحة الخاصة للأحزاب بالمصلحة العامة

وذلك عن طريق التمسك بالشعارات القومية والوطنية ؛ بهدف ضمان التأييد الشعبي، حتى وإن كانت أهدافها الضمنية، هي أهداف هدامة، مثل بعض الأحزاب الطائفية أو العرقية، كما أن بعض الأحزاب تحاول التستر بالدين والقومية ؛ من أجل تحقيق التأييد الشعبي، ويستخدم بعضها الآخر العنف لتحقيق أهدافه، حيث يكون ذلك العنف إما ظاهرياً مثل الأحزاب الفاشية، أو مستقراً من خلال الضغط الاقتصادي والاجتماعي [2]

الفرع الثالث : وسائل الاتصال

وفيها تتبع الأحزاب بعض المظاهر الخاصة، لتمييزها عن غيرها، كالزي الخاص بها أو من خلال الصحف التي تصدرها، وتعبر عن أفكارها وبرامجها ، أو من خلال المدارس والجامعات والمعاهد العلمية، وتحقيق هذه الأشياء يتطلب دعماً مالياً للحزب، وهذا ما يقوم به أعضاء الحزب من خلال اشتراكاتهم ، إضافة إلى الهبات والمساعدات المالية التي يتحصل عليها الحزب من رجال الأعمال والتجارة والاقتصاد ، وتسخر المؤسسات التي تقوم الأحزاب ؛ لتنفيذ برامجها والقيام بوظائفها، وتهيئة الإمكانيات اللازمة لعملها.

المبحث الثاني : تصنيفات النظم الحزبية

و في مجال التصنيفات الواردة على النظم الحزبية سنتناول في المطلب الأول التصنيفات الفقهية للنظم الانتخابية و في المطلب الثاني التصنيفات القانونية

المطلب الأول : التصنيفات الفقهية

حاول العديد من الباحثين المتخصصين في مجال الأحزاب السياسية بناء أنماط للتصنيف تعكس العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب، أما من خلال ضم عدد الأحزاب مع معلومات عن حجمها وقوتها النسبية، مثلما فعل كلا من جان بلونديل وآلان سياروف Jean Blondel and Alan Siaroff، أو

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 4

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 4

النظر الي أنماط تشكيل الحكومة وتفاعل الأحزاب مثل دال Dahl وبيتر مايرPeter Mair، او مراعاة الاستقطاب والديناميكيات الداخلية مع عدد الأحزاب مثل حال سارتوري [1]، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول : التصنيفات التقليدية

أولا : التصنيف علي أساس عدد الأحزاب

من اقدم واشهر التصنيفات للنظم الحزبية هو التمييز بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين والتعددية الحزبية، فمعظم هذه التصنيفات تقوم علي أساس عدد الاحزاب، ومن ثم لابد من النظر في أيهم سيتم احتسابه وأيهم سيستبعد، فهل سيتم احتساب كل الأحزاب التي دخلت التنافس الانتخابي، ام الفائزين بمقاعد في البرلمان، ام فقط المشاركين في تشكيل الحكومة [2]

ويوضح الجدول (1) الانتخابات العامة البريطانية عام 2005، التي جمعت 14 حزباً وقائمة محلية واحدة ومرشح مستقل، فاز 12 منهم بمقاعد في البرلمان، منهم ثلاث أحزاب حصلت علي أغلبية ساحقة من الأصوات إلي جانب أحزاب أخرى إقليمية فازت علي مقعد واحد، ومع ذلك لا أحد من شأنه ان يصنف النظام الحزبي البريطاني بنظام الـ 12 حزبا (بناء علي معيار الفوز بمقاعد)، أو بنظام الـ 10 أحزاب (بناء علي معيار الكثافة الإقليمية للأحزاب الصغيرة)، او وصفه بنظام حزبي ثلاثي بدلاً من نظام الحزبين (بناء علي حصول الحزب الليبرالي الديمقراطي نسبة 22% من الأصوات إلي جانب حزبين العمال والمحافظين).

فبمجرد اتخاذ قرار التصنيف بناء علي عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في البرلمان لابد ان تحديد أياً من الأحزاب التي ستعد، ولذلك فأن "Alan Ware الن وير" استبعد الأحزاب الحاصلة علي اقل من 3% من الأصوات، وفي المقابل يقول سارتوري انه يجب اخذها في الاعتبار لإمكانية التحالف بينهم، وتحتسب الأحزاب الصغيرة فقط إذا كان هناك إمكانية تشكيل تحالف بالمقاعد التي فازت عليها، فإذا اتبعنا رأي "وير" فأنه يمكن اعتبار النظام الحزبي البريطاني بأنه ثلاثي الأحزاب [3]

واذا اتبعنا سارتوري سيكون نظام ثنائي الحزبية لأنه علي الرغم من فوز الحزب الليبرالي الديمقراطي علي متوسط 20% تقريبا من الأصوات منذ عام 1974 إلا انه نادرا ما كان قادر علي التأثير في تشكيل الحكومة. إلا ان ذلك يجعل كلا من حزب العمال والمحافظين متخوفين من ان يحصل ذلك الحزب الثالث علي المزيد من مقاعدهم. وفي نظم حزبية أخرى، فأن أحزاب حصلت علي نسبة اقل بكثير من نسبة 22% (الخاصة بالليبراليين البريطانيين) يتم احتسابهم، وذلك لان التمثيل النسبي يعطيهم نفس نسبة المقاعد في البرلمان [4]

ومن المعايير المستخدمة في التصنيف _مع او بدون إعطاء موقف حول الأحزاب الصغرى_ هما مقياسين تم استخدامهم في ادبيات الاحزاب: مؤشر التفتتل"راي Rae " (للتفتت الانتخاب او التفتت التشريعي) ومؤشر العدد الفعلي للأحزاب لاكسو و تاجيبيراLaakso and Taagepera ، والتفتت

---

[1] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 2

[2] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 2

[3] أ.د/ أحمد سليم البرصان ، علم السياسة ، زهران للنشر ، بدون بلد النشر ، 2015 ، ص 157

[4] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 3

Fractionalization لا يقيس عدد الأحزاب بشكل مباشر، ولكنه يقدر احتمالية أي اثنين ناخبين او مشرعين قد ينتموا لنفس الحزب.

توضيح المؤشرين:

1) مؤشر التفتت لـ"راي" Rae's index of fractionalization:

$$F = 1 - \sum (s_i)^2$$

F : Fractionalization/ التفتت ، S_i: نسبة المقاعد البرلمانية للحزب، ويمكن استبدالها بـ V_i: نسبة للأصوات الانتخابية للحزب

نقوم بإضافة نسبة المقاعد لكل حزب $(Si)^2$، والمؤشر = 1- مجموع النسبة السابقة.
- كلما كان الناتج يقترب من 1 كلما كان النظام الحزبي أكثر تفتت او تجزئة.
- كلما كان الناتج يقترب من 0.5 كلما كان النظام الحزبي أقل تفتت او تجزئة.
- في حالة ما إذا فاز حزب واحد فقط فإن مؤشر التفتت = 0^3. [1]

2) مؤشر العدد الفعلي للأحزاب Laakso and Taagepera's effective number of political parties.

يقوم هذا المؤشر علي فكرة قياس عدد الأحزاب وإعطاء وزن لهم من خلال قوتهم النسبية [2]، وهذه القوة تستمد من حصة الأصوات (العدد الفعلي للأحزاب في الانتخابات) ومن حصة المقاعد في البرلمان (العدد الفعلي للأحزاب في البرلمان).

$$ENP = \frac{1}{\sum (s_i)^2} = \frac{1}{1 - F}$$

ENP: Effective Number of Parties/ العدد الفعلي للأحزاب.

نقوم بقسمة 1 علي مجموع نسبة المقاعد لكل حزب، وهو ما يساوي 1 مقسم علي 1- (ناتج مؤشر التفتت في معادلة راي).

- كلما ارتفع ناتج المؤشر كلما كان النظام الحزبي اكثر تفتت او اكثر عددا للاحزاب.

ثانيا : التصنيف بناء علي القوة النسبية وحجم الأحزاب

بلونديل اول من تجاوز التصنيف البسيط بناء علي اعداد الأحزاب واهتم بالقوة النسبية وحجم الأحزاب، واستخدم حصة الأصوات التي فازت بها الأحزاب السياسية في انتخابات من عام 1945 حتى عام 1966، لبناء تصنيف رباعي:

---

[1] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 3

[2] سابين كولهمان ، جيرت بوكيرت ، ترجمة علاء فرحان طالب ، علي عبد الحسن عباس حسن الفتلاوي ، الحكم و سلسلة الإدارة العامة ، إصلاحات القطاع العام المحلي في أوقات الازمات ، المقارنات للمسارات الوطنية و الدولية ، دار حميترا للنشر و الترجمة ، مصر ، 2018 ، ص 88

1) نظام الحزبين

2) ونظام الحزبين والنصف

3) ونظم التعددية الحزبية مع وجود حزب مهيمن [1]

4) وتعددية حزبية بدون حزب مهيمن، وتصنيفه هذا مستمد من متوسط حصة الأصوات التي فاز بها اكبر حزبين ثم الاخذ في الاعتبار نسبة حصة الحزب الأول للثاني للثالث.

وفي الخمس نماذج لنظام الحزبين (الولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا والمملكة المتحدة والنمسا) كانت مجموع حصة اكبر حزبين اكثر من 89٪ وهناك توازن الي حد كبير بين حصة كلا منهما، في المجموعة التالية (كندا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وأيرلندا)كانت مجموع حصة اكبر حزبين تتراوح بين 75-80% من الأصوات ولكن كان هناك اختلاف بين حصة كلا منهما تقريبا بنسبة 10.5%. وعلي الرغم من إمكانية اعتبارهم نظام ثلاثي الحزبية إلا ان بلونديل صنفه بانه نظام الحزبين ونصف لمراعاة اختلاف توازن نصيب كل حزب من الأصوات.

تصنيف بلونديل مفيد لأنه يسمح لنا بالتمييز بين أنواع نظم التعددية الحزبية، ويوضح أوجه الاختلاف والتشابه بين نظام الحزبين وبين نظم كنظام جمهورية ألمانيا الاتحادية، ففي وجود حزبين كبيرين قد يكون لحزب صغير دور يلعبه في الموازنة بينهم، ومع ذلك فأن "النصف حزب" له أدوار مختلفة من حالة لأخرى كما لاحظ سياروف Siaroff ،فقد يكون له دور في خلق أغلبية في البرلمان مثل حزب الديمقراطيين الاحرار الألماني، أو دور مؤثر عند وضع جدول الاعمال واقتراح السياسات التي يؤثر عليها الحزبين الكبيرين مثل الحزب الديمقراطي الجديد في كندا، وهو بذلك اقل تأثيرا لان نادرا ما يحتاجون لأصواتهم سواء لتشكيل التحالفات او لضمان تمرير التشريعات، في الحالة الأولى فأن hinge party يحدد من الذي سيحكم، اما في الحالة الثانية فأن wing party له تأثير عند وضع جدول الاعمال واقتراح السياسات..

ثالثا : أنماط تشكيل الحكومة

تعتبر أنماط تشكيل الحكومة وتفاعل الأحزاب احدى طرق تصنيف النظم الحزبية، وفي دراسة أنماط المعارضة في الديمقراطيات الغربية استخدم "دال" سلوك الأحزاب في مجال الانتخابات والتشريع (أي مرحلة الانتخابات والبرلمان) لتطوير النموذج الرباعي:

1) أنماط المعارضة يمكن ان تكون متنافسة (بريطانيا)

2) او تنافسية ومتعاونة (الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا)

3) مندمج ومتنافس (استراليا)

4) او مندمج coalescent (كولمبيا) [2]

[1] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 4

[2] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 4

ويمكن تقسيم أياً من هذه الأنماط الي نظام الحزبين او نظام التعددية الحزبية، فطرح دال لا يعد تصنيف للنظم الحزبية في حد ذاته ولكن أنماط للمعارضة ، فالمبدأ المنظم هنا هو أنماط الحكم والمعارضة بدلا من الحجم النسبي.

استخدم روكان Rokkan أنماط تشكيل الحكومة لتصنيف النظم الحزبية في الديمقراطيات الصغيرة، فقد ميز روكان بين النظم الحزبية مثل النمسا وأيرلنديا التي تطبق نمط 1 مقابل 1+1 الأقرب الي النمط البريطاني والألماني، ونمط الاسكندنافيه 1 مقابل 3-4 (النرويج، السويد، الدنمارك)، ومثل طرح دال فهو محاولة لتصنيف التعددية الحزبية وفقا لمبدأ أنماط الحكم والمعارضة بدلا من الحجم النسبي [1]

رابعا : تصنيف سارتوري: التعددية المعتدلة مقابل التعددية المستقطبة

يرى جيوفاني سارتوري ان معيار التمييز بين نظام الحزب الواحد والحزبين وتنافس التعددية الحزبية يصعب تحديد اختلافات واقعية جدا بينهم، وحاول تأسيس القواعد التي يمكن خلالها احتساب او استبعاد الأحزاب، مع الاخذ في الاعتبار الحالات الخاصة مثل المجتمعات المجزأة، واستند سارتوري في تصنيفه علي مدى الاستقطاب والتنافس بين الأحزاب إلي جانب اعدادها، ومن ثم آليات النظام الحزبي.

بدأ سارتوري بوضع قواعد واضحة لاحتساب الأحزاب، فالمعيار الأول هو مدى كون الحزب (صغير او كبير) مؤثر في التنافس الحزبي، فالأحزاب الصغرى توضع في الاعتبار أيضا لاحتمالية ائتلافها معا سواء في البرلمان او في الحكومة علي أن يكون تحالفها مؤثر، والأحزاب التي لا يوجد حاجة لمقاعدها مستبعدة من هذا الاحتساب. والمعيار الثاني هو تأثيرها علي اتجاه المنافسة الحزبية، فالأحزاب (صغيرة او كبيرة) يتم احتسابها بناء علي ان وجودها غير اتجاه المنافسة من الجذب إلي الطرد (centripetal to centrifugal) [2]

بعد ذلك بدأ سارتوري بوضع تصنيفات للنظم الحزبية من خلال رفض نظم الحزب الواحد والتعددية الحزبية "ككتل"، فيرى أن الأول يتشكل من خليط من نظم الحزب الواحد والحزب المهيمن حيث لا يوجد تنافس فعلي، وفي الحزب المهيمن عادة ما يحصل هذا الحزب علي 50% من مقاعد البرلمان ويمارس هيمنته علي الأحزاب الأخرى الصغيرة التي لا تصل للحكم بسبب هيمنه، أما في نظم التعددية الحزبية فهناك فئتين: تعددية محدودة تشمل من ثلاث الي اربع أحزاب، وتعددية مفرطة مع ستة إلي ثمانية أحزاب. وأخيرا أضاف سارتوري التصنيفات المتبقية وهي سماها atomized party systems او النظم الحزبية المفتتة، وهي مفتتة وغير منظمة او موحدة بشكل كافي لتصنيفها [3]

ثم نقح سارتوري فئة نظم التعددية، فرأي انه يوجد تعددية معتدلة وتعددية مستقطبة وذلك بناء علي العلاقة والتنافس بين الأحزاب، ففي التعددية المعتدلة: يكون النظام الحزبي هنا نظام ثنائي القطب فالأحزاب تتواجد علي الجانبين ويتم التنافس بينهم علي الأصوات في المركز ومن ثم يكون هناك جذب للمركز centripetal أي جذب الأحزاب للتنافس في المركز، اما التعددية المستقطبة: هنا يحتل حزب مهيمن المركز ويحوز علي اغلبية الأصوات ويتم طرد باقي الأحزاب من المركز، ومن ثم يكون هناك طرد من المركز centrifugal، وAnti-system parties أو الحزب ضد النظم في حالة منافسة قصوى مع

---

[1] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 5

[2] علي يازار ساريباي ، النظام الرئاسي في تركيا ، السياق و الأطر و الإصلاحات ، الأحزاب السياسية و النظام السياسي و تركيا ، السنة6 ، العدد 2 ، الفكر الاقتصادي الإسلامي ، تركيا ، 2017 ، ص 40

[3] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 5

الأحزاب في المركز، فالأحزاب في المركز تحكم دون وجود حكومة بديلة يمكن ان تحل مكانها، ومثل هذا النظام يتسم بانقسام أيديولوجي، معارضة غير مسئولة وسياسة الفرط في الوعود او المزايدة.

فآليات المنافسة وخاصة مدى الاستقطاب هو اكثر أهمية من تعداد الأحزاب، ورأي سارتوري له أهمية اكبر في النظم المفتتة والتي تعد احدى حالات التعددية المعتدلة، لأن آلية النظام هو الجذب المركزي بدلا من الطرد، وانهي سارتوري طرحه بتصنيف رباعي: نظم الحزب المهيمن، نظام الحزبين، نظام التعددية المعتدلة، ونظام التعددية المستقطبة [1]

الفرع الثاني : التصنيفات الحديثة

أولا : الاسهامات الأحدث

منذ ان طورت التصنيفات التي تم ذكرها خلال الستينات والسبعينات، فأن التحولات نحو الديمقراطية في انحاء العالم اعطتنا مساحة كبيرة من النظم الحزبية التي تحتاج الي تصنيف، الي جانب التيارات الحزبية في الديمقراطيات الليبرالية القديمة التي ازدادت بشكل كبير بالإضافة الي أحزاب الخضر والأحزاب الجديدة ونمو اليمين الجديد والأحزاب الشعبوية الجديدة، التي يصعب تحديدها بكونها مخالفة للديمقراطية الليبرالية ام تعكسها، ولاحظ ماير أن التعددية المستقطبة لسارتوري قد أفرغت علي عكس العددية المعتدلة التي ازدحمت حالاتها بشكل كبير.

اقترح بيتر ماير استخدام المنافسة علي الحكومة _اعتمادا علي طرح دال وروكان_ للتمييز بين النظم الحزبية، ففي النظم الحزبية التي تكون بها المنافسة علي الحكومة مغلقة، يكون هناك تناوب بين حزبين او مجموعة من الأحزاب، ومن ثم تكون صياغة السياسات ليست جديدة او مختلفة، والوصول للحكومة يكون مقتصر علي عدد قليل من الأحزاب ، في المقابل، فأن النظم التي بها المنافسة على الحكومة مفتوحة هناك تناوب جزئي: بعض الأحزاب تتناوب داخل وخارج الحكومة وتظهر أحزاب جديدة، ومن ثم هناك اختلاف نسبي في صياغة الحكم. كما يرى ماير أن التركيز علي هيكل المنافسة لا يلقي الضوء علي أهمية العلاقات بين الأحزاب فقط ولكن أيضاً يتيح للنظام الحزبي ان يعمل كمتغير مستقل وتعمل الأحزاب والناخبين متغير تابع [2]

أما آلان سياروف Alan Siaroff صنف التعددية المعتدلة وفقا للحجم والقوة النسبية للأحزاب، بناء علي تصنيف بلونديل السابق، ويستخدم سياروف مقاييس متعددة لتركيز علي الحجم النسبي وقوة الأحزاب الفائزة بأكثر من 3% من المقاعد، وانتهي الي ثمانية فئات:

1) نظام الحزبين الصرف بمعنى ان حصة الحزبين 95%

2) نظم التعددية المعتدلة مع ثلاث لخمس أحزاب حاصلين علي اكثر من 3% (ووضح انه في الواقع يعتبر نظام الحزبين ونصف)

3) نظم التعددية المعتدلة مع حزب واحد مهيمن

4) نظم التعددية المعتدلة مع حزبين رئيسيين

5) نظم تعددية معتدلة مع توازن بين الأحزاب

---

[1] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 6

[2] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 6

6) تعددية حزبية مفرطة مع حزب واحد مهيمن

7) تعددية حزبية مفرطة مع حزبين رئيسيين

8) تعددية حزبية مفرطة مع توازن بين الأحزاب [1]

ويستنتج من هذا ان التصنيف يستند الي عدد الأحزاب السياسية (نظام الحزبين، تعددية حزبية معتدلة مع ثلاث الي خمس أحزاب، تعددية حزبية مفرطة مع خمس الي ثمانية أحزاب) والي التوازن النسبي بين الأحزاب (حزب واحد مهيمن بين الاخرين، حزبين رئيسيين، التوازن التقريبي بين الأحزاب)

ونجح سياروف في التمييز بين النظم التعددية المعتدلة المختلفة بدلا من النظر لها ككتلة واحدة، وهو ما يسمح بتحليل التغييرات التي تحدث مع مرور الزمن، ومع ذلك بعض النظم الحزبية قد لا تدوم بعد فترة انتخابية واحدة، ولكن سياروف في الواقع لا يشير الي النظم الحزبية ولكن الي أنماط قوة الحزب التي نتجت عن نتائج انتخابية معينة، ومن ثم يشير الي أنماط التنافس الحزبي التي قد يدوم بعضها عن البعض الاخر بدلا من الإشارة الي النظم الحزبية، كما ان طرح سياروف يفتقر للبساطة الامر الذي يهدد قبوله وبقاءه.

ثانيا : اتجاهات جديدة

منذ طرح سارتوري في السبعينات ظهرت اسهامات قليلة حول تصنيف النظم الحزبية، وقد يكون هذا دليل علي نجاحه، ولكن من الملاحظ الأن هو قلة حالات التعددية المستقطبة وازدياد حالات التعددية المعتدلة، بل كان هناك العديد من المدخلات الجديدة التي تدفع الي وضع تصنيفات جديدة حول النظم الحزبية علي ان تراعي هذه التصنيفات اهم سمات النظم الحزبية التي ركز عليها سارتوري، وهم عدد الأحزاب والعلاقات بينهم: فكلما زاد عدد الأحزاب زاد تعقد علاقتهم المتبادلة، الي جانب درجة الاستقطاب: فالأحزاب في معظم النظم الحزبية لم تعد ثنائية القطبية. الي جانب الحجم النسبي وقوة الأحزاب والذي يقع في الدرجة الثالثة من حيث الأهمية [2]

ومثل سياروف فأن باحثين الأحزاب السياسية غالبا ما ميزوا بين التعددية الحزبية المعتدلة والمفرطة، فالتعددية المعتدلة عادة ما تتشكل من ثلاث لخمس أحزاب ويسودها الجذب للمركز والتنافس علي المركز، أما التعددية المفرطة هي اكثر تعقيدا حيث يصحبها تعددية حزبية متنافسة بين anti-system parties وبين التعددية الاستقطابية.

وأخيرا لابد ان يقوم التصنيف الجديد علي الأحزاب وعلاقاتها المتبادلة بدلا من التركيز علي سمات الأحزاب ذاتها، وقد يكون ذلك صعب لان سمات النظم الحزبية لا يمكن فصلها تماما عن الأحزاب المشكلة لها، وتعتمد هذه العلاقات علي اعداد الأحزاب.

طور Scott Mainwaring سكوت مينوارينج مؤشر يعتمد علي درجة مأسسة النظم الحزبية لمقارنة مدى ان النظم الحزبية في أمريكا اللاتينية مأسسة ومرسخة في مجتمعاتها ، وهذا يشمل عمر الأحزاب (كم عمر الأحزاب كمنظمة راسخة) والتقلب الانتخابي كمقياس للقدرة الجماعية للأحزاب في النظم الحزبية للإبقاء علي دعمها، وباستخدام هذا المقياس فهو قادر علي تمييز الاختلافات بين النظم الحزبية الأكثر مأسسة (مثل الارجنتين والمكسيك) وبين النظم الأقل مأسسة (مثل الاكوادور والبرازيل)، واستخدم التقلب

[1] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 7

[2] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 7

الانتخابي كمؤشر علي مأسسة النظم الحزبية هو مشكوك فيه، فأن هذا المؤشر يقيس قدرة الأحزاب علي بناء ولاءات وجماعات الناخبين.

وحتى الان يعتبر طرح مينوارينج من التصنيفات التي لها أهمية لأنها تربط بين مقياسين تم استخدامهم من قبل في الادبيات إلا انه يواجه مشكلة في افتراضه ان الناخبين لابد ان يكون لهم توجهات حزبية مستقرة في عصر يسيطر عليه الاعلام الالكتروني، وعليه نحن في حاجة إلي تصنيفات تراعي الاختلافات العدة بين النظم الحزبية وعدم الاعتماد بشكل كبير علي اعداد الأحزاب بقدر الاعتماد علي اعتبارات اخرى كالمأسسة والعلاقة بين الأحزاب وتأثير كون النظام رئاسي او برلماني او شبه رئاسي [1]

المطلب الثاني : التصنيفات القانونية

الفرع الأول : نظام الحزب الواحد

يتسم هذا النظام عندما يكون الحزب الواحد هو الحزب الحاكم الوحيد في الدولة، ويطلق على هذا النظام ديكتاتورية الحزب، فهو الذي يسيّر الأمور العامة في الدولة، من خلال أعضائه ومسؤوليه ، ويعتبر نفسه ممثلاً للأمة، ولا يقبل بوجود معارضة له، وقد استحدث هذا النوع من الأحزاب منذ بداية القرن العشرين، من خلال الحزب النازي في ألمانيا، والحزب الفاشي في إيطاليا، والحزب الشيوعي في روسيا، حيث يضم هذا النوع من الأحزاب، كل الموالين للحكومة وتكون السلطة الحقيقية في هذا النظام بيد قادة الحزب ، أما الوزراء والنواب ورجال الإدارة، فهم أدوات مسخرة بأمر ذلك الحزب، ولا يعملون إلا بتوجيهه [2]

وينادي هذا الحزب بتجنيد الجماهير المساهمة في إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق الحرية لهم، وإلى تنمية طبقة جديدة نابعة من الشعب لتقود التطور فيه، ولتحل محل الطبقات القديمة، ذات الإمتيازات والمصالح ، ويرفض التعددية الحزبية، يتهمها بأنها تنافسه على السلطة بهدف تحقيق مآربها ومصالحها والدفاع عن امتيازاتها. ويرى المفكر ساطع الحصري: أنه عندما يسيطر حزب سياسي واحد على السلطة في الدولة، فإنه لا يترك لأفراد الشعب حرية إظهار مشيئتهم ؛ لأنه يعتبر معارضته نوع من الخيانة والجناية، ويعاقب مرتكبها بصرامة بالغة تصل إلى حد الإعدام، ويتخذ التدابير اللازمة للتأثير في نفوس الشعب وإرادته، من خلال التدريس في المدارس والتلقين في المعابد ، والبيانات بالنشرات والجرائد، وإغراء مثقفي الشعب وزعمائه بالأموال والمنافع وشراء الضمائر بالرتب والمناصب [3]

ويكون هذا الحزب في مرحلة ما قبل وصوله إلى السلطة سرياً وملاحقاً، وهذا ما يؤثر في استراتيجيته وأهدافه وأيديولوجيته ؛ بسبب أن من سمات الأحزاب السرية أنها تذيب شخصية الفرد وتخنق حريته وتضخم الخوف من العدو، وتؤكد على نظرية المؤامرة، وتضاعف من عدد الموهومين، ويسودها قيم استبدادية بذريعة أمن الحزب ووحدته، وأي خلاف يحصل فيها يؤدي إلى تكتل انشقاقي من خلال مؤامرة، حيث أن الإرهاب وحياة الأوكار السرية والسجون والحرمان والإحباط النفسي تزيد علامات التوتر والشك بالآخر، والميل إلى العنف والعدوانية، ومع الزمن يتحول الحزب إلى هدف بذاته، فيصبح هو الملجأ ومصدر العيش والرزق والسلاح الأيديولوجي ضد الآخرين [4]

وغالباً ما يقود العسكريون هذا الحزب من أجل استيلائهم على السلطة، من خلال انقلاب عسكري يقومون به لصالح الحزب، حيث يرى هؤلاء العسكر أنهم شرعيون وأنهم يمثلون الحزب، على أساس أنهم اكتسبوا التأييد والرضى

---

[1] سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص 8

[2] قحطان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 324

[3] Cyril P Foray , The Road to the one party state : the sierra leone Experience , centre of african studies , usa , 1989 , P 20

[4] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 5

الشعبي من قبل الجماهير التي هي مصدر السلطات، وعلى هذا الأساس فيرون أنهم اكتسبوا المشروعية التي تعني سيادة حكم القانون، لأن الجماهير أقرت مشروعية التغيير الذي يعني القضاء على النظام السياسي القائم وإحلال آخر محله، حيث سيقضي النظام الجديد على الفساد في الحكم والإدارة، التي يرى أن استراتيجيتها غير مرغوبة من قبل الشعب، إضافة إلى ميولها الأيديولوجية والقبلية الإثنية، وما فيها من أزمات وانقسامات لذلك يقوم النظام الجديد بعدة إجراءات عقب انقلابه هي:

1- إلغاء الدستور والحكم من خلال مراسيم وقرارات تنفيذية.
2- حل المجالس التشريعية.
3- حل الأحزاب السياسية وكافة المؤسسات ذات الطابع السياسي [1]
4- السيطرة على وسائل الإعلام المختلفة.
5- التقييد على استقلال السلطة القضائية.

ويرى زبغنيو برجنسكي أن للنظم الشمولية عدة محددات هي:

1- أيديولوجية رسمية مفصلة تغطي كافة الجوانب الأساسية للوجود الإنساني.
2- حزب واحد على قمته زعيم ديكتاتوري ويضم هذا الحزب أقلية ضئيلة تصل إلى 10% من عدد السكان.
3- سيطرة هذا الحزب على الجهاز الحكومي.
4- قوى ضاغطة منظمة، تستخدم الأساليب العلمية والسيكولوجية الحديثة، للتعامل مع كل معارضة للنظام، حتى وإن كانت من داخل الحزب نفسه.
5- سيطرة كاملة على جميع وسائل الإعلام من صحافة وتليفزيون وسينما وإذاعة.
6- سيطرة كاملة على جميع الوحدات والأجهزة العسكرية، كالجيش، فالجيش يخضع للحزب خضوعاً كاملاً.
7- سيطرة مركزية شاملة على الاقتصاد [2]

وكلما تحققت هذه العناصر كلما كان النظام أقوى ومسيطراً بشكل أشد، أما إذا ضعف أي عنصر من هذه العناصر أو لم يتحقق فيزداد النظام ضعفاً.

ويرى صموئيل هنتغنتون أن الدول ذات الأنظمة الشمولية ذات فائدة أكبر للغرب، من دول المؤسسات التي تستطيع فرض وممارسة سلطاتها في جميع أنحاء العالم؛ لأن هذه النظم، تكون دولاً ضعيفة ، وغير قادرة على حشد مواردها، وتعبئة السكان وفرض القانون وتقديم الخدمات، لكن هذا الرأي غير واقعي عملياً ، لأن دولة المؤسسات هي دول قوية بالضرورة، لأنها تستند إلى قاعدة شعبية كبيرة أهلتها لتسلم الحكم كما أنها بذلك تصبح قادرة على حشد مواردها، وتعبئة السكان وفرض القانون، بسبب ولاء السكان طواعية للنظام إلا أنها دولة تحاول الابتعاد عن التبعية الاقتصادية والسياسية للغرب، وبالتالي فهي دولة لا يرغب في وجودها الغرب.

فلجوء النظام الشمولي إلى أجهزة القمع في الحفاظ على استقراره في المجتمع، ومحاولته إجبار أفراد الشعب على التعايش معه، بالرغم من أن هذا التعايش هو تعايش مؤقت؛ بسبب أن الدوائر التي تستفيد من هذا النظام تكون ضيقة وتتقاسم فيما بينها موارده، في ضوء محدودية موارد الدولة، وخاصة في الدول النامية، كما أن حجب القوى والتيارات السياسية الموجودة، في هذه الأنظمة، عن الشرعية، وعدم إتاحتها للتعبير عن نفسها في قنوات حزبية أو نقابية أو غير ذلك سيولد عدم استقرار سياسي داخل الدولة

كما أن النظام الشمولي يؤدي إلى بروز الحكم الأتوقراطي داخل الدولة؛ لأن الحزب الحاكم يعتمد على أفراده في إدارة مؤسسات وأجهزة الدولة، وهؤلاء الأفراد يتبعون قيادة الحزب التي تتبع بدورها سلطة قائد الحزب، وعلى هذا الأساس يصبح نظام الحكم ديكتاتوري استبدادي ، بسبب أن أقوال وأفعال رئيس الحزب هي بمثابة قانون مطلق يستطيع أن يعدل فيه حسب رأيه، وعلى هذا الأساس تتحول الدولة إلى النظام التسلطي [3]

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 5

[2] جبالر علاوي ، الاتصال السياسي ، دار أمجد للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 96

[3] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 6

ومثال على الحكم التسلطي هو نموذج الحكم الشيوعي في روسيا منذ عام 1917، حيث عمل هذا النظام على:
1- احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع، واخترق المجتمع المدني في الدولة.
2- عمل على بقرطة الاقتصاد من خلال السيطرة على القطاع العام، وجعل كافة قطاعات الدولة عامة، وقيدها بتشريعاته ولوائحه من خلال رأسمالية الدولة التابعة.
3- اعتمد على القهر في بناء شرعيته من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظم ضد مواطنيها [1]

وقد اعتمد النظام السابق على عدة أدوات في حكمه هي:
1- النخبة المتسلطة العسكرية والمدنية التابعة للحزب الحاكم
2- التركيبة البيروقراطية العسكرية للدولة.
3- البنى الموازية لنظام الحكم، من خلال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.
4- البنى المساعدة كالحرس الوطني والمخابرات والمباحث...

لكن يرى بعض الباحثين أن وجود تعددية حزبية وحرية انتخابات في بلد إقطاعي وزراعي متخلف لا معنى له؛ لأن معظم السكان يسودهم الجهل والتأخر، و الانقلابات العسكرية [2]وإذ ما طبق فيها النموذج الغربي القائم على التعددية الحزبية، سنكون كأننا وضعنا واجهةً أو ديكوراً اصطناعياً يخفي وراءه مختلف أشكال البنيان القديم، ويتلاعب كبار الملاك والزعماء التقليديين بالانتخابات لمصلحتهم، لذلك لابد من خلق الشروط المؤدية إلى الديمقراطية قبل تطبيقها، وهذا يتحقق من خلال نظام الحزب الواحد الذي يمكنه تربية جماهير الشعب تربية سياسية، كما يمكنه استقطاب الفئة المثقفة التي تم تجهيزها وإبعادها عن أن تضع نفسها في خدمة الإقطاعيين، ومن ثم يبدأ بنشر عادات ووسائل الحكم الديمقراطي بين الناس؛ لكن هذا الرأي غير موضوعي في معظم جوانبه ، لأن التجارب التي قامت بها جميع الأحزاب الوحيدة لم تستطيع انتشال المجتمع المتخلف نحو الديمقراطية والرفاهية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي عن الخارج

كما أن هذه الأنظمة كانت الأكثر فساداً إدارياً من أنظمة التعددية وكونت طبقة جديدة استغلت موارد المجتمع لصالحها، فنشأ الصراع الطبقي في المجتمع من جديد ، وما يؤكد وصاية الحزب الواحد على الشعب قول لينين: " إن مشكلة العلاقات بين الحزب والجماهير ينبغي أن تفهم على الوجه الآتي، واجب الحزب أن يرشد الجماهير في تحقيق أفكارها الصحيحة جميعاً، وأن يربي الجماهير لتصحيح الأفكار الخاطئة التي ظهرت بين صفوفها"[3]

وقد أفرز نظام الحزب الواحد، نموذجين يشبهانه هما : نموذج الحزب القائد، ونموذج الجبهة الوطنية، أما نظام الحزب القائد فقد بدأها النظام الشيوعي في الصين، حيث شكل الحزب الشيوعي هناك مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة الغير ظاهرة في الحياة السياسية، ما يسمى بالجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها الحزب الشيوعي حيث يعمل هذا الحزب على تذويبها من خلال استراتيجيته الهادفة إلى إظهارها على السطح ، ومن ثم تحجيم دورها وعملها على المستوى الجماهيري، بحيث تكون تحت أنظار الحزب الحاكم بحيث تبدو هذه الأحزاب وكأنها تابعة بشكل مباشر له ، وتتسم تلك الأحزاب الصغيرة بتقاربها مع بعضها البعض في المبادئ والأفكار والأهداف مع الحزب الحاكم القائد لها

كما أنها متفقة على إدارة الدولة وتوجيه سياستها تحت قيادته، وعادة ما يقوم الحزب القائد بعقد تحالف معها حول منهاج عام، يبين من خلاله على الأسس التي بموجبها يعالج مختلف أمور الدولة السياسية والاجتماعية ويحدد درجة مساهمة كل واحد منها في ممارسة السلطات العامة عن طريق توزيع المناصب الحكومية العليا كل بحسب قوته ودوره في توجيه الرأي العام والتأثير فيه [4]

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 6

[2] عمر جمعة عمران العبيدي ، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013، ص 168

[3] Cyril P Foray , The Road to the one party state : the sierra leone Experience , centre of african studies , usa , 1989 , P 44

[4] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 7

ويرى مؤيدي هذا النظام أن الحزب القائد من سماته أنه يمتلك المبادرة والتوجيه النشيط والقدرة على التعبئة والتغلغل في الوسط الجماهيري، ويستقطب أهداف المجتمع وهو منفذاً لأهدافه، كما أنه يمتلك نظرية مرشدة تعطي الحزب قدرته على استشراف الواقع وتضع له رؤية صائبة، وتتكون نظريته الثورية على أساس رفض الواقع السيئ بما لديه من تصورات عن واقع جديد آخر، وأنه يكون متمكناً من قيادة نفسه أولاً ومن قيادة الجماهير ثانياً، من خلال وجود قيادة مركزية فعالة له، وتستند سياسة هذه القيادة على العلم وتستوعب قوانين التطور العامة والخاصة وتكون قادرة على تحليل الواقع الذي تعمل فيه تحليلاً دقيقاً، وتتمكن من تشخيص المراحل التاريخية المتعاقبة، وتحديد الأساليب والطرق الكفيلة بتحقيق هذه المهمات وتكون مستعدة من مواجهة الأحداث قبل وقوعها، وتكون ذات إمكانية قوية في تحديد الطبقات الثورية، والطبقات الأخرى المتصارعة معها[1]

ويرى شفيق عبد الرازق السامرائي أن ثمة فوارق بين نظام الحزب القائد عن نظام الجبهة الوطنية التي تعطى عادة الصفة التقدمية، على أساس أنها ترى أن الأحزاب التقليدية تختلف بمبادئها وأهدافها عن الحزب القائد، وأنها أحزاب رجعية، رغم تشابه هذين النظامين، في أن كلاهما يقتضي إلى تشكيل عدة أحزاب متقاربة في الأهداف والأفكار لمواجهة خطر مشترك سواءاً كان داخلياً أم خارجياً وأهم هذه الفواق بنظره هي:

1- أن الأحزاب التي تشترك في الجبهة الوطنية تكون عادة متقاربة في القوة ، لذلك تكون أهميتها في توجيه الجبهة وتحديد سياستها ومواقفها غير متفاوتة تفاوتاً كبيراً ، بينما يستلزم نظام الحزب القائد أن يكون أحد الأحزاب في مركز أقوى من بقية الأحزاب ويتمتع بنفوذ جماهيري أوسع، الأمر الذي يترتب عليه أن يتولى هذا الحزب قيادة التحالف ورعايته، ومثال على الجبهة الوطنية التقدمية ؛ التحالف الذي قامت به القوى اليسارية في سوريا، لتحقيق التقارب بين سوريا والاتحاد السوفيتي في منتصف الخمسينات من خلال ضغطها على قيادة النظام لتحقيق ذلك، كما أن هذه الجبهة نفسها هي التي قادت الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، رغم أنها لم تكن في السلطة [2]

2- إن قيام الجبهة لا يتعارض مع وجود أحزاب خارجة عنها، ومخالفة لها في الأهداف والمبادئ، وتمارس نشاطاتها بصورة رسمية، إلا أنها تختلف عن نظام التعددية السياسية، وفي أن نظامها يكون من خلال تكتلات حزبية، لها قيادة واحدة، بينما في نظم الائتلاف الحزبي، تكون قيادة الائتلاف مشتركة من جميع الأحزاب المؤتلفة.

ويرى الباحث شفيق عبد الرازق السامرائي، أن هناك ثمة فوارق بين نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزب القائد في أن الحزب الواحد يقوم على أساس احتكار وممارسة النشاط السياسي في الدولة من قبله فقط ، ولا يعترف لأي تنظيم سياسي أخر بكيان مستقل، بينما يقوم نظام الحزب القائد على إعطاء حرية التعبير في الرأي وممارسة العمل السياسي لعدة أحزاب متحالفة معه، ويتمتع كل واحد منها بتنظيمه الخاص وكيانه المستقل( ) ، إلا أنه رغم هذا الفارق الذي حدده ، إلا أنه لا يتمتع بالصبغة الواقعية، لأن كلا الحزبين الواحد والقائد لا يسمح بوجود معارضة شعبية أو معارضة داخل الحزب، كما أن كلا الحزبين يسيطران على الأجهزة والمؤسسات في الدولة ، ويعملان على تحقيق مصالح الحزب الحاكم بالدرجة الأولى، كما تسيطر في كلاهما قلة قليلة هي التي تقود العمل السياسي، وتبعد عامة الشعب عن أمور الحكم

كما يدعي كلا النظامين أن الأحزاب المعارضة هي أحزاب طبقية هدفها تأمين المصلحة الطبقية لأتباعها ، واعتماداً على هذا الرأي لا يوجد خلاف في المجتمع إلا الخلاف على المصلحة الطبقية وأن المجتمع اللاطبقي هو مجتمع لا حاجة للأحزاب فيه، وهذا الرأي غير صحيح والدليل على ذلك الخلاف العميق بين قادة الفكر الشيوعي قبل وبعد الثورة الشيوعية عام 1917، وخاصة بين ستالين وتروتسكي، ثم بين ستالين ومعظم شركاءه في القيادة ، ثم بين روسيا الشيوعية ويوغسلافيا ، ثم بين روسيا والصين ، وهذا يؤكد بطلان النظرية التي تقول : " إن زوال الطبقة سيؤدي إلى زوال الاختلاف في الرأي، الذي يؤدي بدوره إلى زوال الأحزاب"[3]

---

[1] عمر جمعة عمران العبيدي ، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 171

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 7

[3] Janina frentzel – Zagorska , From a One – party State to Democracy : Transition in Eastern Europe , Rodopi , Amsterdam , nederland , 1993 , P 182

فالصراع الطبقي الذي تحاول هذه الأنظمة تفسيره على أساس أنه الأساس لتحقيق الحرية، يفترض فيه وجود تقدم إنتاجي ، واقتصادي ؛ يخلق تناقضاً طبقياً، يكون هو نفسه العامل الأساسي من عوامل النضال، لكن الواقع عكس ذلك، فالدول المتخلفة المحكومة بأحد هذين النظامين تتميز بالتخلف الاقتصادي وفي كل ميادين التعليم ، والتنظيم ، والخبرة، والوعي السياسي، وأنظمة الحكم، والصحة، والنظم الاجتماعية، وغيرها، والدول النامية حتى وإن كان فيها إقطاع وبرجوازية، وعمال وفلاحين، لكن البرجوازية فيها هي برجوازية وطنية وغير مرتبطة بالخارج، كما أن الطبقة العمالية فيها أضعف من أن تكون قادرة على قيادة حركة النضال القومي [1]

كما أنه رغم أن الاقتصاد والطبقة الاقتصادية من أهم دعائم الحياة الإنسانية؛ لكنهما ليستا الدعامتين الوحيدتين اللتين يقوم عليها الإنسان فكراً أو عملاً، وإلغاء الأحزاب المخالفة أو الطبقية، لن يلغي الصراع الطبقي ؛ لأن وجود الأحزاب ليس سبباً في الصراع في المجتمع، لكنه عرض من أعراضه، ولا يمكن إلغاء الصراع الطبقي إلا بإلغاء التقسيم الطبقي للمجتمع عن طريق تحريره من الاستغلال من خلال تنظيم اشتراكي، بيد أن هذا يستدعي وقتاً طويلاً، ورغم ذلك ستظهر طبقة جديدة من نفس أعضاء الحزب الحاكم (الوحيد أم القائد) بعد جيل واحد فقط.

وعلى ذلك يكون كلاً النظامين يقود إلى حكم ديكتاتوري يتميز بتهيئة التربة الصالحة لإنشاء جيل من الانتهازيين، وإبعاد ذوي الكفاءات والمسؤوليات القيمة، ونشر طرق الفساد وتخريب الضمائر، وكبت كل قدرة على المحاسبة والرقابة على ما يجري داخل الحكم، ويعملان على تزوير إرادة الشعب، وإبعاد الشعب وقواه عن تحمل المسؤولية في رسم المصير, وتحميل هذه المسؤوليات للدولة وحكامها، فينتهي الشعب إلى اللامبالاة والسلبية، والاهتمام بلقمة العيش والبقاء على قيد الحياة، دون أي هدف آخر من الأهداف النبيلة التي يعيش من أجلها الإنسان، ويتميز بها عن الإنسان غير الحر [2]

كما أن التنظيم النقابي في كلا النظامين السابقين يتحول عن أهدافه الأصلية التي قام من أجلها، وهي حماية القوى العاملة، والدفاع عن حقوقها ضد مستغليها، فيصبح في هذين النظامين أداة من أدوات الدولة التي تستند إليها في فض طغيانها، فبدلاً من أن يكون لساناً للقوى العاملة يدافع عن حقوقها إزاء السلطة أو إزاء مستغليها من مالكي وسائل الإنتاج، يصبح لساناً للدولة نفسها بفرض سلطانها على القوى العاملة، كما يفرض سلطانها على غيرها من القوى الاجتماعية، فتتحول وظيفته من قوة من قوى الحرية إلى أداة من أدوات الطغيان، ووسيلة لتسلط الدولة على الإنتاج، وبذلك تمكن الدول من فرض سلطانها على الشعب بواسطة التنظيمات الشعبية التي لا تعبر عن أفرادها بشكل فعلي وواقعي.

ويكون البرلمان الذي تقيمه هذه الأنظمة ليس سوى وسيلة من وسائلها لخداع الشعب، فرغم أن النظام البرلماني قائم في الأصل على أساس فكري واحد هو حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يتحمل مسؤولية مصيره بنفسه دون أن يتحملها عنه فرد حاكم أو مجموعة حاكمة، أو أقلية حزبية، فيكون النائب ممثلاً للأمة، ومسؤولاً أمام الشعب، ويكون القرار للأكثرية البرلمانية مع حق الأقلية في إبداء رأيها والدفاع عنه، إلا أنه في نظام الحزب الواحد أو القائد، تلجأ السلطة إلى تعيين بعض النواب صراحة أو من خلال الضغط والتزوير، وهؤلاء يمثلون السلطة وليس الشعب، كما تتبع هذه الأنظمة أساليب التهديد والإغراء والرشوة، أو بوضع شروط لممثلي الشعب بحيث لا تنطبق إلا على فئات دون أخرى، كاشتراط دخل معين، أو قدر معين من التعليم، وقد تحرم وسائل التعبير عن الرأي من خلال مهرجانات ومقالات صحف، وحق توزيع النشرات الانتخابية، وبذلك تحرم الناخب من الإطلاع على مشاكله التي يواجهها وآراء المرشحين، ومن حق مناقشة هذه الآراء وبذلك تعتبر حرمته من حرية الاختيار بوعي وبصدق وبقناعة.

وعلى هذا الأساس يرى برهان غليون الأحزاب القومية التي وصلت إلى الحكم في بعض الدول، وهيمنت على السلطة السياسية من خلال نظام الحزب الواحد، أو القائد ؛ هي التي أفرغت الوعاء الديمقراطي من أي محتوى له، وهي التي قضت على الحركات السياسية الديمقراطية من خلال التصفيات الجسدية للمعارضين، وللمواطنين الذين اختلفوا معها في النهج والتفسير، وهذا ما أصاب الشعوب في ظل هذه التجارب، باختلال في الموازين الخلقية، ولم يعد لها أي دور في ظل هذه الأنظمة ، وفي ظل هذا الواقع تظهر الأحزاب المعارضة في السر ؛ بسبب عدم قدرتها

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 8

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 8

على العلانية بآرائها، وتبيان مقاصدها وغاياتها، وتجتمع في الظلام وتبدأ بنشر تعاليمها في شكل رسائل أو منشورات مقتضبة وحاسمة، وتبدأ مقاومتها السرية لهذا النظام، حيث يتلقى الأتباع الأوامر الصادرة من فوق على أنها نصوص واجبة الطاعة على اعتبار أن ذلك هو لمصلحة الوطن، وبالتالي فلا مجال لمناقشتها أو التخلص منها ، فيعتبرونها أنها دين عليهم، وعلى هذا الأساس يقبلون عليها بلذة وشغف [1]

الفرع الثاني : نظم التعددية الحزبية

تسود النظم الحزبية في دول الديمقراطية التقليدية قاعدة أساسية وهي قاعدة تعدد الأحزاب السياسية بما يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين في كل دولة من هذه الدول. ورغم ذلك يمكن التمييز بين عدة نظم حزبية مختلفة تتميز بها كل دولة من هذه الدول ، وتتمثل الاختلافات بين هذه النظم الحزبية في الديمقراطية في عدة أمور وهي:

- عدد الأحزاب داخل كل دولة من هذه الدول.
- حجم كل حزب بالنسبة لغيرة من الأحزاب.
- طريقة تعاون الأحزاب مع بعضها البعض.
- الاستراتيجية الخاصة بكل حزب.

ويترتب على هذه الاختلافات في العلاقات بين الأحزاب من دولة لأخرى من دول الديمقراطية التقليدية اختلاف نظام الحزب فيما بينهم، فقد يكون النظام الحزبي قائماً على نظام تعدد الأحزاب أو قائماً على نظام الحزبين السياسيين أو على نظام الحزب المسيطر وتوصف هذه النظم الحزبية " بالنظم التنافسية".

أولا : تعريف

معظم الدول الغربية تتبع نظام التعددية الحزبية في نظامها السياسي، حيث تتقاسم الأحزاب السياسية السلطة من خلال حكومة ائتلافية، وفي أغلب الأحيان يسيطر حزب واحد على البرلمان، حيث يكون حصل على مقاعد أكثر من غيره في البرلمان، أما الأحزاب الأخرى فتشاركه الحكم بحسب نسبة مقاعدها ، لكن قد يتحالف حزبان أو ثلاثة أو أكثر لتشكيل حكومة ائتلاف حزبي وتكوين كتلة برلمانية تسطير على البرلمان، كما تسيطر على سياسة الدولة، مع حق الأحزاب الأخرى بحسب مقاعدها، في إبداء رأيها داخل البرلمان.

ويتميز نظام تعدد الأحزاب، بأنه يضعف العلاقة بين البرلمان والحكومة، كما يضعف مركز كل منهما إزاء الآخر و هذا نتيجة فساد نظام الانتخابات [2]، ولما كانت الغالبية في العادة لا تتوافر لحزب واحد، فإنه يتعين الالتجاء إلى الائتلاف غير المتجانس وغير المستقر، وهذا مما يساهم في سقوط الحكومات بشكل كبير حيث يتميز النظام الحزبي بعدم الاستقرار الوزاري.

أما إذا كانت الحكومة مؤلفة من عدة أحزاب متنافسة، فإن توافق وجهات النظر يكون ضعيفاً بين أعضائها، ويصعب تطبيق برنامج متماسك الأجزاء ومحدد المعالم، ويتحتم الاقتصار على تصريف المسائل الجارية، وغالباً ما ينتهي بأزمة حكومية (وزارية) [3]

إلا أن هذا النظام له بعض العيوب أهمها هي:

1- تعمل الأحزاب على تشويه أعمال بعضها البعض حتى وإن كانت صالحة.

2- تشكك الأحزاب التي ليست بالسلطة بخطط وبرامج الأحزاب ، أو الحزب الذي في السلطة.

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 9

[2] سمير داود سلمان ، لمى علي الظاهري ، علي مجيد العكيلي ، بحوث دستورية ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للاصدارات القانونية القاهرة ، مصر ، 2015 ، ص 105

[3] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 10

3- قد يعمل الحزب الحاكم على تفضيل مصلحته، ومصلحة أعضائه على المصلحة العامة، كما أنه قد تسيطر عليه أقلية تسيِّير الأمور بمشيئتها، مما يقود الحزب إلى الديكتاتورية .

ثانيا : أنواعه

1: نظام تعدد الأحزاب

تميل الدول إلى تبني نظام تعدد الأحزاب إذا أن تعدد الموضوعات التي يمكن أن يثار الخلاف حولها في ظل جماعة ما يترك في الساحة السياسية العديد من الأحزاب المتصارعة: فهناك الاختلافات السياسية، التي تعكس الخلاف بين الجماعات حول شكل نظام الحكم أيكون ملكياً أم جمهورياً، وهناك الاختلافات الاجتماعية [1]، التي تعكس موقف كل طبقة من الطبقات الاجتماعية من النظام السياسي ككل، وهناك الصراعات الدينية، كالصراع بين رجال الدين العلمانيين في الدول الكاثوليكية وما بين الكاثوليك والبروتستانت في الدول التي تنقسم شعوبها بين هذين المذهبين، وهناك الخلافات العنصرية، والقائمة علي العصبيات وخاصة في الحالة التي تجمع بن عدة جماعات مختلفة من حي الأصل والجنس، كدعاة الاستقلال في إقليم " إلباسك" وإقليم "الكاتلان" في إسبانيا والايرلنديين في إنجلترا، والصراع بين الفلاحين والوالون في بلجيكا [2]

أ ـ صور نظام تعدد الأحزاب

يبرز اتجاهان رئيسيان في هذا المجال:

ـ الاتجاه الأول: **نظام تعدد الأحزاب العددي**

ويذهب إلى تقسيم نظام تعدد الأحزاب تقسيماً أولياً، اعتماداً علي " عدد الأحزاب المتنافسة علي الساحة السياسية " بحيث يمكن القول – وفقاً لهذا الاتجاه – إن هناك نظام "الأحزاب الثلاثة" أو " الأحزاب الأربعة" أو " الأحزاب المتعددة" إذا تجاوز عددها أربعة أحزاب، ويعترف أصحاب هذا الاتجاه بقصوره عن إعطاء صورة حقيقية عن تعدد الأحزاب ومن ثم فهم يرون انه ينبغي عند تحليل أنظمة تعدد الأحزاب الامتناع عن المبالغة "بعامل التعدد"، حيث تتضمن أنظمة تعدد الأحزاب مثل النظام الحزبي الجزائري في الغالب عدداً من الأحزاب الصغيرة ، والتي لا تؤثر –عادة- بدرجة طفيفة في نتيجة الانتخابات، لذلك فقد يصل عدد الأحزاب إلى ستة أحزاب أو اكثر، ولكن –في نظر أصحاب هذا الرأي –ينبغي تخفيض هذا المجموع سياسياً إلى رقم واقعي ومن ثم ينتهي أصحاب هذا الاتجاه إلى القول بان الغالب في الأمر أن يقوم نظام " تعدد الأحزاب علي ثلاثة أو أربعة أحزاب تدور المنافسة فيما بينهم، وتتوقف نتيجة المعركة السياسية علي العلاقات فيما بين هذه الأحزاب [3]

ـ الاتجاه الثاني: **نظام تعدد الأحزاب الكتلي**

ويذهب أصحابه إلى تقسيم نظام تعدد الأحزاب اعتماداً على مدي وجود تحالفات ثابتة ومتجانسة بين الأحزاب تخلق تكتلات أو تجمعات تضم عدد من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية ، وعلي ذلك فانه إذا كان هناك محاولة لوجود تحالف ثابت ومتجانس بين أحزاب النظام، كنا بصدد نظام " تعدد الأحزاب المعتدل" أما إذا لم يكن هناك أي محاولة لوجود تحالفات ثابتة ومتجانسة بين أحزاب النظام كنا بصدد نظام" تعدد الأحزاب التام أو المطلق. ونحن من جانبنا نميل إلى تبني منهج الاتجاه الثاني باعتباره يجعل

---

[1] تامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دار المجدلاوي ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 216

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 2

[3] عبد المومن عبد الوهاب ، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية ، الطبعة الأولى ، دار الالمعية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2011 ، ص 138

تصنيف الأحزاب أقرب إلى الواقع السياسي كما انه يمكننا فهم طريقة سير أي نظام سياسي من الناحية الواقعية لما يقدمه لنا من صورة واضحة عن النظام الحزبي وعلاقات الأحزاب ببعضها البعض، وكيفية امتزاج النظام الحزبي بهذا النظام السياسي ككل [1]

كما يقصد بهذا النظام ذلك النظام الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع؛ إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفة المتشدد الذي يعبر به عن مصالح فئة محدودة، دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى. وهكذا يتصرف كل حزب في ظل نظام تعدد الأحزاب التام أو المطلق كما لو كان جماعة من جماعات الضغط يدافع عن المصالح الخاصة اكثر من اهتمامه بالمصلحة العامة [2]

ولم يطبق هذا النظام في الواقع العملي إلا في ثلاث حالات فقط، في فنلندا وهولندا وفي ظل الجمهورية الرابعة في فرنسا. حيث شهدت هذه الحالات الثلاث ارتفاعاً في عدد الأحزاب المكونة للبرلمان، والذي تراوح ما بين ستة أو ثمانية أحزاب، ولم ينجح أحداً في تخطي نسبة (30%) إلى (35%) من مجموع الأصوات والمقاعد البرلمانية، ولذا تبدو فكرة الائتلاف في ظل هذه الأنظمة ضرورية، وتختلف صور هذا الائتلاف باختلاف أنواع وطبيعة الأحزاب الممثلة فيه واتجاهاتها السياسية [3]

ب ـ عيوب نظام تعدد الأحزاب

ويؤخذ على نظام تعدد الأحزاب التام انه يتضمن ثلاثة عيوب أساسية:

ـ عجز النظام عن القيام بوظيفة تجميع المطالب وإغفاله للمصلحة العامة

ويبين ذلك بوضوح من المقارنة بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين السياسيين في القيام بوظيفة تجميع المصالح والحرص علي المصلحة العامة. ذلك انه في نظام الحزبين السياسيين يحول كل من الحزبين المتنافسين جمع اكبر عدد من المناصرين، ولذلك يسعي إلى الحصول علي مساندة شعبية. وتحقيقاً لهذا الهدف يتنازل كل حزب من الحزبين الكبيرين عن بعض مطالبة ويحصر أهدافه في عدد محدود من الأهداف الاجتماعية، وهو بهذا يتفادى العيب الأساسي الذي يعيب نظام تعدد الأحزاب التام وهو عجزها عن الاهتمام بالمصلحة العامة والمبالغة في الاهتمام بالمصالح الخاصة.

ـ عدم مساهمة الناخب في اختيار الحكام واتخاذ القرارات الوطنية الهامة

في ظل نظام تعدد الأحزاب التام يجد الناخب نفسه أمام عدد كبير من البرامج يمكن أن يختار من بينها، غير أن هذه الحرية المتاحة للناخب رغم سعتها فهي حرية وهمية، ذلك أن الناخب في نظام تعدد الأحزاب لا يختار مباشرة الحكام، ولا يساهم في اتخاذ القرارات الوطنية الهامة، وإنما يعهد بهذه المهمة إلى وسطاء وهم النواب الذين يتولون تحقيق الائتلاف والتحالف البرلماني بين الأحزاب لتشكيل الحكومة، نظراً لصعوبة حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده. ومن ثم فان نظام تعدد الأحزاب التام لا يحقق الديمقراطية التي تتيح للناخب اختيار الحكام مباشرة، وإنما يحقق فقط الديمقراطية التي يعهد فيها للناخب إلى النواب بتشكيل الحكومات.

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 3

[2] قحطان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 332

[3] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 3

ـ غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة والقادرة علي مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة
يمثل عدم الاستقرار الوزاري أو الحكومي النتيجة المباشرة السيئة لنظام تعدد الأحزاب التام ، ذلك أن هذا النظام يؤدي إلى تقسيم أعضاء البرلمان إلى مجموعات تنتمي كل منها إلى حزب معين، وتتألف هذه المجموعات لتشكل حكومة مؤقتة ثم ما تلبث أن تتفرق فتسقط هذه الحكومات، مما يخلق ظاهرة " عدم الاستقرار الوزاري أو الحكومي" في الدولة [1]

2 : نظام تعدد الأحزاب المعتدل

يقصد بنظام تعدد الأحزاب المعتدل وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين، بحيث تضم كل جبهة عدداً من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية [2]، في هذه الحالة يتكون ائتلاف من كبيران يعملان معاً أثناء فترة الانتخابات وداخل البرلمان بعد تكوينه، مما يخلق نظاماً يقترب كثيراً من نظام الحزبين السياسيين [3]، ويجعل من نظام تعدد الأحزاب المعتدل مرحلة وسطي بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين السياسيين في منحني تدرج التنافس بين الأحزاب.و يعتمد نظام تعدد الأحزاب المعتدل في الأنظمة السياسية المعاصرة علي آمرين:

ـ الأول: هو درجة صلابة التحالف وعلي كيفية تحقيق الائتلاف، أي طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف وما إذا كانت أحزاباً مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت ، فطريقة ودرجة تنظيم الأحزاب الداخلة في التحالف تؤثر علي نظام تعدد الأحزاب.

ـ الثاني: هو النظام الانتخابي حيث يؤدي نظام الاقتراع بالأغلبية علي دورين إلى قيام نظام تعدد الأحزاب المعتدل. وهذا ما حدث في ألمانيا من سنة 1870 إلى سنة 1914، وكذلك في فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة والخامسة [4]

و يحقق تعدد الأحزاب المعتدل ميزتين أساسيتين:

1-انه يسهل علي الناخب عملية اختيار الحكام حيث تتقدم الجبهتين ببرنامجين له يسهل الاختيار بينهما.
2-انه يحقق الاستقرار الوزاري أو الحكومي، حيث تقوم كل جبهة مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معاً كوحدة واحدة داخل البرلمان، مما يؤدي إلى إدخال عنصر جوهري علي نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيهاً بنظام الحزبين السياسيين.

ويتميز نظام تعدد الأحزاب بطابعين:

1-تخلق لنوعين من المعارضة داخل النظام السياسي، معارضة داخلية تمارس بواسطة أحزاب الأغلبية التي تحكم، ومعارضة خارجية تؤلف من أحزاب المعارضة التي توجد خارج الحكم

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 4

[2] قحطان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 332

[3] سمير داود سلمان ، لمى علي الظاهري ، علي مجيد العكيلي ، بحوث دستورية ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للاصدارات القانونية القاهرة ، مصر ، 2015 ، ص 103

[4] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 4

2- ميل الأحزاب –في ظل هذا النظام- لان تصبح أحزاباً جامدة، بمعني خضوع النائب لحزبه وتبعيته له تبعية كاملة، وليس لاقتناعه الشخصي، مما يؤدي إلى نقل البرلمان إلى اللجان العليا للأحزاب، وهي هيئات غير مسئولة، ويتم عملها بطريقة سرية لا يطلع عليها الجمهور، ولا يقتصر علي هذا الخضوع علي النواب بل يمتد إلى الوزراء أنفسهم، فإذا ما وليا أحدهم الحكم التزم بتنفيذ إرادة حزبه وسارع إلى شغل المناصب الرئيسية في وزاراته من أنصار هذا الحزب، مما يؤدي إلى تنازع الأحزاب علي الوزارات الرئيسية، مما ينجم عنه –في أحيان كثيرة- تعطيل تشكيل الوزارات لفترات طويلة، مما يترك أسوا الآثار في نظم الحكم المختلفة [1]

3 : نظام الحزبين السياسيين

أ ـ تعريفه

نظام الحزبين السياسيين يقصد به النظام الذي يوجد فيه حزبان كبيران يحوز أحدهما الأغلبية المطلقة في البرلمان، بحيث يمكنه أن يؤلف حكومة بمفردة، دون أن يحتاج إلى التالف مع حزب أخر [2]، ولا ينفي نظام الحزبين السياسيين وجود حزب ثالث أو اكثر، ولكن المهم أن وجود مثل هذه الأحزاب لا يؤثر في حيازة أحد الحزبين الكبيرين للأغلبية المطلقة في البرلمان مثلما هو موجود في الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا [3]

غير أن بعض الفقه يضيف شرطين آخرين للقول بوجود نظام الحزبين السياسيين رغم وجود حزب ثالث أو اكثر.

1- ألا يكون لاكثر من فريق في أي وقت، أمل في تولي الحكم.

2-أن يتناوب هذان الحزبان علي الحكم خلال سنوات طويلة، وذلك بالطبع إلى جانب الشرط الأساسي وهو أن يتمكن أحد الحزبين من الفوز بالأغلبية اللازمة لتولي الحكم والبقاء فيه دون مساعدة حزب ثالث [4]

ولا يعني نظام الحزبين السياسيين بالضرورة وجود ائتلاف بين الحزبين في المبادئ أو البرامج أو الدين أو القومية أو في الطبقة، وأن كان ذلك لا يمنع من ظهور بعض هذه الاختلافات من وقت لاخر. وذلك خلافاً لما يراه البعض من ضرورة أن يمثل كل الحزبين اتجاهاً مختلفاً كان يكون أحدهما يسارياً والاخر يمينياً، ويستهدف أصحاب الرأي الأول بنظام الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكي، حيث لا يوجد اختلاف كبير بين مبادئ وبرامج كل من الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والجمهوري، وقد

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 5

[2] تامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دار المجدلاوي ، عمان ، الأردن ، 2004، ص 221

[3] الموسوعة العلمية الشاملة ، شعوب و أعراق ، أنظمة و قوانين ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،2012 ، ص 54

[4] Lisa J.Disch , The Tyranny of the Two – Party Systeem , power , conflict , and Democracy : American Politics Into the 21 st Century , Columbia University Presse , usa , 2002 , P 44

اعترف بهذا الوضع أصحاب الرأي الثاني والذين يشترطون وجود معيار واضح من المبادئ للتفرقة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري [1]

و يعبر نظام الحزبين السياسيين عن حاجة الشعب إلى الدول الديمقراطية إلى بسط رقابته علي الأجهزة الحكومية من جهة، وعن حاجته إلى إيجاد معارضة منظمة من جهة أخرى.و يعد نظام الحزبين السياسيين في نظر بعض الفقه المعاصر نظاماً طبيعياً بمعني أن الاختيارات السياسية تكون دائماً بين سياستين، فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين، حيث تضم الحلول الوسطي إلى أحد الحلين ، فالوسطية لا توجد في السياسة، فربما يكون هناك حزب وسط، ولكن ليس هناك اتجاه وسط أو فكر وسط. فالصراع بين أنصار الاستقرار وأنصار الحركة.و الصراع بين الميول يكون صراعاً بين ذوي الميول المحافظة وأنصار الغير الجذري، ومثال الصراع بين الطبقات الصراع بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا أي العمال [2]، وهكذا يبدو مبدأ الثنائية – متفقاً مع طبائع الأمور [3]

كذلك كانت كل الصراعات الكبرى علي مر التاريخ تتم بين فئتين كبيرتين:الكاثوليك والبروتستانت، المحافظين واللبراليين، الرأسماليين والاشتراكيين، الغربيين والشيوعيين.و تاسيساً علي ذلك يصل هذا الفريق من الفقه إلى نتيجة مؤداها أن الرأي العام يجد نفسة –أمام المشاكل الكبرى- منقسماً إلى اتجاهين متعارضين، بما يعني أن حركة المجتمعات الطبيعية تميل نحو نظام الحزبين السياسيين ، و لا يسلم فريق أخر من الفقه بهذا التحليل ويأخذ عليهم مأخذين أساسين:

- أن هذا التحليل يستند الافتراض غير ثابت ولا يمكن التأكد من صحته من الناحية العملية، إذ كيف يمكن التأكد من أن لكل مشكلة حلين فقط

- أن هذا التحليل يخالف تاريخ العديد من الشعوب والذي يؤكد أهمية الدور الذي يلعبه المعتدلون الذين يتبنون حلاً وسطاً بين الحلين المتطرفين [4]

وبصرف النظر عن طبيعة نظام الحزبين السياسيين وهل هو نظام "طبيعي" "أم لا" فإنه يتعين القول إنه نظام "مفيد" بما يحققه من مزايا تساعد في حسن سير النظام السياسي ، ويمكننا تلخيص هذه المزايا في عدة أمور وهي:

- تسهيل عملية تجميع المصالح وتقليل المطالب، حيث يمنع نظام الحزبين السياسيين الوساطة في حسم المسائل الأساسية، فيقوم الناخب بدور مباشر في العملية السياسية، خلافاً لدورة في ظل نظام تعدد الأحزاب

- يختار الناخب النواب والحكومة مباشرة، باعتبار أن رئيس الحكومة سيكون بالضرورة زعيم الحزب المنتصر في العملية الانتخابية. وهكذا تتحدد الحكومة عبر صناديق الاقتراع، دونما الحاجة إلى ائتلاف أو تحالف بين الأحزاب المختلفة.

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 5

[2] قحطان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 329

[3] جبالر علاوي ، الاتصال السياسي ، دار أمجد للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 95

[4] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 6

- يحقق نظام الحزبين السياسيين " الاستقرار الوزاري" طالما أن الحزب الذي يتولي زمام السلطة يحظي بالأغلبية المطلقة لمجموع المقاعد في البرلمان [1]

الكثير من الأنظمة السياسية تأخذ بنظام الحزبين المنافسين، حيث يتولى السلطة أحد الحزبين الأساسيين في الدولة ، التي تفتح المجال لتأسيس أحزاب أخرى، لكنها تبقى صغيرة في أغلب الأحيان، ففي الولايات المتحدة لا يوجد اختلاف كبير بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي لا من حيث المبادئ ولا من حيث البرامج السياسية، وعلى هذا الأساس تكون السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بما تعنيه من خطة ترسم العلاقات الخارجية لها مع غيرها من الدول هي نفسها سواءاً فاز الحزب الديمقراطي أم فاز الحزب الجمهوري، لأن السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ليست سوى انعكاساً للأيدولوجيا السياسية التي تحكم القيادات السياسية لأحد هذين الحزبين ، وفي نظام الحزبين المتنافسين يكون الحزب الذي لا يفوز بالانتخابات هو الحزب المعارض الرئيسي، ويمارس الرقابة على الأجهزة الحكومية من الحزب الحاكم، ويسعى لإيجاد معارضة منظمة للوصول إلى السلطة ، وهذا النظام يجبر النظام الحاكم على إتباع سياسية خارجية مقبولة ومتوازية كما يعمل على تحقيق البرامج السياسية التي تحدث تطور وتقدم في المجتمع ، كما يزيل هذا النظام الصراعات الثانوية في المجتمع، ويجبر جميع فئات المعارضة على التعبير عن نفسها في إطار معارضة رئيسية [2]

كما أنه في نظام الحزبين المتنافسين لا يؤدي قيام النظام من خلالها، إلى تركيز السلطة لحزب واحد، ويؤدي إلى تغييراً عميقاً وقوياً في مبدأ الفصل بين السلطات بالصورة التي يرسمها الدستور لهذا المبدأ، ففي النظام البريطاني على سبيل المثال، عندما يكون الحزب القائد في الانتخابات هو بالضرورة صاحب الأغلبية البرلمانية المطلقة، فإن احتمال إسقاط الحكومات الوزارية يكون عسيراً من الناحية العملية[3] ، كما أنه كون رئيس الوزراء هو نفسه زعيم حزب الأغلبية في البرلمان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة توثيق الروابط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما يؤدي إلى أن تبقى الحكومية مطلقة اليد وقوية ومستقرة، لأن هناك حزب واحد، يحكم وحزب أخر فقط ينتقد ، ولقد أثبتت نتائج الحرب الباردة أن الديمقراطية بما تعنيه من كونها أيديولوجيا وأسلوب حكم ووسيلة تعامل أساسها المساواة واحترام إرادة الأكثرية، وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات دستورية تقر الحقوق والحريات والرأي وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة، وتولى المناصب العليا، أثبتت أنها الأصلح والأصدق، ولا يعلو عليها شيئاً، وهذا ما جعلها أيديولوجيا منتصرة.

ب ـ تصنيفات نظام الحزبين السياسيين

ينطوي نظام الحزبين السياسيين علي عدة تصنيفات فرعية، والتي يمكننا أجمالها في ثلاث تصنيفات رئيسية، والتي سوف نعرض لها بالدراسة في الفروع الثلاث التالية.

ـ نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن

يقوم هذا التصنيف من تصنيفات نظام الحزبين السياسيين علي أساس "كيفي" يتعلق بدرجة تنظيم كلا الحزبين، ومن هذا المنطلق يقوم نظام الحزبين الجامد علي أساس تنظيم كل حزب لعملية تصويت أعضائه في البرلمان، بينما يقوم نظام الحزبين المرن علي أساس أن يترك كل حزب لأعضائه حرية التصويت في البرلمان

– وتعبر بريطانيا نموذجاً لنظام الحزبين الجامد، فعن التصويت علي المسائل الهامة داخل البرلمان، يلزم جميع نواب الحزب بالتصويت وفقاً لتعليمات الحزب والا ُوقعت عليهم عقوبة الفصل من تنظيمات الحزب.

---

[1] William J Crotty , Richard S Katz , Handbook of Party Politics , Sage , london , 2006 , P 57

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 2009 / 4 / 8 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org ، ص 9

[3] Lisa J.Disch , The Tyranny of the Two – Party Systeem , power , conflict , and Democracy : American Politics Into the 21 st Century , Columbia University Presse , usa , 2002 , P 46

– ويترتب علي هذا التنظيم البرلماني الجامد استقرار وسيطرة الحكومة، حيث يضمن رئيس الحكومة – وهو نفسة زعيم حزب الأغلبية – إخلاص أعضاء الأغلبية البرلمانية. وترتبط الحكومة والأغلبية بروابط "حالة الأغلبية" حيث يشكل أحزاب الحائز علي الأغلبية الحكومية، ويحترم نوابه هذه الحالة، حتى ينتقل تنظيم الحزب الغالب "حزب الأغلبية" إلى مجلس العموم [1]

– وخلافاً لذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً لنظام الحزبين المرن. حيث لا يفرض أي من الحزبين السياسيين علي اعضائة نظاماً معيناً عند التصويت، مما يمنح كل عضو من أعضاء الكونجرس سواء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب حرية التصويت دون الالتزام بأي تعليمات من جانب حزبه.
– ويترتب علي ذلك عدم إثارة أيه صراعات حزبية داخل الكونجرس، بما يعني أن نظام الحزبين لا يلعب أي دور داخلة ، بل توجد أغلبية ومعارضة مختلفة بصدد كل مشكلة علي حدة، حيث تختلف الأغلبية والمعارضة بصدد مشكلة ما عن تلك التي توجد بصدد المشاكل الأخرى، ولا ترتبط هذه الأغلبية والمعارضة بانقسام الكونجرس إلى نواب جمهوريين وآخرين ديمقراطيين [2]

وفي واقع الأمر، تقترب هذا التصنيف من نظام تعدد الأحزاب مما يترتب علي نفس النتائج وبخاصة عدم الاستقرار الحكومي، وذلك إذا لم يكن هناك فصل عضوي بين السلطات يوفر استقرار وسيطرة السلطة التنفيذية. ولعل هذا هو السبب في أن نظام الحزبين المرن في الولايات المتحدة الأمريكية لا يؤثر علي استقرار السلطة التنفيذية لان النظام الرئاسي في الولايات المتحدة يقوم علي أساس " الفصل العضوي بين السلطات " [3]

ـ نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص

يعد نظام الحزبين الخالص فرضية غير متحققة في الواقع العملي، فدائما ما يوجد إلى جانب الحزبين الكبريين الذين يسيطران علي المسرح السياسي، أحزاب صغيرة متفاوتة الأهمية، بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها هذه الأحزاب أثناء العملية الانتخابية، وتاسيساً علي ذلك يقوم هذا التصنيف علي أساس "كمي" متعلق بنسب عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزبان الكبيران في العملية الانتخابية. ويقوم نظام الحزبين التام علي أساس حصول الحزبين الكبيرين علي (90%) فاكثر من مجموع الأصوات، مما يتيح لاحد الحزبين الحصول علي الأغلبية المطلقة لمجموع مقاعد البرلمان، من ثم يستطيع ان يتولي السلطة بمفردة ودونما حاجة إلى التحالف مع أحزاب أخرى، مما يترتب علية – من الناحية العملية- تنحية الأحزاب الصغيرة عن اللعبة السياسية).

ويعتبر الوضع في بريطانيا بالنسبة للحزب الليبرالي ابتداء من سنة 1979 – نموذجا لنظام الحزبين التام.بينما يقوم نظام الحزبين الناقص أو نظام الحزبين ونصف علي أساس حصول الحزبين الكبيرين علي نسبة من مجموع الأصوات تتراوح بين (80%-75)، بينما تحصل الأحزاب الصغيرة الأخرى علي النسبة المتبقية مما يسبب اختلالاً للحزبين الكبيرين، حيث لا يحصل أحدهما علي الأغلبية المطلقة لمجموع مقاعد البرلمان، مما يضطرها إلى اللجوء –عادة –إلى التحالف سواء مع الأحزاب الصغيرة أو مع بعضها البعض [4]

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 6

[2] تامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دار المجدلاوي ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 227

[3] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 7

[4] صباح مصطفى حسن ، النظام الحزبي في مصر : دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و الشريعة الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 115

و يعتبر وضع التعددية الحزبية في ألمانيا ابتداء من سنة 1961 وحتى سنة 1982 نموذجاً لنظام الحزبين الناقص، حيث تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي C.D.Uمع الحزب الليبرالي من سنة 1961 وحتى سنة 1966، ثم كان التحالف الكبير بين الحزبين الكبيرين الديمقراطي المسيحي والاشتراكي الديمقراطي من سنة 1966 إلى سنة 1969.

ثم ظهور تحالف بين الاشتراكيين والليبراليين في الانتخابات التي أجريت من سنة 1969 وحتى سنة 1982. وأخيراً ظهر تحالف جديد من سنة 1982، حيث تحالف الحزب الليبرالي الألماني F.D.Pمع الحزب الديمقراطي المسيحي C.D.U، ومن الجدير بالذكر أن هناك وضعاً شبيهاً بذلك في بلجيكا، حيث يحظي الحزب الإصلاحي الليبرالي بوضع قوي يحول دون إمكانية تكوين أغلبية مطلقة من الاشتراكيين والمتمثلين في الحزب الاشتراكي والحزب المسيحي الاشتراكي. و بهذا المعني يعد نظام الحزبين الناقص أو نظام الحزبين ونصف مرحلة وسطي بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين التام في سلم تدرج التنافسية للأحزاب [1]

ـ نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن

يقوم هذا التصنيف الأخير لنظام الحزبين السياسيين علي أساس "كمي" متعلق بعدد الأصوات التي يحصل عليها كل من الحزبين في العملية الانتخابية بشكل "مضطرد" ويعتبر نظام الحزبين المتوازن هو نظام الحزبين الحقيقي، حيث يكون حجم كل حزب من الحزبين الكبيرين –تقريباً مساوياً لحجم الحزب الأخر، كذلك تكون قوة كل منهما معادلة لقوة الأخر. ويتبادل الحزبان الكبيران السلطة وفقاً لحصول كل منهما علي أصوات الناخبين الهامشيين وتكون الأغلبية التي يحصل عليها أحد الحزبين ضعيفة، حيث يكون الفارق بين الأصوات التي يحصل عليها الحزبان ضئيلاً، وتعتبر بريطانيا في الفترة من سنة 1945 وحتى سنة 1979 نموذجاً لنظام الحزب المتوازن.

حيث حكم المحافظين سبعة عشر عاماً، وكذلك حكم العمال حوالي سبعة عشر عاماً إلا انه ابتداء من سنة 1979 حقق المحافظون غي عهد "مارجريت تاتشر" ثم " جون ميجور" الأربعة انتصارات متتالية في سنوات (1992-1987-1983-1979) ، بينما يكون نظام الحزبين غير متوازن إذا كان الفارق بين الحزبين كبيراً إلى الحد الذي يفق الحزب الأخر الأمل في الوصول إلى السلطة.و من هنا نخرج من نطاق نظام الحزبين الحقيقي لندخل في نطاق نظام الحزب المسيطر. ولقد شهدت بعض الدول الإفريقية كدول بوركينافسو والنيجر ومالي وموروتانيا نظام الحزبين غير المتوازن في الفترة من سنة 1958 وحتى سنة 1963، حيث مارس أحد الحزبين تسلطة علي الأخر / مما عجل باختفاء نظام الحزبين السياسيين ليحل محلة نظام الحزب الواحد [2]

4 : نظام الحزب المسيطر

أ ـ تعريفه

يقوم نظام الحزب المسيطر في ظل نظام تعدد الأحزاب، غير أن أحد هذه الأحزاب وهو الحزب المسيطر يستأثر بالسلطه نظراً لقوته ولحصوله علي أغلبية كبيرة تحول بين الأحزاب الأخرى وبين إمكانية

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 7

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 8

وصولها إلى كراسي الحكم. ولا يقوم نظام الحزب المسيطر في ظل نظام الحزبين السياسيين إلا في أحوال نادرة، ذلك أن الحزب المسيطر في هذه الحالة يمحو الحزب المنافس نهائياً ليقيم نظام الحزب الواحد [1]

ويرى البعض أن إطلاق اسم الحزب المسيطر علي الحزب الذي يتمتع بقوة اكبر من كل أحزاب نظام تعدد الأحزاب، وهي تسمية لا تنطبق تماماً علي النظام الذي نحن بصدد بيان ملامحه ويفسر هذا الفريق بقولة ن إطلاق اسم الحزب المسيطر يوحي بان هذا الحزب هو الذي يهيمن علي اغلب المقاعد في البرلمان وبالتالي يكون دائماً موجود في "الحكم" [2]

بعبارة أخرى فان هذا الحزب لا يتصور وجودة في " المعارضة " ولكن هذا التصور يبدو خاطئاً –في نظر هذا الفريق-على أساس أن هذا الحزب القوي يمكن أن يصبح في المعارضة ويسوقون مثالاً لذلك بحالة الاشتراكية الديمقراطية في النرويج والدانمارك وحالة حزب الاستقلال في أيسلندا [3]

وعلي هذا الأساس يفضل هذا الجانب من الفقه وصف هذا الحزب "بالحزب الأساسي" بمعني انه يمثل" العمود الفقري" للحياة السياسية، وترسم خطوط النشاط السياسي من حول هذا الحزب علي أساس أن تتشكل الحكومات بائتلاف يكون الحزب فيه هو (المحرك الأول)، وهذا هو الغالب أو علي العكس تشكل الحكومة بشكل يأخذ في الاعتبار وجود الحزب في المعارضة، وبمعني آن يتم الائتلاف بين الأحزاب الأخرى (كلها أو بعضها) بما يمكنها من الانتصار علي هذا الحزب " الأساسي "، وعلي اعتبار أساسي وهو أن الحزب " المسيطر " لا يعني أن يهيمن الحزب القوي علي أغلبية مقاعد البرلمان فيكون دائماً في الحكم، ولا يتصور وجودة أبداً في صفوف المعارضة، بل يلزم للقول بوجود نظام الحزب المسيطر وجود خاصيتين أساسيتين في هذا الحزب هما:

1- أن يتفوق هذا الحزب على جميع الأحزاب المنافسة تفوقاً واضحاً خلال فترة طويلة نسبياً، حتى ولو فشلت في الانتخابات مرة أو مرتين. وهكذا يتصور –من ناحية- عدم تفوق هذا الحزب المسمي"الحزب المسيطر" بشكل دائم، كما يتصور –من ناحية أخرى- أن يصبح هذا الحزب في صفوف المعارضة.
2- أن يجسد هذا الحزب آمال الأمة وأفكارها، بحيث تجد الأمة نفسها في برنامج الحزب وطريقة عملة.

ب ـ صور نظام الحزب المسيطر

يوجد صورتين أساسيتين:

ـ نظام الحزب المسيطر العادي

يعتبر الحزب المسيطر في ظل نظام تعدد الأحزاب حزباً مسيطراً سيطرة عادية إذا كان هذا الحزب يأتي علي راس قائمة الأحزاب، ألا انه يترك مكاناً للأحزاب الأخرى. فالحزب المسيطر العادي لا يتعدي ما يحصل علية نسبة الأربعين في المائة من أصوات الناخبين، إلا في حالات استثنائية نادرة، ومن ضمن

[1] دوسكي ديندار نجمان شفيق ، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث ، دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص 46

[2] الموسوعة العلمية الشاملة ، شعوب و أعراق ، أنظمة و قوانين ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،2012 ، ص 55

[3] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 8

هذه الحالات الاستثنائية، حالة السويد من سنة 1940 إلى سنة 1944، وحالة النرويج من سنة 1945 إلى سنة 1961 وحالة فرنسا من سنة 1968 إلى سنة 1981 [1]

ويتميز الحزب المسيطر العادي بأنه يتمتع –من ناحية- بمركز وحجم كبيرين بشكل مطلق، فيتعين أن يحوز الحزب المسيطر علي نسبة (30-35%) من أصوات الناخبين، وهي نسبة تمثل ضعف ما يحصل علي الحزب التالي له في الترتيب، كما يتمتع الحزب –من ناحية أخرى- بمركز متميز بالمقارنة بجميع الأحزاب الأخرى إلى يصل عددها إلى أربع أو خمسة أحزاب والتي لا تحصل سوي علي نسبة منخفضة من الأصوات تتراوح بين (101% و20%) من مجموع أصوات الناخبين [2]

ويختلف نظام الحزب المسيطر عم نظام الحزب الواحد اختلافاً جوهرياً فهو يحتفظ بمركزة المتفوق وبمكانته نتيجة لتعدد وضعف الأحزاب المنافسة له، علي خلاف نظام الحزب الواحد الذي يحتكر الحياة السياسية نتيجة لتحريم إنشاء أحزاب أخرى بنص القانون أو الدستور، ويتضح هذا الاختلاف بشكل اكبر عندما يكون الحزب المسيطر خارج السلطة لان الأحزاب الأخرى تتحالف ضده ومن ثم تصبح هي في الحكم ويصبح هو في صفوف المعارضة، ويحقق نظام الحزب المسيطر العادي ميزة أساسية للنظام السياسي الذي يقوم في ظله تتمثل في توفير الاستقرار الحكومي لنظام تعدد الأحزاب، ذلك أن الأمر ينتهي –في ظل نظام الحزب المسيطر-إلى تقوية سلطان الحكومة، نظراً لتمتعها بالأغلبية في البرلمان

ـ الحزب شديد السيطرة

يعتبر الحزب المسيطر في ظل نظام تعدد الأحزاب حزباً مسيطراً سيطرة شديدة إذا كان يحتل هذا الحزب القمة دون أن يترك للأحزاب الأخرى وضعاً لا يكاد يذكر[3] ، حيث يحصل الحزب شديد السيطرة علي الأغلبية المطلقة من مجموع أصوات الناخبين أو كثر كما يحصد اكثر من نصف مقاعد البرلمان، ويعتبر نظام الحزب شديد السيطرة نظاماً وسطاً بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد، وبيان ذلك انه في نظام الحزب شديد السيطرة توجد عدة أحزاب تنافس في الانتخابات، إلا أن حزباً واحداً من بين هذه الأحزاب يتفوق بشكل واضح علي منافسيه ويضمن بصفة دائمة ومنتظمة الأغلبية المطلقة لمجموع أصوات الناخبين [4]

كما يضمن لنفسة نصف المقاعد البرلمانية، ويستحيل إزاحته عن سدة الحكم مما يتيح له التمتع بمركز ثابت ومستقر في ممارسته للسلطة، مما يمنحة وضعاً شبيهاً بوضع الحزب الواحد.غير أن وجود أحزاب أخرى ليس ممنوعاً بل هو مشروع وتستطيع ممارسة نشاطها بكل حرية، وتحوز علي ثقة وأصوات عدد غير قليل من أصوات مجموع الناخبين، كما يتعرض الحزب شديد السيطرة لانتقادات من جانب المعارضة التي رقابة وحوار بين الجانبين، وهذا يختلف تماماً عن نظام الحزب الواحد. ويجعل أسلوب الحياة السياسية أقرب إلى نظام تعدد الأحزاب منه إلى نظام الحزب الواحد [5]

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 9

[2] صباح مصطفى حسن ، النظام الحزبي في مصر : دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و الشريعة الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 118

[3] عمر جمعة عمران العبيدي ، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 174

[4] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 9

[5] صباح مصطفى حسن ، النظام الحزبي في مصر : دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و الشريعة الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 119

المبحث الثالث : وظائف التعددية الحزبية

تقوم التعددية الحزبية بعدة وظائف هامة، مما يزيد من أهميتها في عصرنا الحاضر. فهناك ما يسمي " بالوظائف التقليدية " للأحزاب السياسية ويقصد بها تلك الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في نظم الديمقراطية الليبرالية والتي تتعلق أساساً بعملية التمثيل السياسي، وعملية الاتصال بين الجماهير والسلطة، وكذلك عملية تجميعه المطالب.

غير أن هناك بعض الوظائف التي يناط بالأحزاب السياسية القيام بها في نظم الدول النامية والتي تختلف في جوهرها عن تلك التي تقوم بها النظم الديمقراطية الغربية والتي تتعلق أساساً بعملية التحديث والتنمية السياسية التي تشهده هذه النظم ، ، و على هذا الاساس سنتناول في المطلب الاول وظائف التعددية الحزبية في نظم الديمقراطية الليبرالية و في المطلب الثاني وظائف التعددية الحزبية في الدول النامية

المطلب الاول : وظائف التعددية الحزبية في نظم الديمقراطية الليبرالية

تضطلع الأحزاب السياسية في نظم الديمقراطية الغربية بعدة وظائف هامة ترتبط بهذه النظم التي تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية، والقبول بشرعية النظام السياسي القائم، والتكامل الوطني وعلي ذلك فسوف نتناول هذه الوظائف المتعددة للأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية المعاصرة في عدة مطالب متتالية، حيث تخصص مطلباً مستقلاً لدراسة كل وظيفة من هذه الوظائف

الفرع الأول : وظيفة التمثيل السياسي

تضطلع الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية المعاصرة بمهمة أو وظيفة " التمثيل السياسي" الصحيح [1] وذلك من خلال القيام بدور مزدوج في هذا المجال، حيث تقوم – من ناحية أولي – بوظيفة تتمثل في " تجميع الناخبين "، وتقومك أيضاً بوظيفة تتمثل في " تجميع النواب" من ناحية ثانية، وهي بهذا المعني تعتبر بمثابة حلقة اتصال بين الناخبين والنواب ، مما يعني أن القيام بعملية التمثيل السياسي في الأنظمة الليبرالية دون وجود الأحزاب السياسية يكاد يكون مستحيلاً ، وعلي ذلك فسوف نتناول هاتين الوظيفتين لنظام التعددية الحزبية فيما يلي:

أولا : وظيفة تجميع الناخبين

تقوم الأحزاب السياسية بوظيفة تجميع الناخبين – في إطار دورها في عملية التمثيل السياسي- في نظم الديمقراطية الليبرالية من خلال قيامها بمهمتين أساسيتين: وهما: نشر أيديولوجيتها وأفكارها بين هيئة الناخبين من ناحية، واختيار مرشحيها في العملية الانتخابية من ناحية أخري [2]

1 ـ مهمة نشر الأيديولوجيات والأفكار بين هيئة الناخبين

تتمثل في قيام الأحزاب السياسية بنشر أيديولوجياتها وأفكارها بين الناخبين، حيث تضمن الأحزاب السياسية التجمع الأيديولوجي للناخبين، حيث يمكنها التعرف بوضوح علي السياسة التي يرغبها هؤلاء الناخبين والتي تحدد المرشح الذي يحظى بثقة هؤلاء الناخبين، والأحزاب السياسية لا غني عنها في هذا الصدد ، وفي واقع الأمر لا يمكن لأي حزب أو أيديولوجية أن تحقق نجاحاً إذا لم يكونا قادرين علي التعبير عن المشاعر والآمال الكامنة لذي قطاع من المواطنين بحيث يشعر هذا القطاع أنه يجد نفسه في أيديولوجية الحزب، صحيح أن الحزب يطور المشاعر والآمال والأفكار ويعطيها قوة ووضوحاً، إلا أن هذه الأفكار

---

[1] ناشف أنطوان ، الانتخابات النيابية في لبنان : (الجوانب التاريخية و القانونية و الاجتماعية) : انتخابات 1991 ، ملف توثيقي شامل ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، 1998 ، ص 146

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 10

تكون موجودة قبل الأحزاب وبدونها. ومن ثم تفقد أيديولوجية أي حزب تأثيرها تدريجياً إذا فقدت هذه الأيديولوجية استجابتها لأمال وأفكار الرأي العام

وهكذا تساعد الأحزاب السياسية عي وجود السياسة وعلي جود وتنمية الوعي السياسي لدي المواطنين. وهي في قيامها بهذا الدور تتيح للمواطن فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع. وبغير الأحزاب تصبح الجماهير غير قادرة علي التمييز بين اتجاهات المرشحين، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى تأييد الشخصيات البارزة التقليدية، وهم الأشخاص الذين تعرفهم قليلاً في المجتمع ، ولعل هذا هو السبب في أن الأحزاب السياسية تطورت أولاً من خلال اليسار (الأحزاب اللبرالية في القرن التاسع عشر، والأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين).

وكان الهدف الأساسي لهذه الأحزاب هو الوقوف في وجه الشخصيات البارزة التقليدية في المجتمع، ولقد ساعد نمو الأحزاب في تحقيق هذا الهدف، ولقد قام اليمين بعد ذلك بتقليد اليسار في هذا الشان، ولكنها اعتبرت (أي الأحزاب اليمينية) أحزاب قبيحة أو شريرة، ثم استخدمت الجماهير –بداية- وسيلة الدعاية للوقوف في وجه اليمين [1]

2 ـ مهمه اختيار المرشحين في العملية الانتخابية

وتتمثل في قيام الأحزاب السياسية باختيار مرشحي الحزب، حيث تقوم الأحزاب السياسية بمهمه اختيار المرشحين في العملية الانتخابية وتقوم بتقديمهم للناخبين ، حيث أنه صحيح أن الأحزاب لا تحتكر عملية تقديم المرشحين للانتخابات، حيث يوجد بعض المرشحين الذين يتقدمون بأنفسهم للانتخابات كمستقلين عن كافة الأحزاب ويحقق بعضهم نجاحاً دون مساندة الأحزاب غير أن الغالبة العظمي من المرشحين تقدم بواسطة الأحزاب السياسية.

وهناك عدة وسائل لاختيار المرشحين، وتختلف هذه الوسائل باختلاف تركيب الحزب. فالنسبة لأحزاب القلة المنتقاة، يعهد في هذا الصنف الأحزاب بعملية اختيار المرشحين إلى لجان من الشخصيات البارزة في الحزب، ويسمي هذا النظم في الدول الأنجلوسكسونية، ويعني أن عملية انتقاء المرشحين تضطلع بها طبقة اوليجارشية ضيقة ومغلقة [2]

وفي نهاية القرن التاسع عشر اتبعت الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً جديداً هو نظام الانتخابات الأولية ، ويعني أن تجرى انتخابات تمهيدية داخل الحزب لتحديد مرشحي الحزب في الانتخابات العامة، ويتم هذا الاختيار من خلال ظهور عدة أسماء في قائمة مرشحي الحزب في الانتخابات الأولية، التي تجري داخل الحزب، وعلي الناخب أن يضع علامة أمام اسم المرشح الذي يختاره مرشحاً أو ممثلاً له ، غير أن اللجان " الاوليجارشية" أو " الحزبية " هي التي تختار المرشحين الذين يجري علهيم الانتخاب الأولى أو التمهيدي داخل الحزب، والذين يتم من بينهم انتخاب ممثلي الحزب في الانتخابات العامة

أما بالنسبة لأحزاب الجماهير، فإنها تتبع طريقة أخرى في اختيار مرشحيها وتتلخص هذه الطريقة في عقد مؤتمرات علي المستوي القومي وعلي المستوي المحلي بمشاركة جميع أعضاء الحزب، علي أن يتم اختيار مرشحي الحزب عن طريق "الانتخابات " في المؤتمرات المحلية ن وهكذا تتحقق الديمقراطية داخل الحزب ، و تعد هذه الطريقة جيدة إذا كان عدد أعضاء الحزب كبيراً، أما إذا كان عدد أعضاء الحزب قليلاً بالنسبة لعدد الناخبين، فان هذه الطريقة تُعد مُعيبة، ومع ذلك يستطيع كل ناخب يرغب في المشاركة

---

[1] الموسوعة العلمية الشاملة ، شعوب و أعراق ، أنظمة و قوانين ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،2012 ، ص 56

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 10

في اختيار المرشحين الدخول في الحزب الذي يريده. وفي كل الأحوال تحاول اللجان القائمة علي عملية الاختيار أن تهيمن علي اللجان الفرعية لكي تختار من يحوزون ثقتها، غير أنها لا تنجح دائماً

ثانيا : وظيفة تجميع النواب

تقوم الأحزاب السياسية بالقيام بوظيفة تجميع النواب من خلال:

1 - البند الأول: تحقيق الاتصال الدائم بين النواب والناخبين

هناك مصلحة أكيدة للنواب في احتفاظهم بصلة دائمة مع ناخبيهم، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم. ومن الناحية العملية يتقابل النواب مع الناخبين في دوائرهم خلال حضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين ويتلقون طلباتهم ويتعرفون علي احتياجاتهم، فالأحزاب السياسية تيسر هذا الأمر علي النائب بتقديم مجموعة من مناضلي الحزب للنائب توفر له علاقة دائمة مع الناخبين، حيث يدافع هؤلاء المناضلون عن أراء النائب ويشرحون نشاطه البرلماني لناخبيه من ناحية، كما ينقلون مشاعر الناخبين وآمالهم ومصالحهم إلى نوابهم، مما يجعلهم وسيلة ممتازة أو فعالة لجمع المعلومات التي تفيد النائب.، وبلا شك فان هذه الثقة التي تودع في مناضلي الحزب ليست أمنه، وبيان ذلك انه يمكن أن يكون هؤلاء الوسطاء حاجزاً يحول دون اتصال النائب بناخبيه في الوقت الذي يوفرون فيه وسيلة للاتصال بين النواب وناخبيهم، ويتوقف هذا الأمر علي مدى فهم هؤلاء المناضلين لدورهم وعلي مدى إخلاصهم وولائهم للحزب. حيث يميلون إلى إعطاء النائب أراء ترتبط بآرائهم الأيديولوجية المسبقة [1]

ولكن إذا أراد الأحزاب الاحتفاظ بناخبيه، فعلية ألا يثق فيهم وأن يحتفظ باتصال بين المناضلين والجماهير، لتكوين عقيدة سياسية تتفق مع الواقع، هكذا تصبح عملية التمثيل ذات مفهوم فردي حينما يعطي كل ناخب رأيه الشخصي في نائبة، وذات مفهوم جماعي حينما تتجمع جموع الناخبين في لإعطاء رأيها في مرشحهم للانتخابات، ويتعلق بهذا الأخير نظام التمثيل النسبي.

2 - البند الثاني: تنظيم النواب في المجالس النيابية

يوجد المفهوم الجماعي لعملية التمثيل على مستوي النواب، فقبل تطور الأحزاب السياسية كانوا النواب مستقلين في ممارسة نشاطهم داخل البرلمان، ولكن أدى تطور الأحزاب السياسية إلى تجميع نواب الحزب الواحد في جماعات برلمانية – " groupes parlementaires وقد كانت هذه الجماعات البرلمانية ممنوعة في العصور الأولى للديمقراطية الليبرالية. فعلي سبيل المثال: كانت المجموعات البرلمانية منوعة في فرنسا قبل سنة 1914، ثم اعتبرت فيما بعد عنصراً رئيسياً في تنظيم البرلمانات، فهي تحقق انتقاء أعضاء اللجان البرلمانية وتفويض التصويت في البرلمانات عندما يكون ممكناً، وسكرتارية النواب....الخ [2]

الفرع الثاني : وظيفة تجميع المصالح

يمثل الحزب السياسي كوسيط أو مؤسسة وسيطة بين القطاعات الجماهيرية المختلفة والسلطة الحاكمة في الدولة أداة لتجميع المصالح والتعبير عنها، فلكي يكون للحزب السياسي مكانة هامة في النظام السياسي يتعين علية أن يكون في مقدوره تجميع المصالح لأكبر عدد ممكن من المواطنين والتعبير عنها، فهو يعمل على التوفيق بين المصالح المتعددة حتى يستطيع تمثيل أكبر عدد ممكن من الناخبين لبرنامجه السياسي.

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 11

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 11

ولذلك فإنه يتبني السياسات التي توفق بين اكبر عدد ممكن من المصالح، مما يتيح للحزب السياسي المساهمة في تشكيل السياسة العامة للدولة ، تعني وظيفة " تجميع المصالح " الوظيفة أو العملية التي يتم من خلالها تحويل الأحزاب السياسية المطالب أو المصالح الشعبية والجماهيرية المختلفة إلى بدائل متعددة للسياسات العامة السائدة. بمعني أن الحزب السياسي بتلقي الشكاوي والمطالب المتنوعة من الجهات أو القطاعات الجماهيرية المختلفة، كاتحادات العمال وهيئات الفلاحين ومنظمات الأعمال وغيرها، ثم يقوم ببلورتها وصياغتها في شكل بدائل لسياسة عامة يسعي الحزب إلى تحقيقها

ولعل أوضح مثال علي ذلك، المطالب والمصالح التي تتقدم بها جماعات الضغط، والتي قد تسعي إلى أن يكون الحزب السياسي ممثلها أو المعبر عنها لدي الحكومة أو الهيئة الحاكمة في مطالبها، كمطلب إعادة توزيع الثروة عن طريق فرض نظام ضريبي أو تبني سياسة ضريبية جديدة من شانها عمل أو تحقيق إصلاحات اجتماعية أو تقديم معونات حكومية في شكل منح لدعم محصول زراعي معين، أو حتى مطلب ضرورة خوض حرب، بسبب إهانة كبيرة قد لحقت بالأمة [1]

أولا : أهمية ممارسة الأحزاب السياسية لوظيفة تجميع المصالح

أهمية ممارسة الأحزاب السياسية لهذه الوظيفة لما تمثلة من أهمية كبيرة وعامل فعال لاستقرار النظام السياسي، وكذلك لاستقرار الرأي العام، وأيضاً لممارسة الديمقراطية [2]

1 ـ تمثل هذه الوظيفة عاملاً مؤثرا في ضمان استقرار النظام السياسي

وذلك من خلال دورها في التقليل من عبء المطالب علي مراكز صنع القرار، مما يؤدي بدورة إلى الاستجابة لهذه المطالب، وتلبيتها بشكل فعال ، ومرد ذلك إلى أن وجود مؤسسات متخصصة لتجميع المطالب الجماهيرية أو مصالح القطاعات المختلفة قبل وصولها إلى مراكز صنع القرار من شأنه أن يسمح بتلبية المطالب أو الاستجابة للمصالح المرتبطة بمستويات متعددة من التغيير دون حدوث أي تهديد لمراكز صنع القرار المركزية، مما يؤدي إلى تدعيم النظام السياسي والحفاظ علي استقراره.

ولعل ابلغ دليل علي ذلك، ما حدث في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة –في فرنسا- حيث ينسب بعض المفكرين السياسيين ضعف وانهيار هاتين الجمهوريتين إلى فشل الأحزاب السياسية في القيام بمهمة التقليل من عبء المطالب أو المصالح الشعبية علي مراكز صنع القرار في فرنسا، حيث لم تقم الأحزاب السياسية بدورها في هذا الخصوص كما ينبغي بسبب استقلال الأحزاب وجماعات الضغط عن بعضها البعض ولم يكن ثمة تعاون بينهم في هذا المجال، كذلك سيطرت بعض الأحزاب علي بعض جماعات الضغط وذلك كله خلافاً لما كان سائداً في إنجلترا حيث قامت الأحزاب السياسية هناك بدورها –في هذا الخصوص- كما هو مطلوب، إذ عملت الأحزاب السياسية البريطانية علي التقليل من المطالب الجماهيرية أو المصالح الشعبية بدرجة كبيرة [3]

ولهذا السبب يري بعض الفكر السياسي أن الوضع السياسي في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة في فرنسا وكذلك الوضع السياسي في إيطاليا عقب الحرب العالمية الثانية يمثلان نموذجاً سيئاً وغير فعال لممارسة وظيفة تجميع المطالب من قبل الأحزاب السياسية ، و على هذا الاساس فإن عملية دمج المطالب

---

[1] عبد الرحمان حمدي عبد المجيد ، الأحزاب السياسية و دورها في تعزيز الثقافة السياسية و الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2019 ، ص 56

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 12

[3] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 12

الشعبية أو التقليل من عبء المطالب الجماهيرية تمثل أهمية خاصة لمراكز صنع القرار، حيث من شان القيام بهذه العملية بدرجة كبيرة أن يتوافر لدي مراكز صنع القرار رؤية متكاملة لمطالب القطاعات الاجتماعية المختلفة، مما يزيد من كفاءة النظام السياسي وقدرته علي التفاعل أو التجاوب مع الجماهير من خلال إلمامه بالمطالب الشعبية ومن ثم تلبيتها والاستجابة إليها سريعاً.

2 ـ تمثل هذه الوظيفة أهمية بالغة في الحفاظ على استقرار الرأي العام

ذلك انه بقيام الأحزاب السياسية تجميع المطالب الشعبية فأنها تقوم ـ في ذات الوقت ـ بتحديد الآراء الفردية وصياغتها وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليها مما يضفي عليها سلطاناً ويقينا ، ففي ظل غياب وظيفة تجميع المطالب تطفو علي سطح الحياة السياسية اتجاهات عامة غامضة تحكمها غرائز الأفراد وتتعدد تبعاً لها وتتعلق بالمزاج وبالتنشئة وبالعادات وبالأوضاع الاجتماعية، مما يؤدي إلى بقاء الرأي العام متقلباً ومتغيراً مما يزيد من حجم التوتر في المجتمع

وتفسير ذلك أن الأفراد أو الجماعات إذا لم يجدوا من الوسائل المتاحة للتعبير عن مطالبهم وحاجاتهم، يكون من شان ذلك أن يسود شعور بعد الرضا من جانب الجماهير تجاه النظام السياسي أو الهيئة الحاكمة، مما قد ينتج عنة اتجاه الأفراد إلى العنف، وفي المقابل تتجه الهيئة الحاكمة، أو تبادر باللجوء إلى اتباع سياسة القهر، فيسود في المجتمع ما يطلق علي سياسة " العنف المضاد"، ويمكن القول أن ممارسة وظيفة تجميع المطالب سواء بمبادرة من جانب الهيئة الحاكمة ذاتها أو من خلال مطالبة الجماهير، تصبح الخلافات داخل النظام السياسي واضحة وملموسة، ويصبح –كذلك- التعبير عنها ذا فائدة إما في تقوية هذه الخلافات داخل النظام السياسي مما يثير النقاش حولها والسعي إلى حلها بطرح بدائل جديدة للسياسة العامة أو علي الأقل يلفت نظر النخبة الحاكمة أيها فتسعي إلى تلبيتها والاستجابة لها مما يدعم النظام السياسي ويسهم في تسييره [1]

3 ـ أن وظيفة تجميع المطالب تمثل أهمية كبيرة للممارسة الديمقراطية

وذلك في ظل المجتمعات التي تضم أنظمة اجتماعية تحوي انقسامات عديدة وتضم فروقاً اجتماعية عميقة ، وتفسير ذلك أن وجود الأحزاب السياسية وقيامها بممارسة وظيفة تجميع المطالب أو صياغة المصالح والآراء الجماهيرية تمثل انسب الظروف لممارسة الديمقراطية شريطة أن تجري عملية الانتخابات في أجواء تتسم بالحرية، حيث تصبح الفرصة سانحة لان تترجم هذه الانقسامات والفروق الاجتماعية في شكل أحزاب سياسية جديدة متنافسة تمثل مطالب هذه الجماعات عبر وسائل تنظيمية أو مؤسسية فاعلة في النظام السياسي [2]

ثانيا : مراحل وظيفة تجميع المصالح

تمر علمية ممارسة الأحزاب السياسية لوظيفة تجميع المطالب بعدة مراحل، يمكن تحديدها في ثلاث مراحل وهي:

1 ـ مرحلة تلقي الطلب

يستطيع الحزب السياسي القيام بممارسة وظيفة تجميع المطالب عبر مؤتمراته الحزبية عندما يتلقي الشكاوي والمطالب من نقابات العمال وهيئات الفلاحين ومنظمات الأعمال وغيرها، حيث يتقدم الأفراد أو

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 13

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 13

الجماعات بمطالبها أو شكواها مباشرة إلى الحزب باعتباره اقدر من يمثل هؤلاء الأفراد أو هذه الجماعات ، كذلك يمكن أن يتم التقدم بهذه المطالب من جانب الأفراد أو الجماعات بطريق غير مباشر من خلال أعضاء في التنظيم الداخلي للحزب الذين يتولون توصيلها إلى قادة الحزب لبلورته وصياغتها.

وتجدر الإشارة إلى انه لا فرق بين تقديم المطالب في الحالتين، حيث تبقي مهمة الحزب – بعد تجميع هذه المطالب والشكاوي من كلا الطريقين –نقلها إلى الحكومة.و غني عن البيان انه يقتضي أن تكون هذه المطالب الشعبية أو المصالح الجماهيرية التي تقدم من جانب الأفراد أو الجماعات إلى حزب ما متفقة مع مبادئ هذا الحزب أو ذاك، فلا يعقل أن تقدم مطالب اشتراكية من جانب الأفراد أو الجماعات إلى حزب يعتنق أو يدين بالولاء لمبادئ الفكر الليبرالي أو الرأسمالي.

2 - مرحلة تنقيح المطالب

تقوم الأحزاب السياسية، قبل التقدم بالمطالب أو نقلها إلى الحكومة، بإخضاع هذه المطالب أو المصالح الجماهيرية إلى بعض الإجراءات المحددة، حيث يقوم الحزب أولا بفرزها، فيعارض بعض المطالب ويقبل البعض الأخر، ثم يتولى التحكيم والوساطة والتوفيق بين المصالح والتفاوض بشأنها، وغير ذلك من الأساليب التي تضمن التنسيق بين هذه المصالح علي نحو يتيح التقدم بها إلى الهيئات الحاكمة بعد تجميعها وصياغتها بشكل يتفق مع سياسة الحزب والقيم التي يدافع عنها ويتمسك بها أعضاؤه [1]

ولا يخفي ما في ذلك من فائدة، حيث يفيد تجميع المطالب المتفقة مع مبادئ وبرامج حزب ما –من جهة- في زيادة تصدية للقضايا المطروحة علي الساحة السياسية والجماهيرية، ويفيد –من جهة أخرى – في زيادة إمكانية طرح وإيجاد بدائل حلول لكل قضية أو مسالة مطروحة بشكل يحظى برضاء المواطنين وبخاصة هيئة الناخبين وغيرهم من أصحاب المصالح والمتعاطفين مع الحزب وسياساته ومبادئه وأفكاره، وذلك علي طريقة " أن لم يكن هذا الحل فذاك أقرب"، يتبين من ذلك أن عملية تجميع المطالب ليست مسالة سهلة، بل إنها تتطلب جهداً كبيراً بهدف التوفيق بين الآراء المتعارضة والمطالب المتضاربة بغية الوصول إلى قاعدة من الاتفاق أو الإجماع، وإذا تعذر التوفيق بينهما يشكل ما يسمي " بائتلاف المصالح " بغرض الجمع بين هذه المطالب أو المصالح المتعارضة في بوتقة واحدة [2]

3 - مرحلة حشد التأييد

عندما يفرغ الحزب من مرحلة فرز أو غربلة المطالب الشعبية أو المصالح الجماهيرية المقدمة إلية من جانب الأفراد أو الجماعات، يقوم الحزب بجهد مقابل لا يقل عن الجهد المبذول في المرحلة السابقة بقصد حشد التأييد والمؤازرة للموافقة علي هذه المطالب أو المصالح سواء بقبول بعضها أو معارضة البعض الأخر وسواء أكان ذلك داخل الحزب ذاته أو خارجة بين معارضة البعض الأخر وسواء أكان ذلك داخل الحزب أو خارجة بين القطاعات الجماهيرية المختلفة. وهكذا يتسنى للأحزاب السياسية أو تقوم بممارسة وظيفة تجميع المطالب كمؤسسة وسيطة أو حلقة اتصال دائم بين الجماهير في قواعدها العريضة ومطالبها المحددة من جهة وبين مراكز صنع القرار من جهة أخرى، بما يكون من شأنه زيادة نفوذ الحزب السياسي وقوته بين القطاعات الجماهيرية المختلفة حتى ولو لم يكن مشاركاً في الحكم، طالما قام بمهمته في تجميع المطالب وفرزها وحشد التأييد لها حتى تتبلور في شكل سياسات عامة بديلة تحوز رضاء هيئة الناخبين من ناحية، وتتفق مع توجهات النظام السياسي وتحظي بقبوله من ناحية أخرى.

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 14

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 14

الفرع الثالث : وظيفة تكوين الكوادر السياسية

يقصد بوظيفة "التجنيد السياسي " العملية التي يتم بمقتضاها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب ، أو بمعني أخر هي" العملية التي يتم بموجبها اختيار أفراد من المجتمع لتولي المناصب السياسية [1]

أولا : مستويات وظيفة تكوين الكوادر السياسية

تشتمل عملية "التجنيد السياسي " للمناصب العامة على ثلاث مستويات:

1- المستوي الأول: الوظائف السياسية العليا

و يتمثل في " مستوي الوظائف السياسية العليا " ويسعي الفرد في هذا المستوي ومن خلال الحزب السياسي إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسي في الدولة ولا يتلف هذا الوضع سواء في نظم التعددية الحزبية أو في نظم الحزب الواحد ، وتلعب جماعات الضغط في هذا المستوي، دوراً ملموساً في عملية اختيار المرشحين للمناصب السياسية العليا في الدولة [2]

2- المستوي الثاني: مستوي الوظائف الحكومية

ويتمثل في " مستوي الوظائف الحكومية" ويختلف الدور الذي يضطلع به الحزب في عملية التجنيد السياسي لهذا المستوي من دولة إلى أخرى.

3- المستوي الثالث: مستوي الوظائف الحزبية

ويتمثل في " مستوي الوظائف الحزبية " ويتولي الحزب في هذا المستوي، تعيين الجهاز الإداري والتنظيمي الخاص به [3]

وتمثل وظيفة " التجنيد السياسي" وظيفة مشركة بين الأحزاب السياسية في الديمقراطية الليبرالية، والأحزاب السياسية في النظم السلطوية أو الشمولية أي في نظم: الحزب الواحد" ، ويتمثل الاختلاف بين قيام الأحزاب السياسية في الديمقراطية الليبرالية بوظيفة " التجنيد السياسي وقيام والأحزاب السياسية في النظم السلطوية بهذه الوظيفة في " الإجراءات الداخلية التي يتم بموجبها تجنيد الحزب لأعضائه وما يرتبة ذلك من أثار" [4]

ثانيا : طرق تكوين وظيفة تكوين الكوادر السياسية

و تتم عملية تكوين الكوادر السياسية وتقديمها إلى الحكم في الديمقراطية الليبرالية بطريقتين:

---

[1] الموسوعة العلمية الشاملة ، شعوب و أعراق ، أنظمة و قوانين ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،2012 ، ص 57

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 15

[3] عبد الرحمان حمدي عبد المجيد ، الأحزاب السياسية و دورها في تعزيز الثقافة السياسية و الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2019 ، ص 58

[4] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 15

1 - هي طريقة الإجراء المغلق

حيث يحدد قادة الحزب وزعماؤه الأشخاص الذين تقدم أسماؤهم إلى أعضاء الحزب للموافقة عليها

2 - طريقة الإجراء المفتوح

حيث يحدد الأشخاص المرشحون لتولي الوظائف السياسية العليا بمقتضى عملية انتخابية تقوم علي المنافسة داخل الحزب، وهو ما يطلق علية نظام الانتخابات الأولية Des elections primarires وهو النظام المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل الانتخابات العامة –في ظل النظم السلطوية- إلا أهمية رمزية فقط، وكذلك تتضاءل أهمية الوسائل التي تتكون بموجبها عملية الترشيح للمناصب السياسية العليا.

ويرتبط قيام الحزب السياسي بوظيفة " التجنيد السياسي " بمدى إمكانية الوصول إلى المنصب السياسية، والتي تمثل مصدر لقوة كبيرة لحشد التأييد الشعبي للحزب السياسي.و ترتبط هذه الإمكانية – بدورها- بمدي قدرة حزب ما علي الوصول إلى الحكم، فإذا كان الحزب الحاكم حزباً مسيطراً شديد السيطرة –كالوضع في الهند واليابان –فان هذا يؤدي إلى عدم قدرة أي حزب أخر علي الوصول للحكم، مما يقلص من دورة ويضعف من قوته ما لم يدعم بواسطة عوامل أخرى. فقد يلجا الحزب إلى توزيع المناصب الحزبية علي أعضاء النخبة المسطرة علية أو الالتزام بأيديولوجية قوية، وهكذا لا يساعد نظام الحزب شديد السيطرة علي وجود أحزاب معارضة قوية، بل قد تختفي المعارضة أو تتبني مواقف راديكالية متطرفة في إطار سعيها لكسب التأييد الشعبي. وذلك خلافاً للوضع في حالة ما إذا كان هناك تغير متكرر بشكل نسبي في الحزب الحاكم كالوضع في ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية [1]

وتعمل الأحزاب السياسية على تكوين كوادر نخبة ممتازة يُعهد أليها بالحكم إذا ما ظفر الحزب بالأغلبية، حتى أضحى من الممكن ألان –إلى حد كبير- معرفة تشكيل الوزارة متي عرف الحزب المنتصر، كما تتم عملية قيام الأحزاب السياسية كأداة للتجنيد السياسي وكمنظمات تعليمية تربي فيها الكوادر السياسية، عن طريق قيام الأحزاب السياسية باختيار العناصر الصالحة للعمل السياسي الذين تتوافر فيهم صفات معينة ثم تقوم بتلقينهم مبادئها ومدهم بالمعارف السياسية وتدريبهم علي مهارات العمل السياسي، و ذلك علي اعتبار أن العمل السياسي هو عمل لا يتأتى بالفطرة، بل هو يحتاج إلى الخبرة والتدريب، ومن الملاحظ انه لا يحقق من الحكام نجاحاً في حياته سوي من تدرب منهم في صفوف الأحزاب السياسية، ثم تمكنوا من التحرر من النظرة الحزبية الضيقة والتي غالباً ما تكون قاصرة عن شمول كافة وجهات النظر، ولا تصلح أن تكون الرؤية التي ينظر بها رجل الدولة عندما يكون في سدة الحكم [2]

كما تتضح أهمية هذه الوظيفة من وظائف الأحزاب السياسية بالنظر إلى الاختلاف بين دول العالم الثالث –من ناحية-حيث يظل السؤال عمن يخلف القيادات الحالية بلا جواب. ومن هنا يتعاظم الشعور بالخوف من وقوع فراغ في الهيئة الحاكمة، حيث لا علم لأحد بالقادم من الظلام المجهول إلى قمة السلطة، ومن بن الوضع في دول الديمقراطية الليبرالية –من ناحية أخرى- حيث تقوم الأحزاب السياسية بدورها المرسوم لها في الحياة السياسية، فيزول الشعور بالخوف من وقوع فراغ سياسي بسبب وجود اكثر من إطار محددة اتجاهاته، ومعروفة فلسفته لسد هذا الفراغ حال حدوثه [3]

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 16

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 16

[3] صباح مصطفى حسن ، النظام الحزبي في مصر : دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و الشريعة الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 194

المطلب الثاني : وظائف التعددية الحزبية في الدول النامية

تختلف الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في الدول النامية في جوهرها عن تلك التي تقوم بها الأحزاب السياسية في الديمقراطية الليبرالية، حيث ترتبط هذه الوظائف أساسا بعملية التحديث والتنمية السياسية التي تتم في ظل النظم السياسية في نظم الدول النامية ، وتتبلور هذه الوظائف في عدة وظائف رئيسة وهي: وظيفة تنمية التكامل الوطني، ووظيفة التنشئة السياسية، ووظيفة حل أزمة الشرعية، ووظيفة المشاركة السياسية، ووظيفة تحقيق الاستقرار السياسي

الفرع الاول : وظيفة تنمية التكامل الوطن

تعبر "وظيفة تنمية التكامل الوطني " للمجتمع من أهم وظائف الأحزاب السياسية في الدول النامية. وتعني" وظيفة التكامل الوطني " –بشكل عام- إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدول القومية الواحدة، ويتضمن هذا المفهوم "لوظيفة التكامل الوطني " عنصرين متميزين: 1-العنصر المتعلق بقدرة الهيئة الحاكمة علي السيطرة علي" الإقليم" الخاضع لسيادتها القانونية. 2-العنصر المتعلق بتوافر مجموعة من الاتجاهات لدي الشعب، نحو الأمة عموما وتشمل الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية فوق الاعتبارات المحلية أو الضيقة.

و كذلك يعني مفهوم " التكامل القومي " تنظيم المؤسسات والعمليات التي تتحول بمقتضاها العناصر المتفرقة في إقليم قومي إلى المشاركة الفعالة في النظام السياسي ، حيث تقوم الأحزاب السياسية بهذه الوظيفة سواء في ظل نظام الحزب الواحد أو التعددية الحزبية. فمن ناحية كان أهم دواعي الأخذ بنظام "بنظام الحزب الواحد" في كير من الدول النامية " العمل علي تحقيق التكامل القومي" بما يتضمنه ذلك من تجاوز الولاء المحلي الضيق للقبيلة أو المنطقة إلى دائرة الولاء الواسع للدولة، ويهتم الحزب الحاكم – في البلاد التي تأخذ بهذا النظام بالهيمنة في إقليم الدولة وبث قيم الانتماء في نفوس المواطنين وصهر الصفوة السياسية من كل أنحاء البلاد في بوتقة الحزب. وفي نفس الوقت يحظر أي نشاط يعرقل بناء الأمة مثل قيام منظمات علي أساس قبلي أو إقليمي أو ديني [1]

وقد بررت هذه النظم ذلك بما يشكله وجود تلك الأحزاب الأخيرة من تهديد للتكامل الوطني والإقليمي، مما كان يعد سبباً جوهرياً لظهور " الحزب الواحد" من خلال حركات الاستقلال طويلة الأمد، والحاجة إلى خلق مشاعر وأحاسيس الهوية القومية الواحدة ، ومن ناحية أخرى يميل الحزب الحاكم في نظام التعددية الحزبية إلى الاهتمام بإثارة الرموز القومية التي من شانها تنمية مشاعر الانتماء القومي، كما يحرص علي وضع سياسات توفق بين المصالح المحلية والقومية من جهة وبين مصالح الجماعات المختلفة من جهة أخرى [2]

فليس هناك ما يمنع من قيام نظم التعددية الحزبية بعملية تنمية التكامل القومي علي شرط أن تتجاوز الأحزاب السياسية في ظل هذه النظم مرحلة الإسهامات اللفظية أو رفع الرموز والشعارات القومية إلى صياغة سياسات تجمع بين المصالح الضيقة والقومية الواسعة، ويمكن أن يكون التمسك القوي بتدبير معين أداة ناجحة وبعيدة الأثر في عملية التكامل القومي، والذي يمكن تحقيقه أيضا من خلال الاتفاق علي تدابير معقدة يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات الشاقة بين أطراف العملية السياسية، فيمكن التوصل إلى تحقيق هذا الأمر- الاتفاق علي تدابير معقدة لتحقيق التكامل القومي- من خلال تدابير مؤسسية تشجع الحوار، وتتيح قنوات مفتوحة للاتصال وبوجود قادة سياسيين علي استعداد تم لبلورة وتجميع المطالب المختلفة وبالتالي لبناء الوحدة القومية من خلل التعدد العرقي، ويتوقف نجاح الأحزاب السياسية في تحقيق

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 17

[2] الموسوعة العلمية الشاملة ، شعوب و أعراق ، أنظمة و قوانين ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،2012 ، ص 58

عملية التكامل القومي –بوجه عام- علي أن يكون الانضمام إليها علي أساس البرامج والأفكار والمصالح، وليس علي أساس عرقي أو ديني أو غيرة من العوامل التي من شانها إشاعة الفرقة بين أبناء الوطن الواحد

الفرع الثاني : وظيفة التنشئة السياسية و التكوين

لا يمكن القول بوجود تعريف محدد لمفهوم " التنشئة السياسية"، بل هناك عدة تعريفات لهذا المفهوم. وتندرج هذه التعريفات تحت اتجاهين أساسين نعرض لهما فيما يلي:

ـ الاتجاه الأول: ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين الفرد مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن.

ـ الاتجاه الثاني: ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يُكتسب من خلالها المرء-تدريجيا- هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له ، وعلي الرغم من الاختلاف بن الاتجاهين، حيث ركز الأول علي الاستمرارية والتوافق، بينما ركز الثاني علي التغيير والاختلاف، ألا انهما يقدمان نظرة متكاملة للمفهوم [1]

و في هذا الاطار فإن التنشئة السياسية هي أساساً عملية تعلم، وينصرف هذا التعلم إلى القيم والاتجاهات السياسية، وإلى القيم وأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية. التنشئة السياسية هي عملية مستمرة يتعرض لها الأفراد في مختلف مراحل حياته. التنشئة السياسية هي شرط ضروري لنشاط الفرد في داخل المجتمع السياسي ، حيث تلعب التنشئة السياسية ثلاثة أدوار رئيسية وهي: نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وخلق الثقافة السياسية، وتغيير الثقافة السياسية [2]

وتقوم الأحزاب السياسية في الدول النامية بدور فعال في عملية التنشئة السياسية حيث يقترب هذا الدور- إلى حد كبير- من الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية أو في خلق وتغيير الثقافة السياسية ، ذلك أن الحزب سوف يصبح – في ظل تخلف نظم الدول النامية – اكثر من مجرد أداه انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدي طائفة معينة مجن الجماهير، فيستطيع الحزب أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس وأن يجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وهو ما يوفر المعلومات، و يحقق التكامل بين الجماعات المختلفة ويقترح البرامج القومية وترتبط عملية التنشئة السياسية، كوظيفة متميزة للأحزاب في الدول النامية، بالتميز الشائع بين الحزب" التعبوي" أو " حزب التغيير" وبين الحزب " المتكيف" أو " حزب التكييف" [3]

وتفسير ذلك أن الحزب التعبوي أو حزب التغيير –كما سبق القول- يُستعمل كأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع، بينما يركز الحزب المتكيف " اهتمامه على الدعم الانتخابي. وعلى هذا الأساس يسود في الدول النامية فكرة مؤداها أن الحزب التعبوي (حزب التغيير) أكثر ملاءمة لحاجات المجتمعات النامية من الأحزاب المتكيفة. وتقوم الأحزاب السياسية بوظيفة التنشئة السياسية عن طريق ما تملكه من صحافة وما تعقده من اجتماعات عامة لشرح فلسفتها والمبادئ التي تتبناها ، ومن خلال هذا الدور التثقيفي والتعليمي تقوم الأحزاب السياسية بغرس قيم معينة أو الحفاظ علي قيم معينة، وهي بذلك إما

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 17

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 18

[3] أحمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 449

أن تعمل علي تغيير أو تعديل الثقافة السياسية القائمة أو تعمل علي الحفاظ عليها ونقلها إلى الأجيال الجديدة [1]

الفرع الثالث : وظيفة حل أزمة الشرعية

تعرف " أزمة الشرعية " بأنها انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم، ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي، وعلي ذلك فان أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغير في هياكل الحكومة أوفى طابعها الأساسي، أو تغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المُثل التي تعبر عنها الحكومة ، ويرتبط بأزمة الشرعية التغيير في الطريقة التي يم بها تصور السلطة أو الطريقة التي تعمل بها ، وتثور أزمة الشرعية عادة عندما تعجز المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع عن الاستجابة للمطالب المتزايدة والظروف المتغيرة، ويترتب علي هذا العجز من جانب الهيئة الحاكمة عن حسم مشكلة الشرعية تولد مشكلة المشاركة في السلطة وبروز الأحزاب السياسية في ذات الوقت.

كذلك تثور مسالة شرعية النظام السياسي الجديد حينما يقوم النظام السياسي بتأسيس الأحزاب السياسية لكي تحل محا النظم الأوتوقراطية والملكية القديمة، حيث تجد الأحزاب تبريراً شرعياً لها في الاحتكام إلى القاعدة الشعبية ، بينما قد يواجه النظام السياسي الجديد أزمة شرعية ترجع إلى أن المراحل الأولى من نشأة أي نظام حكومي تجعل المجتمع يشهد مرحلة اضطراب أو عدم استقرار وليس من الضروري أن يكون نتاجاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تمر بها المجتمعات النامية، وإنما عدم الاستقرار يصاحب دائماً النظم السياسية الجديدة التي تتضمن أنماطا جديدة من المشاركة السياسية [2]

وتمثل الأحزاب السياسية دائماً أداه هامة، بل وناجحة بشكل عام، في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، فهي أدوات لكسب التأييد الشعبي، اكثر فعالية ومرونة من المؤسسات العسكرية أو الأجهزة البيروقراطية، مما يفسر لجوء النظم السلطوية –غالباً- إلى تنظيم حزب سياسي

كما تباشر الأحزاب السياسية هذه الوظيفة الهامة من وظائفها في لدول النامية من خلال ثلاثة جوانب:

1 ـ الجانب الأول: وهو قيام الأحزاب بتعظيم أو ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري له.
2 ـ الجانب الثاني: وهو قيام الأحزاب بتجميع القطاعات الاجتماعية المختلفة من خلال إقامة مظلة واسعة من العلاقات المتشابكة.

3 ـ الجانب الثالث: وهو قيام الأحزاب بالمطالبة الملحة بهدف وضع أهداف معينة للحكم تصوغها الأحزاب في إطار إيديولوجي محدد [3]

ومما هو جدير بالذكر أن قدرة النظم الحزبية علي حل أزمة شرعية النظم السياسية تواجه صعوبة أساسية تتمثل في نقص التماسك عند معظم الحكومات الحزبية الجديدة، فعلي الرغم من أن الحكومات الاستعمارية والأرستقراطية لا تحظي بشعبية كافية في الداخل، إلا أنها تبدو كمل لو كانت علي اعلي درجة

---

[1] عبد الرحمان حمدي عبد المجيد ، الأحزاب السياسية و دورها في تعزيز الثقافة السياسية و الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2019 ، ص 64

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 18

[3] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 19

من التماسك، ويضيف جانب من الفكر السياسي المعاصر صعوبتين أخريين تواجهان النظم الحزبية في قيامها بحل أزمة شرعية النظم السياسية، وهما:

1- استمرار القوي السياسية القديمة في ممارسة تأثير نفسي قوي علي قطاعات واسعة من السكان مما يؤثر علي قبول النظام الحزبي من جانب بعض الجماعات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع.
2- عدم التزام بعض الأحزاب نفسها –في الواقع- بالنظام النيابي، ولكنها تشارك في النظام الحزبي للإطاحة بالنظام القائم فحسب. وتزداد أزمة الشرعية تعقيداً بسبب عدم التزام المؤسسين الأوائل للأحزاب أنفسهم بالحكم النيابي.

الفرع الرابع : وظيفة المشاركة السياسية

يقصد بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و يمكن تعريف المشاركة السياسية بشكل أوسع بأنها " عملية يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة لمجتمعه في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وذلك بان تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور افضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، مع تحديد دور كل مواطن في إنجاز المهام التي تتجمع علي المستوي القومي في أهداف عامة ليضطلع بها الأفراد [1]

و بوجه عام يشير مصطلح المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة المشروعة التي يضطلع بها المواطنون بقصد التأثير علي عملية اختيار أشخاص الحكام من جهة وعلي ما يتخذونه من قرارات وسياسات من جهة أخرى ، و علي ذلك فلا يرتبط قياس درجة أو حجم المشاركة السياسية بالعملية الانتخابية فقط، فعملية المشاركة في العملية الانتخابية ليست بالضرورة هي اكثر الوسائل فاعلية في قيام المواطنين بالتأثير علي السلطة السياسية، فالأكثر فاعلية في هذا الخصوص مدى تأثير المواطنين عليها (أي الحكومة) بين عملية انتخابية وأخرى، ومما هو جدير بالذكر أن مصطلح المشاركة السياسية التي نعنيها في هذا المقام هي تلك الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بشكل تطوعي أو إرادي وليس نتيجة حشد أو تعبئة من جانب الحكومة في مناسبات معينة، لان مثل هذه النماذج لا تعبر عن مشاركة سياسية بالمعني الصحيح، فالمهم هو ما يطلق علية المشاركة الديمقراطية أي التي تنبع من المواطنين لكي تؤثر علي الجميع، وهي بهذه المثابة تُعد جزأ من عملية تهدف إلى خلق وتشكيل المصالح القومية وهي أحد القيم الجوهرية اللصيقة بالديمقراطية.

وبهذا المعني فان اغلب الدول النامية لا تعرف المشاركة السياسية بالمعني الاختياري الذي تعرفة الدول الديمقراطية، ولنما يسود فيها نمط المشاركة من خلال التعبئة، أي أن المشاركة لا تتحقق نتيجة لعملية تطوعية من جانب المواطنين بل تتحقق نتيجة لجهد مبذول من جانب السلطة السياسية ، و تمثل وظيفة " المشاركة السياسية " أحد الوظائف الهامة التي يضطلع بها الحزب السياسي، حيث يقدم الحزب السياسي للمواطن أداه وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية / ومن ثم تجميع أنفسهم لممارسة التأثير علي السلطة السياسية، ويصبح الحزب بذلك أحد قنوات الاتصال بين الحكام والمحكومين، وأحد الأدوات التي تمكن المواطن من المشاركة والإسهام في الحياة العامة، ومن ثم يغدو الحزب إطارا لحركة وأداه للمشاركة السياسية [2]

وبعبارة أخرى لا يتصور أن يكون بمقدور المواطن وحدة بدون الأحزاب التأثير علي المسائل المتعلقة بالحياة العامة، فالفرد منعزلاً عن أقرانه من أعضاء الجماعة لا تأثير له، حتى لو مارس حقوقه وبخاصة

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 19

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 20

حق التصويت ، إذ كيف تتاح له فرصة اللقاء وتبادل الرأي مع غيره ممن يعتنقون نفس أفكار، وأياً كانت درجة "الاقتناع " الفردي ومهما بلغت وجهة النظر الفردية من صحة، فان العمل الفردي لا يؤدي فلا إلى ضياع الجهود وتشتيت القوي، وهو ما تقوم به الأحزاب السياسية حيث تعمل علي تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة فعالة، عن طريق تجميع جهود الأفراد وإعطائه طابعا سياسي معبر عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد، والتي يمثلها الحزب ويعطيها قوة سياسية تتناسب وقوة الجماعة التي يمثلها الحزب [1]

و هكذا تقدم الأحزاب السياسية –من جهة-الإطار الأكثر أهمية، والأكثر ملاءمة لتحقيق المشاركة السياسية، كما يمكن أن يكون ظهور الأحزاب السياسية نفسها- من جهة أخرى- سبباً في خلق الرغبة لدي الأفراد في المشاركة السياسية، طالما توفر لديهم التوقع أو الطموح بان تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم، وليس بمجرد أصولهم الاجتماعية أو الطبقية ، ولذا كان من المعتاد أن تواجه نظم الحكم الحديثة والقائمة علي التعددية الحزبية عقب فترة من القمع السياسي، تزايد الميل للمشاركة الشعبية من جانب المواطنين ، أن مجرد وجود الأحزاب السياسية أو قيام نظم تعددية حزبية لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية الواسعة لأفراد الجماعة السياسية، وإنما تظل هناك أربعة احتمالات تماثل موقف الأحزاب الحاكمة في مواجهة المطالب الجماهيرية بالمشاركة السياسية وهي:

أولا ـ الاحتمال الأول : قمع المطالب بالمشاركة أو الحد من هذه المشاركة

ويتمثل في قمع المطالب بالمشاركة أو الحد من هذه المشاركة وتتلخص ابرز تلك المواقف من جانب بعض الأحزاب الحاكمة إلى الحفاظ علي مكتسبات الطبقة المسيطرة، وامتيازاتها الاقتصادية، ومكانتها الاجتماعية ، و تتبلور هذه الدوافع في عدة عوامل ترتبط بمسالة قمع المطالب بالمشاركة السياسية في الدول النامية، ويأتي علي راس هذه العوامل عامل الخشية من تهديد نظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة عندما يتبلور النظام الحزبي، سواء كانت تلك القيم دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها [2]

كذلك هناك عامل متعلق بمدي الإجماع النيابي بحيث إذا كانت فكرة الحكم النيابي ليست ذات أهمية خاصة مقارنة بغيرها من القيم التي تتبناها النخبة الحاكمة، تردد الحزب الحاكم في قبول فكرة توسيع المشاركة ولا تسمح بها ، وحتى إذا كانت فكرة الحكم النيابي هي اعلي القيم السائدة لدي النخبة الحاكمة، فإنه من المتصور أيضاً حدوث عدم استجابة من جانب الأحزاب والنظم الحزبية للمطالب بالمشاركة من جانب الجماعات التي تعرف بأنها ضد النظام كجماعات اليمين واليسار المتطرف في الدول الديمقراطية والجماعات التقليدية كالقبائل والأقليات الدينية في الدول النامية.

ثانيا ـ الاحتمال الثاني : المشاركة السياسية عن طريق " التعبئة "

ويتمثل في المشاركة السياسية عن طريق " التعبئة "، ويرتبط هذا النمط من المشاركة السياسية بنظام الحزب الواحد " حيث تشجع دولة الحزب الواحد" المشاركة السياسية، ولكنها تسمح وفق حدود موصوفة ومحكومة بدقة. حيث تهتم دولة الحزب الواحد بالتأثير على الاتجاهات السياسية وسلوك الأفراد، مع استخدام الحزب جنباً إلى جنب مع قدرة الدولة ومع وسائل الأعلام الجماهيري لتحقيق هذا الهدف. وتستهدف "التعبئة" تنمية الشعور بالهوية القومية، وتعميق الولاء وإضفاء الشرعية على السلطة، دون السماح للمواطنين بالتأثير علي السياسة العامة والإدارة واختيار ممثليهم لتولي الحكم.

---

[1] فؤاد علي أحمد ، وسائل الاعلام و المشاركة السياسية ، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2017 ، ص 35

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 20

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين الحزب الواحد الجماهيري، وحزب القلة المنتقاة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية الفعلية، حيث أن عضوية حزب النخبة قد تؤدي إلى تجنيد الأفراد فعلياً للحكم، حيث أن عضوية الحزب الجماهيري لا تؤدي إلا إلى زيادة طفيفة في النفوذ السياسي للعضو وفي فرص العمل المتاحة له في المجال السياسي.

ثالثا ـ الاحتمال الثالث : السماح بالنشاط الحزبي المحدود

ويتمثل في السماح بالنشاط الحزبي المحدود، حيث يسمح للنظام السياسي للقوي الاجتماعية المختلفة بحق تنظيم أحزابها الخاصة، ولكن مع حرمانها من الوصول إلى الحكم، والعمل علي تقييد مشاركتها في النظام ، وهكذا قد تتحول المشاركة بالنشاط الحزبي المحدود" إلى شكل للقمع بحجة الحفاظ علي النظام النيابي نفسة، ويكون المبدأ الواضح للجميع آن الحكومة لن تسمح لأي قوة اجتماعية بمشاركتها في الحكم أو السلطة حتى لو فازت في الانتخابات

ويتمثل هذا الوضع في حالة الأحزاب الفاشية والملكية في دول أوروبا الغربية اليوم والتي تعي تماماً انه لن يسمح للأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا بالمشاركة في الحكم عبر صيغة " الجبهة الشعبية" فان الشروط التي يسمح في ظلها بتلك المشاركة تنطوي على "حلول وسطي" وتنازلات أيديولوجية هامة [1]

رابعا ـ الاحتمال الرابع : السماح بالنشاط الحزبي التام

ويتمثل في السماح بالنشاط الحزبي التام، حيث يمنح الأفراد والجماعات حقوق المشاركة السياسية الكاملة |، سواء من خلال الأحزاب القائمة أو السماح بقيام أحزاب جديدة. وذلك علي اعتبار أن توسيع المشاركة السياسية لا يمثل تهديداً خطيراً للنظام القائم، أو أن الالتزام بالمشاركة السياسية نفسة من القوة بحيث يطغي علي أي تهديد يتعرض له النظام السياسي القائم، أو يمس قيم النخبة الحاكمة، وهذا هو النمط السائد في نظم الديمقراطية الليبرالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت المشاركة السياسية تمثل إحدى وظائف التعددية الحزبية بالمعني السابق بيانه، فأنها تمثل كذلك وسيلة من وسائل تنشيط التعددية الحزبية. ذلك أن قوة الأحزاب وتأثيرها لا ترتبط بضخامة عدد أعضائها بقدر ما ترتبط بمدي نشاط هؤلاء الأعضاء وفاعليتهم. فإذا افترضنا أن حزباً ما يضم في عضويته مليون شخص ولكنهم يتسمون بالسلبية وانخفاض درجة ميلهم إلى العمل التطوعي والمبادرة، بينما هناك حزب أخر يضم في عضويته نصف مليون شخص فقط ولكنه يميلون للمشاركة السياسية والفاعلية، ففي هذه الحالة يصبح الحزب الثاني (صاحب العضوية الأقل) اكثر تأثيرا وفاعلية من الحزب الأول (صاحب العضوية الأكثر)، فالعبرة إذن ليست بعدد الأعضاء المنتمين للحزب وإنما بدرجة ميل هؤلاء الأعضاء للمشاركة السياسية فالأقلية النشطة افضل –من حيث التأثير السياسي- من الأغلبية الخاملة [2]

الفرع الخامس : وظيفة تحقيق الاستقرار السياسي

يتكفل نظام التعددية الحزبية بتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع حيث يذهب بعض الفكر السياسي المعاصر إلى القول بوجود ارتباط قوي بين مدى الحرية التي تتمتع بها الأحزاب السياسية في ظل نظام سياسي معين وبين مدى الاستقرار السياسي الذي يتمتع به هذا النظام، فكلما ازدادت نظرة العداء الحكومي للأحزاب المعارضة وكانت القيود المفروضة علي النشاط الحزبي الحقيقي شديدة كما هو الحال في الدول

---

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 21

[2] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www.eipss-eg.org ، ص 21

النامية كلما زاد احتمال ظهور عدم الاستقرار السياسي في المجتمع وتفسير ذلك أن التعددية الحزبية توفر طريقة سليمة لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة

وذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بطريقة ديمقراطية إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من الحزب الحائز علي الأغلبية ويحدث ذلك في حالة تغير اتجاه الرأي العام وفقاً للمتغيرات المختلفة من أراء وأوضاع ومصالح اجتماعية وسياسية ، ويترتب علي ذلك عدم الحاجة إلى أساليب تتخطي الأطر والمؤسسات القائمة، لا التعددية الحزبية بمفهومها الصحيح إذا طبقت بشكل سليم تتيح فرصة الإحلال والتغير وتبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة بطريق سليمة ومنظمة يكفلها القانون.

علي اعتبار أن الآخذ بالتعددية الحزبية ينطوي في ذات الوقت علي التسليم بحق كل حزب من الأحزاب القائمة في تولي زمام السلطة طالما أن ذلك يتم وفق قواعد شرعية، مما يكون من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار السياسي داخل المجتمع، والعكس صحيح فحيث لا توجد تنظيمات سياسية تستوعب كل أو معظم الاتجاهات السياسية في إطار النظام السياسي وتضم المعارضين للحكومة، فحينئذ لا يكون ثمة خيار أخر أمام الاتجاهات السياسية المعارضة سوي الخضوع للسلطة الحاكمة أو التمرد عليها والخروج علي النظام [1]

كذلك تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن انعدام الاستقرار السياسي في المجتمعات النامية أو ما يطلق علية " التحلل السياسي" – " political Decayوالذي ينتج عن التوترات والمتمزقات الاجتماعية التي تصاحب عملية التحديث السياسي في هذه المجتمعات، حيث تضطلع المؤسسات السياسية وبخاصة الأحزاب بمواجهة المشاكل المرتبطة بعملية التحديث وبتنظيم اتساع المشاركة السياسية من جانب أعداد متزايدة من الجماهير بطريق فعالة دون تفجر التوترات الاجتماعية وانعدام الاستقرار السياسي، فالأحزاب السياسية الناضجة ذات أهمية محورية في الحد من التحلل السياسي وضمان الحفاظ علي الاستقرار السياسي في المجتمع اللازم لعملية التنمية والتحديث

[1] أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org ، ص 22

الخاتمة

تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم والتي بدورها تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كافحت من أجله الشعوب في جميع أنحاء العالم، و يعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية، من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص إلى آخر، أو مجموعة إلى أُخرى ، حيث تختلف إجراءات ونظم الانتخابات من بلدٍ لآخر، إلا أن هناك أسساً معينة يجري العمل بها في كثير من البلاد، ونظرا لأهمية ظاهرة الانتخابات لإرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع ، تأتي النظم الانتخابية لتحدد ذلك ، و من خلال كل ما تطرقنا اليه نستنتج ما يلي :

ـ تتميز أنظمة التصويت المختلفة بمجموعة متنوعة من الميزات المختلفة ، تتراوح بين مدى تناسبها (سواء كانت المقاعد في البرلمان تعكس الأصوات المدلى بها) ، والعلاقة بين النواب ومجتمعاتهم ومدى اختيار الناخبين بين المرشحين المختلفين ، لذلك فان النظم الانتخابية هي مجموعة القوانين التي تبين وقت انعقاد الانتخابات، من يحق له ممارسة حق الاقتراع، كيفية تحديد الدوائر الانتخابية كما يشمل أيضا العملية الانتخابية، بدءا من التسجيل الأول للمقترعين ومرورا بالدعاية الانتخابية حتى فرز الأصوات
ـ الأنظمة الانتخابية هي مجموعة القواعد التي تنظّم عملية انتخاب ممثلي الشعب، أي مجموعة القواعد التي يتم على أساسها تقسيم الدوائر الانتخابية والترشح للانتخابات وإجراؤها وفرز أصوات الناخبين وتحديد الفائزين وكل ما له علاقة بالعملية الانتخابية. فالنظام الانتخابي هو مجموعة التشريعات والقوانين المعمول بها والتي ينتج عنها انتخاب الجسم السياسي الممثل للشعب، كالبرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس الشيوخ، أو غيرها.

ـ لا يمكن الحكم على أي نظام انتخابي أو حزبي بأنه النظام المثالي أو حتى الأفضل حيث لكل نظام محاسنه ومساوئه، ومع سعي كل نظام انتخابي أو حزبي إلى ترسيخ مجموعة من القيم والأهداف ، فان الحكم على صلاحية أي نظام انتخابي أو حزبي وجدواه يعتمد على قدرة هذا النظام في الاستجابة للأوضاع التي تمر بها الدولة المعنية ، فالنظام الانتخابي أو الحزبي الصالح لدولة معينة قد لا يكون صالحا لدولة أخرى فتعتمد نظاما أخر أكثر استجابة ومرونة لأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولأولويات شعبها.

ـ يُـعَـد النظام الانتخابي و الحزبي عنصراً أساسياً في أي إطار قانوني ، وذلك لأن مثل هذا النظام يحدد التكامل بين المناصب العامة المنتخبة والعلاقة بين الأحزاب السياسية في أي دولة ، أو ولاية ، أو مجموعة من البلدان ، وبصورة عامة ، فإنه يمكن تعريف النظام الانتخابي بأنه تنظيم انتخاب الموظفين العامين ، وفي تعريف أكثر دقة ، فإنه يمكن اعتبار النظام الانتخابي بأنه تنظيم العلاقة بين عملية الانتخاب والمسؤولين المنتخبين ، وعليه فإن النظام الانتخابي هو بالتالي ، عبارة عن الطريقة التي يمكن فيها تحويل أصوات الناخبين المُقترِعين إلى ممثلين مُنتَخَبَين ، ويصبح مضمونها السياسي ، بالتالي ، واضحاً ، كما يمكن اعتبار مثل هذه الأنظمة بأنها عملية سن قرارات تشريعية في غاية الأهمية ، اما النظام الحزبي فهو أساس النظام الانتخابي و أحد عناصره و قواعده و كلاهما مكمل للأخر.

قائمة المراجع

الكتب

[1] - اياد البرغوثي ، حسان العاني ، خيري عبد الرزاق ، عبد السلام البغدادي ، منى حسين عبيد ، نغم نذير شكر ، جميل مصعب ، خلود محمد خميس ، ستار الدليمي ، قحطان الحمداني ، نظام بركات ، ياسين العيثاوي ، النظم الانتخابية في العالم ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، بدون سنة نشر

[2] - سعد مظلوم العبدلي ، الانتخابات ضمانات حريتها و نزاعاتها (دراسة مقارنة) ، الطبعة الأولى ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، 2009

[3] - صالح عبد الرزاق الخوالدة ، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية 1921 - 2007 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017

[4] - هاله محمود عبد العال ، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية ، العربي للنشر و التوزيع ، دون بلد نشر ، 2017

[5] - محمد عبد حمادي المساري ، النظام الانتخابي و بناء العملية الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2019

[6] - ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007

7 - أحمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011

[8] - مايكل مير ، الانتخابات في العالم العربي ، وجهة نظر أروبية ، الانتخابات و التحولات الديموقراطية في العالم العربي خطوة للامام ام خطوة للوراء ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، الأردن ، 2009

[9] - أندرو رينولدز ، بن ريلي ، أندرو إيليس مع مجموعة من الكتاب / تعريب أيمن أيوب ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات "نسخة جديدة ومنقحة" ، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات International IDEA ، ستوكهولم ، السويد ، 2007

[10] - كواري علي خليفة ، ديين أحمد ، النتخابات الديموقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2009

[11] - أ.د/ أحمد سليم البرصان ، علم السياسة ، زهران للنشر ، بدون بلد النشر ، 2015

[12] - غندور ضاهر ، النظم الانتخابية : مقارنة لأهم القوانين الانتخابية في العالم : الحياة النيابية و التشريعات الانتخابية في لبنان، المركز الوطني للمعلومات و الدراسات ، جامعة ميتشيغان ، 1992

[13] - منير الماوري - منيزاحسين –عقيلعباس– تانيا كيلي ، أوراق ديموقراطية ، العددالرابع ، اغسطس/ آب 2005 ، مركزالعراق للمعلومات الديموقراطية ، العراق ، 2005

[14] - مجموعة مؤلفين (أحمد بلعبكي ... و أخرون) ، جدليات الاندماج الاجتماعي و بناء الدولة و الامة في الوطن العربي ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، بيروت ، لبنان ، 2014

[15] - مهند مصطفى ، النظم الانتخابي وأثرها في الاندماج الاجتماعي و السياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي : حالتا مصر و تونس ، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعي و الإنسانية 30 - 31 مارس 2013 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر ، 2013

[16] - ستينا لارسرود ، ريتا تافرون / تعريب : عماد يوسف ، التصميم من اجل االمساواة ، النظم الانتخابية و نظام الكوتا ، الخيارات المناسبة و الخيارات غير المناسبة ، المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات IDEA international ، ستوكهولم ، السويد ، 2007

17 ـ إيهاب سلام ، الديموقراطية في الميزان ، دار كتاب للنشر و التوزيع ، كاليفورنيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011

18 ـ مصطفى خواص ، الفساد السياسي في بلدان افريقيا ، جنوب الصحراء : انعكاساته و أليات مكافحته ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، 2019

19 ـ محمد كمال قاضي ، الدعاية الانتخابية و النظام البرلماني المصري ، جامعة ميتشغان ، 1987

20 ـ نظام بركات ، مركز القدس للدراسات السياسية ، الفوانين الناظمة للعمل الحزبي في الأردن : موجبات المراجعة و التغيير ، المنهل للنشر و التوزيع ، 2010 ، بدون دولة النشر

21 ـ أفين خالد عبد الرحمان ، المركز القانوني لعضو الرلمان ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى المركز العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2017

22 ـ مصطفى أبو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، جامعة ميتشيغان ، 1984

23 ـ تميم عماد صادق التميمي و أخرون ، التجربة الكندية ، بناء الدولة و الهجرة ، الطبعة الأولى ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2019

24 ـ عبد المومن عبد الوهاب ، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية ، الطبعة الأولى ، دار الالمعية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2011

25 ـ سامي الحمداني ، الإدارة المحلية و تطبيقها و الرقابة عليها ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، مصر ، 2014

26 ـ محمود مصطفى عبد الجواد ، الأحزاب السياسية في النظام السياسي و للدستوري الحديث و النظام الإسلامي ، دار الفكر العربي للطباعة و النشر ، 2003

27 ـ اشرف عبد الفتاح أبو المجد ، ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ لبدستورية العامة ، : دراسة تحليلية للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للدراسات القانونية ، القاهرة ، مصر ، 2015

28 ـ ناجي علي محمد الدلوي ، الحماية الجنائية للعملية الانتخابية في القانون العراقي : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2020

29 ـ حبيب صادق ، في وادي الوطن : مقاربات في شؤون لبنان و شجونه (1995 ـ 2005) ، الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، 2010

30 ـ خليل محسن ، نظم السياسة و الدستور اللبناني ، دار النهظة العربية ، بدون بلد النشر ، 1975

31 ـ هاشم عمرو ، سعيد عبد المنعم ، المال و النزاهة السياسية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مصر ، 2009

32 ـ غانم عبد الدهش عطية الكرعاوي ، تنظيم الاختصاصات الدستورية في نظام الثنائية البرلمانية : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للدراسات و البحوث للنشر و التوزيع ، العراق ، 2017

33 ـ مفرح أحمد عبد الله ، النظم السياسية ، الدار المصرية للطباعة و النشر ، مصر ، 1967

34 ـ عبد العظيم بن محسن الحمدي ، الحكم الرشيد في صدر الدولة الاسلاميو و الاتجاهات المعاصرة ، الطبعة الاولى ، مؤسسة ابرار ناشرون و موزعون ، صنعاء ، اليمن ، 2018

35 ـ سريان محمد سعيد فالح بدارنة ، الانتخابات النيابية الأردن نموذجا ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، بدون سنة نشر

36 ـ إبراهيم أحمد نصر الدين ، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية ، مكتبة مدبولي ، بدون بلد النشر، 2011

37 ـ سهيل حسين الغتلاوي ، الأمم المتحدة : الإنجازات و الإخفاقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ،2011

38 ـ صالح بن حمد التويجري ، التطوع ثقافته و تنظيمه ، الطبعة الأولى ، العبيكان للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2013

39 ـ نهى عدنان القاطرجي ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة ـ رؤية إسلامية ، الطبعة الثانية ، دار إي كتب ، لندن ، بريطانيا ، 2017

40 ـ تامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دار المجدلاوي ، عمان ، الأردن ، 2004

41 ـ عمر جمعة عمران العبيدي ، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013

42 ـ الموسوعة العلمية الشاملة ، شعوب و أعراق ، أنظمة و قوانين ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،2012

43 ـ دوسكي ديندار نجمان شفيق ، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث ، دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 2009

44 ـ عبد الرحمان حمدي عبد المجيد ، الأحزاب السياسية و دورها في تعزيز الثقافة السياسية و الديموقراطية ، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2019

45 ـ جبالر علاوي ، الاتصال السياسي ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2015

46 ـ سابين كولهمان ، جيرت بوكيرت ، ترجمة علاء فرحان طالب ، علي عبد الحسن عباس حسن الفتلاوي ، الحكم و سلسلة الإدارة العامة ، إصلاحات القطاع العام المحلي في أوقات الازمات ، المقارنات للمسارات الوطنية و الدولية ، دار حميترا للنشر و الترجمة ، مصر ، 2018

47 ـ سمير داود سلمان ، لمى علي الظاهري ، علي مجيد العكيلي ، بحوث دستورية ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للاصدارات القانونية القاهرة ، مصر ، 2015

48 ـ قحطان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004

49 ـ صباح مصطفى حسن ، النظام الحزبي في مصر : دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و الشريعة الإسلامية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2003

50 ـ ناشف أنطوان ، الانتخابات النيابية في لبنان : (الجوانب التاريخية و القانونية و الاجتماعية) : انتخابات 1991 ، ملف توثيقي شامل ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، 1998

51 ـ فؤاد علي أحمد ، وسائل الاعلام و المشاركة السياسية ، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2017

52 ـ علي يازار ساريباي ، النظام الرئاسي في تركيا ، السياق و الأطر و الإصلاحات ، الأحزاب السياسية و النظام السياسي و تركيا ، السنة6 ، العدد 2 ، الفكر الاقتصادي الإسلامي ، تركيا ، 2017

محاضرات

[1] - د/ حوراء احمد شاكر العميدي ، محاضرات في مادة حرية و ديموقراطية ، النظم الانتخابية ، كلية طب الاسنان ، العلوم الاساسية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011

[2] - د/ احمد عبد عباس مغير الجبوري ، محاضرات في مقياس النظم الانتخابية ، كلية الاداب ، القسم قسم اللغة العربية ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011

[3] - أ.د/ علي هادي حميدي الشكراوي ، محاضرات في مادة النظم السياسية ، كلية القانون ، قسم القانون العام ، المرحلة 2 ، جامعة بابل ، العراق ، 2011-2012

[4] - د.طالب عوض ، محاضرة في مقياس الحكامة الانتخابية ، ماستر القانون والعلوم الادارية ، جامغة عبد النالك السعدي بطنجة ، المغرب

5 ـ سها محمد صلاح الدين ، النظم الحزبية وأنواع النظام الحزبي ل Steven B. Wolinetz ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017

أطروحات الدكتوراه

[1] - زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية ـ دراسة مقارنة ـ ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 / 2015

مواقع الانترنيت

[1] ـ مفهوم الانتخابات ، الموسوعة السياسية ، موقع الانترنيت : political-encyclopedia.org/dictionary ، 2020

[2] - النظم الانتخابية في العالم ، مركز المجتمع المدني و الديموقراطية ، 6 فبراير 2013 ، موقع الانترنيت : https://www.ccsd.ngo/ar

[3] - مجدي حلمي ، النظم الانتخابية ومعايير وضعها ، مايو 3, 2020 5:24 ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، قطر ، موقع الانترنيت : https://nhrc-qa.org

[4] - صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 17 / 9 / 2016 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0

[5] - رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com

[6] - د. نادر عبد العزيز شافي ، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها ، منشورات نحن والقانون ، العدد 328 - تشرين الأول 2012 ، مجلة الجيش ، لبنان ، موقع الانترنيت : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/328-m

[7] - صادق محمد عبد الكريم الدبش ، النظم الانتخابية و أنواعها ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 17 / 9 / 2016 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531655&r=0

[8] - النظام الانتخابي ، شبكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت:-http://aceproject.org/ace-ar/topics/lf/lfb/lfb01

[9] - النظم الإنتخابية التي تقوم بترسيم الدوائر الإنتخابية ، شيكة المعرفة الانتخابية ، موقع الانترنيت : https://aceproject.org/ace-ar/topics/bd/bda/bda01-default/mobile_browsing

[10] - محمد المرباطي ، الديمقراطية والنظم الانتخابية ، صحيفة الايام البحرينية العدد 9066 ، الثلاثاء 4 فبراير 2014 الموافق 4 ربيع الثاني 1435 ، موقع الانترنيت : https://www.alayam.com/Article/courts-article/87488/Index.html

[11] - رجب طلخاوي ، النظم الانتخابية: تعريفها وأشكالها المتنوعة ، منتدى الباحثين السياسي العربي Arab political researchers forum ، موقع الانترنيت : arabprf.com

[12] - محمد سليمان سعيد الشمري ، انواع نظم انتخابات الاغلبية المستخدمة في دول العالم ، مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ، 15 / 12 / 2019 ، موقع الانترنيت : http://www.m.ahewar.org

[13] - الانتخابات ، الشؤون السياسية وبناء السلام ، موقع الانترنيت : https://dppa.un.org/ar/elections

14 ـ أبو زيد عادل القاضي، نظم ووظائف التعددية الحزبية ، المعهد المصري للدراسات ، موقع الانترنيت : https://www. eipss-eg.org

15 ت عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي) ، الحوار المتمدن ، 8 / 4 / 2009 ، موقع الانترنيت : www.m.ahewar.org

[16] - شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة ، تعاريف ، موقع الانترنيت : www.unead.org

[17] - المنظمة الدولية للنظم الانتخابية ، تعريف ، موقع الانترنيت : www.ifes.org

[18] - المعهد الديمقراطي الوطني ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.ndi.org

[19] - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، تعاريف ، موقع النترنيت : www.idea.int

[20] - برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تعاريف ، موقع الانترنيت : www.undp.org

List Of References

1 - David M. farrell , Electoral Systems a comparative introduction , second edition , red globe press , london , united kingdom , 2011

2 - Matthew soberg shugart, martin wattenberg , mixed – member electoral systems the best of both worlds , OXFORD university press , new york , usa , 2001

3 - Larry diamond, marc f.plattner, electoral systems and democracy, the johns hopkins university press , beltemore , usa , 2006

4 - Wilma ruls , joseph f. zimmerman , electoral systems in comparative perspective , their impact on women and minorities , greenwood publishing group , usa , 1994

5 - Andrew reeve , alan ware , electoral systems a comparative and theoretical introduction , routledge ,usa , 1992

6 - World intellectual property organisation , wipo , promoting access to medical technologies and innovation-intesection between public healh, intellectual property and trade , 2012

7 - Cyril P Foray , The Road to the one party state : the sierra leone Experience , centre of african studies , usa , 1989

8 - Janina frentzel – Zagorska , From a One – party State to Democracy : Transition in Eastern Europe , Rodopi , Amsterdam , nederland , 1993

9 - Lisa J .Disch , The Tyranny of the Two – Party Systeem , power , conflict , and Democracy : American Politics Into the 21 st Century , Columbia University Presse , usa , 2002

10 - William J Crotty , Richard S Katz , Handbook of Party Politics , Sage , london , 2006

فهرس المحتويات

مقدمة 1
الفصل الأول: النظم الانتخابية 2
المبحث الأول: مفهوم الانتخابات 2
المطلب الأول: تعريف الانتخابات وتطورها التاريخي 2
الفرع الأول: تعريف الانتخابات 2
الفرع الثاني: التطور التاريخي للانتخابات 3
أولا : الانتخابات في الديمقراطيات القديمة 3
ثانيا : الانتخابات في القرون الوسطى 3
ثالثا : الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة.....3
المطلب الثاني: طبيعة الانتخابات وخصائصها 4
الفرع الأول: طبيعة الانتخابات.....4
أولا : الانتخابات حق.....4
ثانيا : الانتخابات وظيفة اجتماعية.....4
ثالثا : سلطة قانونية.....4
الفرع الثاني : خصائص الانتخابات.....4
أولا : الانتخابات عامّة.....5
ثانيا : الانتخابات متساوية.....5
ثالثا : الانتخابات دورية.....5
رابعا : الانتخابات سرّيّة.....5
خامسا : الانتخابات نزيهة وعادلة.....5
سادسا : الانتخابات تعبّر عن حرّيّات المواطن.....5
المطلب الثالث: معايير نزاهة الانتخابات ومستوياتها.....6
الفرع الأول: معايير نزاهة الانتخابات.....6
أولا : حق الاقتراع العام.....6
ثانيا : تسجيل الناخبين بشفافية وحياد.....6
ثالثا : الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات.....6
رابعا : قانون انتخابي عادل وفعّال.....6
خامسا : دورية الانتخابات 7

الفرع الثاني : مستويات الانتخابات.....7
أولا : المستوى الوطني العام (القومي) 7
ثانيا : المستوى المحلى.....7
ثالثا : المستوي المؤسسي للمنظمات 7
المطلب الرابع : أسس الانتخابات 8
الفرع الأول : مبادئ عملية الاقتراع و مبادئ عملية الفرز.....8
أولا : مبادئ عملية الاقتراع.....8
ثانيا : مبادئ عملية الفرز.....8
الفرع الثاني : الدعاية الانتخابية و الترويج للبرامج الانتخابية للمرشحين 9
أولا : الدعاية الانتخابية.....9
ثانيا : الترويج للبرامج الانتخابية للمرشحين 9
الفرع الثالث : مصادر تمويل الدعاية الانتخابية و حقوق و واجبات المراقب والوكيل 9
أولا : مصادر تمويل الدعاية الانتخابية 9
ثانيا : حقوق و التزامات المراقب والوكيل 9
المبحث الثاني : مفهوم النظم الانتخابية.....10
المطلب الأول : تعريف النظم الانتخابية و أهمية النظم الانتخابية 10
الفرع الأول : تعريف النظم الانتخابية.....10
الفرع الثاني :أهمية النظم الانتخابية 12
المطلب الثاني : عناصر النظم الانتخابي و معاييرها 14
الفرع الأول : عناصر النظام الانتخابي 14
أولا : القواعد.....14
ثانيا: الإجراءات 14
ثالثا: السياق العام 14
الفرع الثاني : معايير النظم الانتخابية.....14
اولا: السهولة واليسر.....14
ثانيا: الدوام.....15
ثالثا: يحفز على المشاركة.....15
رابعا: تشجيع التعددية.....15
خامسا : تحقيق مستويات التمثيل المختلفة 16

1 ـ الشكل الأول: التمثيل الجغرافي 16
2 ـ الشكل الثاني : التوزيع الأيديولوجي..... 16
3 ـ الشكل الثالث: انعكاس الواقع الحزبي و السياسي القائم في بلد ما داخل تركيبة هيئته التشريعية 16
4 ـ الشكل الرابع : التمثيل الوصفي أو التصويري.....16
سادسا: جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى.....16
سابعا : توفير المحفزات لتحقيق المصالحة 16
ثامنا: تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة 17
تاسعا: اخضاع الحكومات للمسائلة 17
عاشرا: إخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة 18
احدى عشر: أخذ المعاييرالدولية بالحسبان 18
المطلب الثالث : وظائف النظم الانتخابية و معايير نجاحها 18
الفرع الأول : وظائف النظم الانتخابية 18
الفرع الثاني : معايير نجاح النظام الانتخابي و اجراءات نجاحها 19
أولا : معايير نجاح النظام الانتخابي 19
ثانيا : اجراءات نجاح النظام الانتخابي 19
المطلب الرابع : أنواع الأنظمة الانتخابية.....21
الفرع الأول: نظام الانتخاب المباشر و نظام الانتخاب غير المباشر.....22
أولا : نظام الانتخاب المباشر.....22
1 ـ تعريف نظام الانتخاب المباشر 22
2 ـ تقدير نظام الانتخاب المباشر 23
ثانيا : نظام الانتخاب غير المباشر.....23
1 ـ تعريف نظام الانتخاب غير المباشر 23
2 ـ تقدير نظام الانتخاب الغير مباشر 23
الفرع الثاني : نظام الانتخاب الشامل ونظام الدوائر.....24
أولا : نظام الانتخاب الشامل.....24
ثانيا : نظام الدوائر.....24
1 ـ الانتخاب على أساس الدائرة الفردية.....24
2 ـ الانتخاب على أساس الدائرة الموسَّعة.....25
الفرع الرابع : نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.....25

أولا : نظام الانتخاب الفردي 25
1 ـ تعريف نظام الانتخاب الفردي.....25
2 ـ نماذج نظام الانتخاب الفردي.....27
أ ـ النموذج البريطاني كنموذج لنظام الانتخاب الفردي على دور واحد.....27
ب - النموذج الفرنسي كنموذج لنظام الانتخاب الفردي على دورين 27
3 ـ تقدير نظام الانتخاب الفردي 28
أ ـ حسنات نظام الانتخاب الفردي.....28
ب ـ مساوئ نظام الانتخاب الفردي.....29
ثانيا : نظام الانتخاب بالقائمة 29
1 ـ تعريف نظام الانتخاب بالقائمة.....29
2 ـ صور نظام الانتخاب بالقائمة.....32
أ - القوائم المغلقة.....32
ب - القوائم المغلقة مع التفضيل.....32
ج - نظام القوائم مع المزج 32
3 ـ تقدير نظام الانتخاب بالقائمة.....32
أ ـ حسنات نظام القائمة.....32
ب ـ مساوئ نظام القائمة.....34
الفرع الخامس: نظام التمثيل بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي.....35
أولا: نظام التمثيل بالأغلبية 35
1 ـ تعريف نظام التمثيل بالأغلبية 35
2 ـ صور نظام الأغلبية.....37
أ - نظام الأغلبية المطلقة ونظام الأغلبية النسبية أو البسيطة 37
- نظام الأغلبية المطلقة.....37
ـ نظام الأغلبية النسبية أو البسيطة 37
ب ـ نظام الدائرة انتخابية بمقعد واحد و نظام الدائرة انتخابية بعدة مقاعد 38
ـ دائرة انتخابية بمقعد واحد 38
ـ تصويت الأغلبية لدورة واحدة 38
ـ تصويت الأغلبية لدورتين (الأغلبية المطلقة) 40
ـ التصويت التفضيلي أو التتابعي 41

ـ دائرة انتخابية بعدة مقاعد 41
ج ـ النظم التعددية التفصيلية 41
- نظام الفائز الأول.....42
ـ تعريف النظام.....42
ـ مميزات النظام.....43
ـ عيوب النظام.....43
- نظام الكتلة.....44
ـ تعريف النظام.....44
ـ مميزات النظام.....44
ـ عيوب النظام.....44
- نظام الكتلة الحزبية.....45
ـ تعريف النظام.....45
ـ مميزات النظام.....45
ـ عيوب النظام.....45
- نظام الصوت البديل.....46
ـ تعريف النظام.....46
ـ مميزات النظام.....46
ـ عيوب النظام.....47
- نظام الجولتين.....47
ـ تعريف النظام.....47
ـ مميزات النظام.....48
ـ عيوب النظام.....48
3 ـ تقدير نظام الأغلبية 49
أ ـ مزايا نظام الأغلبية.....49
ب ـ عيوب نظام الأغلبية.....49
ثانيا : نظام التمثيل النسبي.....50
1 ـ تعريف نظام التمثيل النسبي.....50
2 ـ صور نظام التمثيل النسبي.....52
أ ـ التمثيل النسبي الكامل والتمثيل النسبي التقريبي 52

ـ التمثيل النسبي الكامل.....52
ـ تعريف التمثيل النسبي الكامل.....52
ـ تقييم نظام التمثيل النسبي الشامل 54
ـ التمثيل النسبي التقريبي 55
ـ تعريف التمثيل النسبي التقريبي.....55
ـ المعامل الانتخابي 56
ـ طريقة العدد الموحد 56
ـ طريقة المعامل الوطني 56
ـ مشكلة باقي الأصوات 56
ـ طريقة الباقي الأكبر 57
ـ طريقة المعدل الأقوى 57
ـ طريقة هونـدت 58
ب ـ نظام القائمة النسبية و نظام الصوت الواحد المتحول. 58
ـ نظام القائمة النسبية.....58
ـ تعريف نظام القائمة النسبية.....58
ـ مميزات النظام.....59
ـ نظام الصوت الواحد المتحول.....59
ـ تعريف نظام الصوت الواحد المتحول.....59
ـ مميزات النظام.....59
3 ـ تقدير نظام التمثيل النسبي 59
أ ـ مزايا نظام التمثيل النسبي.....59
ب ـ عيوب النظام النسبي.....61
الفرع السادس: النظام الانتخابي المختلط 62
أولا: تعريف النظام الانتخابي المختلط 62
ثانيا : تقييم النظام الانتخابي المختلط 63
الفرع السابع : النظم المتوازية و نظم الصوت الواحد غير المتحول.....65
أولا : النظم المتوازية.....65
ثانيا: نظم الصوت الواحد غير المتحول.....65
الفرع الثامن : نظم الصوت المحدود و نظام بوردا.....66

أولا: نظم الصوت المحدود.....66
ثانيا: نظام بوردا.....67
الفرع التاسع : نظام سانت ليغو و طريقة سانت ليغو المعدلة.....67
أولا: نظام سانت ليغو 67
ثانيا: طريقة سانت ليغو المعدلة.....68
الفرع العاشر: نظام تمثيل المصالح و المهن 68
المبحث الثالث : النظام الانتخابي و المنظمات الدولية 69
المطلب الأول: الامم المتحدة 69
الفرع الاول : الاشكال الاساسية للمساعدة الانتخابية.....70
الفرع الثاني : أنواع المساعدة.....71
اولا : المساعدة التقنية.....71
ثانيا : تقديم الدعم لتهيئة بيئة مواتية.....71
ثالثا : تنظيم العملية الانتخابية وإجرائها.....72
رابعا : التصديق والتوثيق.....72
خامسا : مراقبة الانتخابات.....72
سادسا : الإشراف على الانتخابات.....72
سابعا : أفرقة الخبراء السياسية وخبراء الانتخابات.....72
ثامنا : التنسيق بين مراقبي الانتخابات.....73
تاسعا : طلب المساعدة.....73
المطلب الثاني : كيانات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الانتخابية.....74
الفرع الاول : شعبة المساعدة الانتخابية.....74
الفرع الثاني : إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.....74
الفرع الثالث : إدارة عمليات حفظ السلام.....75
الفرع الرابع : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....75
الفرع الخامس : مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.....75
الفرع السادس : متطوعو الأمم المتحدة.....75
الفرع السابع : مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.....75
الفرع الثامن : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) 76
الفرع التاسع : هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ..76

الفرع العاشر : المنظمة الدولية للهجرة.....76
المطلب الثالث : المنظمات الدولية المتخصصة 76
الفرع الاول : المنظمة الدولية للنظم الانتخابية و المعهد الديمقراطي الوطني.....76
اولا : المنظمة الدولية للنظم الانتخابية.....76
ثانيا : المعهد الديمقراطي الوطني.....77
1 : بناء المنظمات السياسية والمدنية 77
2 : صون نزاهة الانتخابات 77
3 : تعزيز الشفافية والمساءلة 77
الفرع الثاني : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات و برنامج الامم المتحدة الانمائي.....78
اولا : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 78
ثانيا : برنامج الامم المتحدة الانمائي.....79
الفصل الثاني : النظم الحزبية 81
المبحث الاول : مفهوم النظم الحزبية 81
المطلب الاول : تعريف النظم الحزبية 81
المطلب الثاني : سمات النظام الحزبي 83
المطلب الثالث : الخدمات التي تؤديها الأحزاب السياسية 86
المطلب الرابع : وسائل الأحزاب في تحقيق أهدافها 87
الفرع الأول : الوسائل السياسية 87
الفرع الثاني : وسائل ربط المصلحة الخاصة للأحزاب بالمصلحة العامة 87
الفرع الثالث : وسائل الاتصال 87
المبحث الثاني : تصنيفات النظم الحزبية.....87
المطلب الأول : التصنيفات الفقهية.....87
الفرع الأول : التصنيفات التقليدية.....88
أولا : التصنيف علي أساس عدد الأحزاب.....88
ثانيا : التصنيف بناء علي القوة النسبية وحجم الأحزاب.....89
ثالثا : أنماط تشكيل الحكومة.....90
رابعا : تصنيف سارتوري: التعددية المعتدلة مقابل التعددية المستقطبة.....91
الفرع الثاني : التصنيفات الحديثة 92
أولا : الاسهامات الأحدث.....92

ثانيا : اتجاهات جديدة..... 93
المطلب الثاني : التصنيفات القانونية 94
الفرع الأول : نظام الحزب الواحد 94
الفرع الثاني : نظم التعددية الحزبية 99
أولا : تعريف 99
ثانيا : أنواعه 100
1: نظام تعدد الأحزاب..... 100
أ ـ صور نظام تعدد الأحزاب..... 100
ـ الاتجاه الأول: نظام تعدد الأحزاب العددي..... 100
ـ الاتجاه الثاني: نظام تعدد الأحزاب الكتلي..... 100
ب ـ عيوب نظام تعدد الأحزاب..... 101
ـ عجز النظام عن القيام بوظيفة تجميع المطالب وإغفاله للمصلحة العامة..... 101
ـ عدم مساهمة الناخب في اختيار الحكام واتخاذ القرارات الوطنية الهامة... 101
ـ غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة والقادرة علي مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة ..102
2 : نظام تعدد الأحزاب المعتدل..... 102
3 : نظام الحزبين السياسيين..... 103
أ ـ تعريفه 103
ب ـ تصنيفات نظام الحزبين السياسيين 105
ـ نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن 105
ـ نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص 106
ـ نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن 107
4 : نظام الحزب المسيطر 107
أ ـ تعريفه 107
ب ـ صور نظام الحزب المسيطر 108
ـ نظام الحزب المسيطر العادي 108
ـ الحزب شديد السيطرة 109
المبحث الثالث : وظائف التعددية الحزبية 110
المطلب الاول : وظائف التعددية الحزبية في نظم الديمقراطية الليبرالية 110
الفرع الأول : وظيفة التمثيل السياسي 110

أولا : وظيفة تجميع الناخبين 110
1 ـ مهمة نشر الأيديولوجيات والأفكار بين هيئة الناخبين 110
2 ـ مهمه اختيار المرشحين في العملية الانتخابية 111
ثانيا : وظيفة تجميع النواب 112
1 ـ البند الأول: تحقيق الاتصال الدائم بين النواب والناخبين 112
2 ـ البند الثاني: تنظيم النواب في المجالس النيابية 112
الفرع الثاني : وظيفة تجميع المصالح 112
أولا : أهمية ممارسة الأحزاب السياسية لوظيفة تجميع المصالح 113
1 ـ تمثل هذه الوظيفة عاملاً مؤثرا في ضمان استقرار النظام السياسي 113
2 ـ تمثل هذه الوظيفة أهمية بالغة في الحفاظ على استقرار الرأي العام 114
3 ـ أن وظيفة تجميع المطالب تمثل أهمية كبيرة للممارسة الديمقراطية 114
ثانيا : مراحل وظيفة تجميع المصالح 114
1 ـ مرحلة تلقي الطلب 114
2 ـ مرحلة تنقيح المطالب 115
3 ـ مرحلة حشد التأييد 115
الفرع الثالث : وظيفة تكوين الكوادر السياسية 116
أولا : مستويات وظيفة تكوين الكوادر السياسية 116
1- المستوي الأول: الوظائف السياسية العليا 116
2- المستوي الثاني: مستوي الوظائف الحكومية 116
3- المستوي الثالث: مستوي الوظائف الحزبية 116
ثانيا : طرق تكوين وظيفة تكوين الكوادر السياسية 116
1 ـ هي طريقة الإجراء المغلق 117
2 ـ طريقة الإجراء المفتوح 117
المطلب الثاني : وظائف التعددية الحزبية في الدول النامية 118
الفرع الاول : وظيفة تنمية التكامل الوطن 118
الفرع الثاني : وظيفة التنشئة السياسية 119
الفرع الثالث : وظيفة حل أزمة الشرعية 120
الفرع الرابع : وظيفة المشاركة السياسية 121
أولا ـ الاحتمال الأول : قمع المطالب بالمشاركة أو الحد من هذه المشاركة 122

ثانيا ـ الاحتمال الثاني : المشاركة السياسية عن طريق " التعبئة " 122
ثالثا ـ الاحتمال الثالث : السماح بالنشاط الحزبي المحدود 123
رابعا ـ الاحتمال الرابع : السماح بالنشاط الحزبي التام 123
الفرع الخامس : وظيفة تحقيق الاستقرار السياسي 123
الخاتمة 125
قائمة المراجع 126
فهرس المحتويات 132